محمد عبد الرحمن عبد اللّه

ميزان العدل

بين أهل السنة والشيعة

في حكم إمامة أهل البيت

(دراسة تصحيحية)

مبنية على أصول أهل السنة وما اتفق معها

ميزان العدل

بين أهل السنة والشيعة

في حكم إمامة أهل البيت

(دراسة تصحيحية)

مبنية على أصول أهل السنة وما اتفق معها

من أصول الشيعة

محمد عبدالرحمن عبداللّه

دار "إي-كتب"، لندن، تموز - يوليو 2018

The balance of justice between the Sunnis and Shiites in the rule of the Kins of the Prophet's House
By: **Mohammad Abdul Rahman Abdullah**

Published by e-Kutub Ltd
Distribution: Amazon (**Paperback**). Kindle, Google Books, Play Store (**Electronic**) & e-Kutub (**Hardback**)
ISBN: 978-1-78058-384-6
First Edition
London, July 2018
** * **

الطبعة الأولى، لندن، تموز – يوليو 2018
ميزان العدل بين أهل السنة والشيعة في حكم إمامة أهل البيت
المؤلف: **محمد عبدالرحمن عبدالله**
الناشر: e-Kutub Ltd، شركة بريطانية مسجلة في انجلترا برقم: 7513024

الموزعون الحصريون: **أمازون** (للنسخة الورقية)، **كيندل وغوغل بوكس وبلاي- ستور** (للنسخة الإلكترونية) و**"إي- كتب"** (للنسخة الفاخرة).

يمكنك الكتابة الى المؤلف على العنوان التالي:
m.a.abdellah68@gmail.com

الفهرس

يمكن الحصول على نسخة ورقية من أمازون، على الرابط التالي
https://www.amazon.co.uk/dp/1780583842
كما يمكن الحصول على نسخ إلكترونية مجانية أو شبه مجانية من كيندل
https://www.amazon.com/dp/B07FWBJHPK
وغوغل بوكس
https://books.google.co.uk/books/about?id=2y5mDwAAQBAJ&redir_esc=y
وبلاي ستور
https://play.google.com/store/books/details?id=2y5mDwAAQBAJ

بسم الله الرحمن الرحيم

الرَّحْمَنُ (1) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (2) خَلَقَ الإِنسَانَ (3) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ (4)
الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ (5) وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ (6) وَالسَّمَاءَ
رَفَعَهَا وَوضَعَ الْمِيزَانَ (7) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ (8) وَأقِيمُوا
الْوَزْنَ بالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (9)

سورة (الرحمن)

بسم الله الرحمن الرحيم

أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ
وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الأَمَدُ
فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ (16)

سورة (الحديد)

بسم اللّه الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الله خلق الخلق جميعاً وجعل لكلٍ نظاماً تقوم به حياته وتنتظم معيشته، والخروج على هذا النظام يؤدي إلى الفوضى وفساد الحياة لا محالة، قال تعالى: ((ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَالبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أيْدِي النَّاسِ))، فإذا ظهر الفساد فلا بد أن يكون بسبب الخروج على شرع الله.

والإنسان ليس مسيراً بالغريزة، إنه لا بد له من قانون يهديه ونظام يضبط شئون حياته؛ يفرق به بين الحق والباطل والصواب والخطأ، نظام تتحقق به حكمة الله في خلقه الإنسان، قال تعالى: ((وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ وَالْإنسَ إلا ليَعبُدُونْ))، وهو النظام الذي يضبط لهم معايشهم كافة، قال تعالى: ((وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللهُ الدَّارَ الأَخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنيَا))، والأصل الذي ينتظم عليه الأمر كله هو أن تكون لهم دولة تنفذ قوانين الله وتقيم العدل وتعمل على رعاية روح هذه الجماعة من الناس؛ وهو دينهم؛ سر خلق الله لهم، فيسلم الناس من الضلالة، وأساس هذه الدولة؛ الإمام الذي يقيمونه هم؛ ويجتمعون عليه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله عز وجل وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض)).

لقد ادعى البعض أنه لا وجود لنصوص تبين أمر الإمامة والدولة وأحكامها خاصة في القرآن، وقد كان ذلك بسبب من

غياب هذه النصوص بالفعل عن الواقع العلمي والعملي، وربما الذي تسبب في هذا هو الخلافات والصراعات التي حدثت حول هذا الموضوع منذ البداية، فأدت هذه الخلافات إلى واقع علمي مشوه في هذا الموضوع الشائك، فخفيت النصوص وضاعت الحقائق فضَلَّ الناس؛ الذين أراد الشرع أن يحفظهم من الضلالة.

وعلى هذا افترق الناس ووقعت بينهم العداوة والحروب على مر التاريخ في طول البلاد وعرضها، بعد أن فسد دينهم وافترق جمعهم واضمحل شأنهم واستعلى عليهم أعداؤهم لا يقيمون لهم وزناً، وهم اليوم أقرب إلى الموات، إن حالنا اليوم كمثل من كان يقف ثابتاً على قمة شاهقة ثم سقط عنها، وهو في سقوطه أصابته بعض الخبطات غير القاتلة، ولكنه قارب على الاصطدام بالأرض؛ الذي فيه موته المحقق، وهو مدهوش متحير متلهف على سبب ينجيه من الارتطام بالأرض والموت، وليس بينه وبين ذلك إلا أن يمد يده ليمسك بحبل قد تدلى بجواره، فينقذ نفسه من الموت ويعود فيصعد إلى قمته، ((وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعَاً وَلَا تَفَرَّقُوا)). أيها الناس: لقد قاربنا على الارتطام بالأرض، والشواهد على ذلك قائمة في كل مكان، ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ)).

إن المهتم لأمر دينه وطاعة ربه وأحوال الأمة التي ينتمي إليها؛ لا بد أن يدفعه ذلك إلى التساؤل والبحث لمعرفة الحق؛ في موضوع يُعد هو الأساس في ضبط أحوال المجتمع بكل معانيها؛ ولا تستقر حياة أي مجموع بشري إلا بسلامته واستقراره؛ ألا وهو موضوع الإمامة، قال أبو الحسن الماوردي في كتابه "الأحكام السلطانية": (الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا) ص3.

ومباحث الإمامة متعددة؛ أولها: لمن تكون الإمامة؟، ثم: كيفية إقامة الإمام؟ ما هي حقوق الإمام؟ ما هي واجباته؟ ما هو دور الأمة في تولية الإمام والرقابة عليه وإدارة شئون الدولة؟

ولقد درست موضوع: لمن تكون الإمامة، هذا الأمر الذي ثارت حوله الخلافات والصراعات وافترق الناس، وقامت دول بعد صراعات وتكونت الفرق حول الإمامة، وكان أكبر هذه الفرق هي السنة وقالت بأن الإمامة لقريش، والشيعة الإثني عشرية، وتعددت فرق الشيعة وتوافقوا جميعاً على أصل واحد؛ هو أن الإمامة لآل البيت في هذا الشأن عندهم، وهم علي والحسن والحسين والذرية، وكان الاضطراب الذي حدث حول الإمامة هو أساس كل ما نحن فيه اليوم من ضياع الدين والدنيا.

الأسئلة في هذا الموضوع كثيرة، الحديث النبوي جعل عصمة هذه الأمة من الضلالة؛ في التمسك بأهل البيت وليس بقريش، فهل الحديث صحيح؟ وما الذي يحكم به في هذا الشأن؟ وأين الحق بين المختلفين فيه؟ ما هي العصمة في التمسك بأهل البيت؟ ومن هم أهل البيت الذين أمرنا النبي بالتمسك بهم لئلا تضل الأمة؟ أو: أين عصمة هذه الأمة من الضلالة، وكيف تنصلح أحوالها، وكيف تقوم من حالة التردي التي هي فيها هذه، أين دولة النبوة التي أمر الله بها ورسوله؟

موقف أهل السنة والشيعة من إمامة أهل البيت:

أولاً: أهل السنة: اختلف أهل السنة في هذا الأمر، فقال البعض أن حديث الثقلين ضعيف، وهذا موقف بعض القدماء وأكثر المعاصرين.

وقال الكثير من العلماء القدامى وبعض المعاصرين إن الحديث صحيح، فأما القدامى فقالوا بأن هذا الحديث يأمر بإمامة لأهل البيت، هي أن إجماعهم حجة، وهؤلاء منهم ابن تيمية - على غير ما أشاع عنه البعض لتقوية مذهبهم في رفض إمامة أهل البيت -، ومنهم الترمذي والمناوي والهيتمي وغيرهم. وقال المعاصرون الذين أقروا بصحة الحديث؛ إن الحديث يأمر فقط برعاية اهل البيت؛ ولا ولاية لهم.

واختلف أهل السنة أيضاً حول تعريف من هم أهل البيت؛ مذاهب شتى تزيد المشكلات تعقيداً ولا تحلها.

ثانياً: الشيعة: إتفق الشيعة على أن الإمامة لأهل البيت، وأن الإمامة هي ولاية الأمر العامة، وقد أضافت الفرقة الإثنا عشرية إلى ذلك عقائد أخرجتهم عن الإسلام، فقد اعتقدوا بعصمة الإمام وأنه يوحى إليه وأن الله قد أيده بالمعجزات كالنبي، وغير ذلك مما ثبتت الأدلة من القرآن على بطلانه وكفر من اعتقده؛ بل ثبتت الأدلة على بطلانه من أصولهم هم أنفسهم. وإنما الدافع لمصارحتهم بهذا؛ هو النصح لهم، وإنما الغرض من هذا الكتاب هو الإصلاح، ومن أخلص قلبه لله فإنه ينصت للنصح. كما أنهم رفضوا الصحابة جميعاً، معتقدين أنهم عطلوا إمامة أهل البيت وغيروا أمر الله ورسوله، وعلى ذلك رفضوا أحاديث النبي من طريقهم، كما أن الكثيرين منهم قالوا بأن الصحابة حرفوا القرآن، ومن رفض القول بالتحريف لم يعتقد كفر من قال به.

أما الشيعة الزيدية فقد كانوا أقرب إلى أهل السنة، إذ اتخذ الإمام زيد موقفاً وسطاً، حيث قال بإمامة أهل البيت؛ إلا أنه لم يرفض الصحابة، واعتذر عنهم بأنهم لم يرفضوا إمامة أهل البيت، ولكنهم فقط أخروا إمامة علي لمصلحة رأوها في ذلك، وفي الحقيقة أن هذا غير علمي، إذ إن النبي أعلم بالمصلحة، ولذلك

فالكثير من الزيدية اليوم يرفضون أبا بكر وعمر، فهم بهذا أقرب إلى الإثني عشرية.

ولكون الأمر ليس بالهين، ((ما إن تمسكتم به لن تضلوا))، أو هو: أين المفر؟، إنه أن تثبت هذه الأمة على طريق الهداية بكل معانيها، أو تضل؛ وهذا هو الواقع بالفعل، لذلك درست الموضوع عند كل من الطرفين متحرياً الإنصاف، فإنما الحكم للدليل الصحيح، من أصول أهل السنة وما اتفق معها من أصول الشيعة.

وما اطلعت عليه عند الطرفين من العلماء قديماً وحديثاً؛ كان كافياً لأن أخرج بحقيقة؛ إنه لا يمكن الوصول إلى الحق في هذا الأمر من طريق هذه الدراسات القائمة، فقد فوجئت بكم هائل من المخالفات للأصول العلمية والتناقضات، بل أكثر من ذلك؛ محاولات التضليل، وهذا عند الشيعة والسنة على السواء، بحيث يجد الباحث عن الحق؛ نفسه في ظلام دامس لا يهتدي سبيلاً.

وبإمعان النظر في هذه الدراسات تبين أن أساس هذه الانحرافات؛ فساد منهج البحث؛ مما أدى إلى نتائج خاطئة متناقضة حافظوا عليها بمخالفات صريحة للأصول العلمية حتى البديهي منها، وربما كان ذلك لأسباب قهرية، كالدولة الأموية وما تلاها، أو لغير ذلك، أياً كانت الأسباب؛ فهذا هو الواقع، وعلينا أن نتعامل معه بما يتناسب من أصول علمية تحل المشكلات ولا تقر المتناقضات، وعلينا أن نواجه الحقيقة ونتقبل النتيجة القائمة على الدليل ولا نخضع للموروثات، خروجاً من كل الكوارث التي أصابت مجتمعنا على مر الزمن في ديننا ودنيانا.

إن تغيير الموروثات أمر شديد الصعوبة على النفس، خاصة في شأن الدين، فكأن الإنسان يسير في طريق الكفر؛ برغم وضوح الأدلة، ويحتاج هذا إلى كسر هذا القيد، للاستمرار في الدراسة

وتقبل النتائج ثم إعلان ذلك، وعلى كل من أراد السلامة في دينه وطاعة ربه واتباع سنة نبيه؛ أن يكسر قيد التقليد والخضوع للموروثات وأقوال العلماء إذا بان مخالفتها للأدلة، فعليه بالدليل أولاً من كتاب الله وسنة رسوله ثم القواعد العلمية المستمدة من العقل السليم، والمنهج العلمي الذي يتناسب مع طبيعة النصوص، هذا لكي نصل إلى الحق الذي يرضي الله ولا يقر بالباطل الذي بان بطلانه؛ لكونه من قول من يعظمه من العلماء، إن هذا الموقف الذي يُحَقُ فيه الحق ويُبطَلُ الباطل هو من معاني توحيد الله، فمن عَظُمَ اللهُ في قلبه أقر بالحق ورفض الباطل إذا بانت أدلته، هذا من يقول صدقاً (أشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله)، أما من ينظر في ذلك إلى هذا العالم أو ذاك، أو إلى الناس ورَدَّة فعلهم؛ فهذا كمن قال الله فيهم من اليهود والنصارى ((اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُم وَرُهْبَانَهُم أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ))، وقد جاء الحديث بأنهم لم يعبدوهم، ولكن أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم، فكانت هذه عبادتهم، إنهم لم يراجعوهم في العلم ولم يطالبوهم بالدليل، لقد أقروهم على ما يقولون في الدين لذواتهم؛ وليس للدليل من كتاب الله وسنة رسوله؛ رغم ظهور التناقضات وبينات البطلان لأقوالهم.

والآن: وبعد أن كسرتُ القيد وأتممت الدراسة والحمد لله؛ هذه هي النتيجة التي توصلت إليها:

1- الإمامة التي هي ولاية الأمر هي لأهل بيت النبي.

2- أهل بيت النبي في شأن الإمامة هم ذريته فقط. ذلك أن أهل البيت طبقاً للمنهج الذي اتبعته في تعريف من هم أهل البيت؛ هم ثلاثة بيوت:

ا) بيت تحريم الصدقة، وهم جميع الأقارب المقربين، وهم بنو المطلب وبنو هاشم.

ب) بيت التطهير، وهم أصحاب الكساء مع النبي: علي وفاطمة والحسن والحسين والذرية.

ج) بيت الإمامة، وهم الحسن والحسين والصالحون من الذرية.

3- الإمامة شورى.

4- العقيدة في الأئمة هي عقيدة أهل السنة.

وبعد: فهذه هي النتيجة الخالصة المبنية على الكتاب والسنة وما اتفق معهما من أصول الشيعة، وإن من أدلة صحة هذه النتائج أن القارئ لن يجد أي تناقضات أو أسئلة بلا إجابات؛ يُقر فيها الباحث في الموضوع بما لا يطمأن له قلبه ولا يقبله عقله؛ ولكن هيبة لاسم العالم أو خضوعاً اضطراراً لثوابت مجتمعية بغض النظر عما قال الله وقال رسوله؛ وكأنه يعبد العالم أو المجتمع.

وكلمة أخيرة: إن الاعتراض على العلماء وبيان المخالفات لا يعني إسقاطهم ولا التهوين من شأنهم وعلمهم، فالمشكلة هي في الموضوع وليس في علم العلماء، لكل منهم أسبابه في موقفه، ولكن في النهاية؛ الله أكبر فوق الجميع.

وقد قدم العلماء من أهل السنة الكثير مما أعان على الوصول إلى الحق، فقد حكم الكثير منهم بصحة حديث الثقلين، وأخذوا منه حكماً بإمامة أهل البيت؛ وإن قالوا بأنها إمامة علمية، وربما دافعهم لهذا الموقف هو الحفاظ على الصحابة حفاظاً على الدين من السقوط بإسقاطهم. أما الشيعة فقد حكموا بصحة الحديث، وأنه يأمر بولاية أهل البيت للأمر، وعلى هذا أقاموا حياتهم، فأبقوا

القضية حية، ولكن ما أضافوه من معتقدات؛ لا يقرها الكتاب والسنة ولا أصولهم العلمية.

فيا أيها الشيعة: الإمامة هي ولاية الأمر لأهل البيت كما قلتم.

ويا أهل السنة: الإمامة شورى والأئمة غير معصومين كما قلتم.

ولكليكما: الإمامة للذرية، والصحابة بريئون من دعوى عداء أهل البيت؛ وتغيير أمر الله فيهم، فلا خوف على الدين من إقرار إمامة أهل البيت.

فيا أهل السنة ويا أيها الشيعة: أوقفوا الصراعات والمجادلات، وابحثوا الأمر مخلصين القلوب لله وحده لا شريك له، وكونوا أنتم يا أهل هذا الجيل من يصلح الأمر ويجمع الشمل مستعينين بالله.

أسباب الاختلاف بين المسلمين في الإمامة

قال الله سبحانه وتعالى واصفاً القرآن وقد أمرنا بتدبره ((أفلا يتدبرون القرآن، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً)) النساء 82، فإذا وُجِد الاختلاف فلا بد أنه من عند الناس، ولذلك يكون من الجيد أن ندرس أسباب الاختلاف لكي نتجنب الانحياز إلى غير علم بغير علم. ومن أسباب الاختلاف بين المسلمين في الإمامة:

1- العصبية القومية: لقد فُطِر الإنسان على حب النفس، ويتفرع من ذلك حب أسرته وقبيلته وبلده وأهل لغته، فينحاز الإنسان إلى ذاته ومن هو أقرب إليه، ولا يسلم من ذلك أحد حتى إنه أصاب بعض الصحابة، فنجد التنافس بين الأسر القرشية كان موجوداً قبل الإسلام، خاصة بين بني أمية وبني هاشم كما بينه المقريزي في كتابه (النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم) وأنه استمر بعد الإسلام، وقد يصطنع بعض الناس لهم مذاهب تتوافق مع هواهم وعصبيتهم هذه، ومن ذلك كما جاء في كتاب تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبوزهرة أن الخوارج أصحاب مذهب إطلاق الإمامة في كل المسلمين وعدم قصرها على قريش، هم من قومية عربية غير المضريين الذين تنتمي إليهم قريش، كما قيل أن الصفويين في إيران - التي كانت في غالبيتها سنية - قد فرضوا التشيع كي يحافظوا على استقلالية الدولة، حتى لا تقع في تبعية الدولة العثمانية السنية، والصراع بين العرب والفرس معروف في التاريخ، وكانت مظاهره الأولى أدبية من أمثال بشار بن برد وابن المقفع، ثم البرامكة وغيرهم،

وفي زمننا الحاضر نجد من يتحول من المنسوبين إلى أهل السنة؛ إلى مناصرة التشيع والترويج له لأغراض سياسية، بدى ذلك في مواقف وكتابات فتحي الشقاقي زعيم جماعة الجهاد الإسلامية الفلسطينية؛ طلباً للدعم الإيراني، وقد جاء عن أحمد راسم النفيس أحد زعماء الشيعة المصريين أن أحد أسباب تشيعه؛ محاوراته مع أحد أعضاء جماعة الجهاد الإسلامية الفلسطينية في السجن.

2- الحسد: وهي صفة مدمرة للذات وللمجتمعات حتى قال أحد الحكماء: ما رأيت ظالماً أشبه بمظلوم من الحاسد، ويشيع الحسد العداوة بين الناس فتكثر الفتن والنزاعات، كفر إبليس وخلد في النار بحسده لآدم، وكذلك قابيل بحسده لأخيه هابيل، كما كفر من كفر من بني إسرائيل بالحسد؛ قال تعالى: ((أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ)) النساء 54، وقد يدخل الحسد إلى الاختيارات العلمية، جاء في كتاب قواعد التحديث للشيخ القاسمي: (قال الحافظ الذهبي في ميزانه في مسألة الجرح والتعديل في ترجمة الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني ما نصه: كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصمه الله)، وكذلك قال التاج السبكي في طبقاته.

وجاء في الصواعق للهيتمي ص 378 (عن عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي عن علي ومعاوية، فقال: إعلم أن علياً كان كثير الأعداء، ففتش له أعداؤه شيئاً فلم يجدوه، فجاؤوا إلى رجل قد حاربه وقاتله فأطروه كيداً منهم له).

وقد كان من ذلك أن كفر أبو جهل حسداً رغم تصديقه للنبي، ولكن حسد بني هاشم أن يكون النبي منهم. كذلك كفر أمية بن أبي الصلت حسداً للنبي صلى الله عليه وسلم، لأنه كان يجتهد في التعبد رجاء أن تأتيه الرسالة، فلما بعث النبي حسده فكفر.

ولشدة لصوق صفة الحسد بالنفس وعظيم ما تحدثه من أضرار بالمجتمع حذر الله منه آخر ما حذر فقال ((وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ)) وقد حذر النبي من الحسد فقال: ((سيصيب أمتي داء الأمم، قالوا: يا رسول الله، وما داء الأمم؟ قال: الأشر والبطر والتكاثر والتناجش في الدنيا، والتباغض والتحاسد، حتى يكون البغي)) أورده الألباني في السلسلة الصحيحة برقم 1250.

3- العصبية العلمية: يصدر العالم الحكم في مسألة، وقد يكون أخطأ لسبب ما، كموقف شخصي غلبته فيه نفسه لمصلحة لم يحسن تقديرها علمياً، أو لم تتوافر له أدوات الحكم من النصوص..، ثم يتلقفه أتباعه المؤمنون به بلا مراجعة، ولكن بالتبرير وكأن شيخهم لا يخطأ، ويتطاول الزمن ويزداد الأمر رسوخاً لدى الأتباع، ويصبح قول العالم عند أتباعه كأنه هو الدين وما عارضه هو الكفر بعينه، فيوالي ويعادي من لا يحسن الدليل؛ على قول الشيخ وكأنه معصوم، وهذا التعصب من أكبر الضرر على الدين وعلى الأمة من حيث يشعرون أو لا يشعرون، إذ تنغلق أبواب الإصلاح وتتعثر طريقه، فيصعب تغيير ما فسد من الدين عند البعض، وتقع العداوة بين الناس، فيفسد دين الناس ودنياهم جميعاً. إن الكثير من الناس اليوم يحتجون في مواقفهم التواصلية مع الشيعة بفتوى الشيخ محمود شلتوت بجواز التعبد بالمذهب الجعفري - المذهب الفقهي للشيعة الإثني عشرية الذين لا أصول علمية لهم، إذ رفضوا الأحاديث وشككوا في القرآن، وكذلك ما كان من انضمام بعض العلماء من المنسوبين إلى السنة؛ لجماعة التقريب بين المذاهب، واستمرار ذلك في أتباعهم حتى اليوم. كذلك نجد من أهل السنة من يصر على تفسير أهل البيت في آية التطهير بأنهم الزوجات لسياق الآيات التي وردت فيها، مخالفين بذلك ما يعتقدونه من أصول علمية، حيث ورد الحديث

الصحيح ببيان كونهم علياً وفاطمة والحسن والحسين، ولكن الهوى يوقع الإنسان حتى في المخالفات العقائدية من حيث يظن أنه يُصلح، ولا حجة حقيقية لمن قال بضعف أحاديث الكساء.

وما هكذا كان الأوائل أصحاب نبي الله صلى الله عليه وسلم ومن قرب منهم، قال الإمام أبوزيد الدبوسي رحمه الله في تقويم الأدلة: (كان الناس في الصدر الأول – أعني: الصحابة والتابعين والصالحين يبنون أمورهم على الحجة، فكانوا يأخذون بالكتاب ثم بالسنة، ثم بأقوال مَن بَعدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يصح بالحجة..... فكانوا يرون الحجة لا علمائهم ولا نفوسهم) وقد سُئل ابن تيمية عمن تفقه على مذهب ثم وجد أحاديث تخالف مذهبه فهل يعمل بالمذهب أم بما ثبت لديه من الحديث، فقال: (قد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع، أن الله تعالى افترض على العباد طاعته وطاعة رسوله، ولم يوجب على هذه الأمة طاعة أحد بعينه في كل ما أمر به ونهى عنه إلا رسوله صلى الله عليه وسلم..... ولهذا قال غير واحد من الأئمة: كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم..... والإمام أحمد كان يقول: من ضيق علم الرجل أن يقلد دينه الرجال. ويقول: لا تقلد دينك الرجال فإنهم لم يسلموا أن يغلطوا) وقال ابن الجوزي في تلبيس إبليس: (إعلم أن عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم التفحص عن أدلة إمامهم، فيتبعون قوله، وينبغي النظر إلى القول لا إلى القائل كما قال علي رضي الله عنه للحارث بن عبدالله الأعور، وقد قال له: أتظن أن طلحة والزبير كانا على الباطل؟ فقال له: يا حارث إنه ملبوس عليك، إن الحق لا يُعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله).

فعلى المرء لكى يصح له دينه، أن يُعمل فكره فيما يصل إليه من العلم، خاصة في الأمور الخلافية الكبرى التي عليها مدار

الدين ولا يصلح فيها الخلاف والتعدد، ولا يقلد دينه الرجال، ليكون ممن قال الله فيهم: ((الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ، أوْلَائِكَ الّذِينَ هَدَاهُمُ اللهُ، وَأوْلَائِكَ هُمْ أوْلُوا الْأَلبَابِ)) الزمر 18، فكيف نعرف أحسنه إلا بالتفكر فيه، وقد امتدح رسول الله العلم والعلماء، وحرض المسلمين على طلب العلم فقال: ((من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)) وهذه دعوة إلى طلب العلم وعدم الاعتماد على التقليد المحض.

4- غموض الموضوع لدى المختلفين: مثل موضوعنا هذا، حيث انبنت مواقف كل من المختلفين فيه على أساس غير مكتمل؛ لفساد منهج البحث الذي أدى إلى غياب أحد النصوص الفاصلة في الموضوع، الأمر الذي أدى إلى كل هذه التناقضات عند الجميع، واتبع كلٌ ما يراه أقرب إلى الدين؛ من حيث المصلحة الدينية التي نظر إليها، فالشيعة أرادوا أن يُنْفذوا أمر الله الذي هو فوق الجميع؛ من الصحابة وغيرهم، فأسقطوا الصحابة فسقط الدين معهم، وظهرت المتناقضات فيما ذهبوا إليه، فما كان منهم إلا إضافة المخترعات حتى إلى العقائد لإسناد ما ذهبوا إليه من باطل؛ مثل القول بالبداء وغيبة الإمام وكذلك قولهم بالتقية.

كذلك أهل السنة قد اتخذوا موقفهم في هذا الأمر على أساس غير مكتمل لغياب النص الهادي فيه، وكان هدفهم هم أيضاً؛ رضى الله، فكان سائقهم في هذا الأمر؛ الحفاظ على الدين بالحفاظ على الصحابة، وفي الوقت نفسه إنفاذ أمر الله في شأن أهل البيت، فما كان منهم إلا أن عطلوا القول بإمامة أهل البيت التي هي ولاية الأمر؛ وقالوا بالإمامة العلمية، والتي هي في الحقيقة مخالفة للعقيدة فاختلف الناس فيما بينهم، وضل الشيعة حتى خرجوا من الدين كله، وبقي أهل السنة على دينهم مع ما هم فيه من مخالفات

في هذا الأمر أدت إلى تعطيل دولة الإسلام حافظة الدين، فضلت الأمة.

5- الحالة السياسية: لقد قتل الأمويون الإمام الحسين عليه السلام وجميع أبنائه ما عدا علياً زين العابدين، وقتلوا أيضاً أكثر أبناء الإمام الحسن وغيرهم، وبعد قتل زيد بن علي إمام الزيدية لما خرج عليهم صلبوه عدة سنوات للترهيب، وكل من ظنوا فيه تهديداً لعروشهم إما قُتل أو حبس وعُذب حتى يثبت براءته من تهمة تأييد أهل البيت أو المعارضة بأي صورها.

ونماذج اضطهاد العلماء على آرائهم كثيرة، نالت أئمة المذاهب الأربعة للسياسة أو غيرها، فقد اشتهر عن أبي حنيفة أنه كان يؤيد خروج أهل البيت ضد الحكم القائم، فانتهى الأمر بحبسه، والأمام مالك لأنه كان يفتي بأن لا طلاق على مستكره، فأخذ أعداؤه من ذلك أنه يقول لا بيعة للسلطان على مكره، فحبس وعذب، والإمام الشافعي أيضاً حبس وكاد يُقتل في تهمة تأييده لآل البيت ضد الدولة العباسية، فحبس حتى أثبت براءته وولاءه، أما الإمام أحمد بن حنبل فقد حبس وعذب لحمله على القول برأي السلطان في القرآن ولكنه رفض، فيما أجاب غيره خشية القتل أو تخلصاً من التعذيب، فبقي في السجن معذباً ثمانية عشر شهراً، وقصة حبس وتعذيب ابن تيمية وابن القيم على آرائهم الدينية مشهورة.

وهذا جزء من خطبة لعبد الملك بن مروان بعد قتل عبد الله بن الزبير؛ في العام الذي حج فيه؛ تبين ما كان عليه الحال: (... وإني لا أداوي أدواء هذه الأمة إلا بالسيف؛ حتى تستقيم لي... ألا وإنا نحتمل لكم كل شيء إلا وثوباً على منبر، أو نصب راية.... والله لا يأمرني أحد بتقوى الله مقامي هذا إلا ضربت عنقه). جاءت هذه الخطبة في أكثر المراجع التاريخية.

إن هذه الاضطهادات تسكت العلماء وتؤدي إلى ضياع الحقائق، وتؤدي إلى استقرار حالة علمية مضطربة، من المخالفة للأصول العلمية في التفسير والحكم على الأحاديث وعدم مراعاة القواعد العلمية في استنباط الأحكام، وتصبح هذه المخالفات هي العلم والمرجع، ولينحرف الناس عن أمر الله ورسوله، وليتفرقوا شيعاً وتقع بينهم العداوة، وتضيع أمة الإسلام ووحدتها ويتسلط عليها أعداؤها، كل ذلك من أجل أن يسلم للسلطان دينه، ألا وهو كرسي ملكه.

والمخرج العلمي من هذا الاختلاف لا يكون إلا بالإخلاص لله وحده والتخلي عن العصبيات كلها، وبإقرار منهج في البحث يستوعب كل الأصول العلمية، مع الدقة في النظر في النصوص، وبذل الجهد، وعدم المسارعة والتعجل في إرادة الوصول إلى النتائج.

المطالب المراد إثباتها بعد، وأدلتها

المطالب المراد إثباتها:

(من أصول أهل السنة وما اتفق معها من أصول الشيعة)

1- أن الإمامة لأهل البيت. 2- أن أهل البيت المخصوصين بالإمامة هم الذرية فقط فعلي ليس من أهل الإمامة. 3- أن الإمامة هي ولاية الأمر (الإمامة الكبرى).4- أنه لا قدسية خاصة للأئمة.

نصوص الأدلة:

- ملحوظة: كان من الواجب البدء بالأدلة من القرآن، ولكن لكون الأدلة القرآنية هنا تحتاج إلى تفسير ولكون الأحاديث هي المفسِّرة لها؛ لذلك بدأت بالأحاديث، التي هي في ذاتها أدلة، وأيضاً تعد كمقدمة لبيان معاني الآيات القرآنية؛ التى تبين أيضاً تفاصيل أحكام الإمامة.

القرآن:

1- الآية 103 من سورة آل عمران: ((وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعَاً وَلَا تَفَرَّقُوا))

2- الآية 54 من سورة النساء: ((أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ، فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُلكَاً عَظِيمَاً))

3- الآية 32 من سورة فاطر: ((ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا))

الحديث:

1- حديث الثقلين: وهذه إحدى رواياته: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا، كتاب الله عز وجل، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض)) صحيح.

2- حديث الصلاة على النبي وأهل بيته بعد التشهد: ((قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد)) البخاري ومسلم.

مشكلة منهج البحث

قال تعالى: ((أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ، وَلُو كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لوَجَدُوا فِيِهِ اخْتِلَافَاً كَثِيرَاً)) النساء 82، ونفيُ الاختلاف يشمل الدين كله، فإذا كان اختلاف؛ فهو من عند الناس.

إن إحكام منهج البحث لأي موضوع هو أساس الوصول إلى النتائج الصحيحة فيه، فإذا فسد منهج البحث فسدت النتائج لا محالة وظهرت التناقضات المخالفات العلمية لمداواة المشكلات التي يتسبب فيها فساد المنهج، فحيثما وجدنا التناقضات والمخالفات لا بد أن نفكر أولاً في منهج البحث.

وإن دراسة موضوع إمامة أهل البيت في كتب العلماء الذين بحثوا هذا الموضوع من شيعة وسنة قديماً وحديثاً يطلعنا على تناقضات كثيرة ومخالفات للأصول العلمية، وبتدقيق النظر في النصوص ثم النظر في كيفية إدارة العلماء للعملية البحثية نكتشف أنه بالفعل يوجد فساد في منهج البحث عند الجميع هو الذي أدى إلى هذه التناقضات والمخالفات.

والموضوع هو إمامة أهل البيت الذين أمرنا الله أن نتمسك بهم عصمة لنا من الضلالة. فمن هم أهل البيت؟ وما هو التمسك بهم؟

عقدة المشكلة: الإمامة بين الصحابة وأهل البيت:

إن المشكلة الكبرى لدى المختلفين على إمامة أهل البيت؛ هي في الحقيقة ناتجة عن موقف الصحابة من خلافة علي بن أبي طالب

الذي؛ عده أهل السنة والشيعة موقفاً من إمامة أهل البيت، على أساس من كون علي بن أبي طالب تشمله النصوص القائلة بإمامة أهل البيت، مثل حديث الثقلين " كتاب الله وعترتي أهل بيتي " وذلك عند السنة والشيعة، فأهل السنة عندهم أهل البيت هم من حُرِم الصدقة؛ في كل النصوص على اختلاف في بيان من هم واتفاق في كونهم يشملون علياً بن أبي طالب، والشيعة عندهم أهل البيت في حديث الثقلين الخمسة أصحاب الكساء والأئمة من بعدهم؛ وعلي منهم أيضاً.

على ما سبق حَكَم الشيعة بأن الصحابة عطلوا إمامة أهل البيت وخانوا أمر الله بإمامتهم، فرفضوهم جميعاً إلا عدداً قليلاً قد لا يتجاوز الخمسة، ووصل بهم الأمر إلى القول بتحريف الصحابة للقرآن كما سيأتي، وكذلك أهل السنة قد عدوا أيضاً موقف الصحابة من خلافة علي هو موقف من إمامة أهل البيت، ولكون الصحابة أعلم وهم القدوة؛ حكم أهل السنة بأنه لا إمامة لأهل البيت؛ بمعنى لا ولاية أمر عامة لهم، إذ إن ذلك معناه موافقة الشيعة في اتهامهم للصحابة باغتصاب الإمامة، وقد حكم العلماء الأعلام من أهل السنة مثل ابن تيمية وغيره بأن حديث الثقلين يفيد إمامة لأهل البيت، ولكنهم قالوا بإمامة لا تتعارض مع عدالة الصحابة، إنها إمامة علمية، وهي حجية إجماع أهل البيت.

وبالبحث في الأمر نجد أن موقف السنة والشيعة جميعاً ناتج عن خطأ منهجي في دراسة الموضوع عند الطرفين، حيث خصص الشيعة نصوص الإمامة في أهل الكساء بلا مخصص حقيقي، وعمم أهل السنة أهل البيت في تلك النصوص فيمن حُرم الصدقة جميعاً، رغم وجود النص المخصص، فكان هذا الخلل في منهج بحث الموضوع هو السبب في هذه الضلالة التي طالت

الجميع والتي حذرنا منها النبي، على تباين في درجة الضلالة لدى السنة والشيعة.

كذلك من فساد منهج البحث؛ أن الفريقين لم يراعوا العقيدة في تحديد ما هو التمسك بآل البيت، فقال أهل السنة بحجية إجماعهم التي تقارب القول بالعصمة، وقال الشيعة صراحة بأن الأئمة معصومون يوحى إليهم وأن الله قد أيدهم بالمعجزات كالأنبياء، رغم مخالفة ذلك الصريحة للقرآن والسنة وكذلك أقوال الأئمة عند الشيعة.

إذا كانت عقدة المشكلة الحقيقية في هذا الاختلاف والضلالة؛ هي في منهج البحث الذي أدى للاختلاف على من هم أهل البيت الذين عناهم الله ورسوله بالإمامة، وأدى كذلك إلى الخروج على العقيدة في تعريف التمسك بهم، إذاً: ما هو المنهج الحق في بحث هذا الموضوع لنعرف: من هم أهل البيت في شأن الإمامة؟ وما المقصود من التمسك بأهل البيت؟ ما هو حل عقدة المشكلة هذه؟ ذلك إذا أردنا هداية حقاً ونجاة من الضلالة.

حل عقدة المشكلة: تصحيح منهج تعريف من هم أهل البيت المعنيون بالإمامة وما هو التمسك بهم:

إذا كانت مشكلة الموضوع عند السنة والشيعة تتمثل في فساد منهج البحث الذي أدى إلى هذه التناقضات والمخالفات وانحراف النتائج عما أراده الله ورسوله، وهو ما أدي إلى وقوع الضلالة التي أراد الله أن يعصمنا منها بإمامة أهل بيت نبيه؛ يكون الحل

هو في وضع منهج جديد لبحث الموضوع يتجنب الأخطاء والمخالفات التي وقع فيها الشيعة والسنة.

وهذا المنهج الجديد يقوم على:

1- تفسير القرآن يكون بعرض كل التفسيرات وتحليلها لتبيُّن التفسيرات التي لها أدلة من عدمها، فأثبت ما قام عليه الدليل وأنفي ما لا دليل عليه.
2- جمع النصوص المتعلقة بالموضوع كلها، ثم تصنيفها موضوعياً؛ إذا تبيَّن وجود تعدد في الموضوعات، ثم نحكم على الأحاديث من خلال النصوص المشتركة معاً في نفس الموضوع، فنخصص الحديث العام بالحديث المخصص في أشخاص معينين الذي يشاركه في موضوعه إن وُجد.
3- عرض النتائج على أصول الدين وإثبات ما يتفق معها ونفي ما يخالفها.
4- المرجع في أصول الدين هو: المحكم من القرآن، والسنة الصحيحة، وأقوال الأئمة المتفقة مع القرآن عند الشيعة.
5- لا معصوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم.
6- عدم إقرار النتائج إذا وُجدت فيها تناقضات بأشكالها.

و ببحث الموضوع طبقاً لهذا المنهج تبين ما يلي:

1- أن أهل البيت هم ثلاثة بيوت في ثلاثة موضوعات: أ- تحريم الصدقة: وهذا يشمل أهل بيت النبي في المعنى العام، الذين هم جميع قرابته الأقربين، من حيث الترابط الاجتماعي، وهم كما بينهم النبي نفسه: بنو المطلب وبنو هاشم. ب- التطهير: وهذا البيت يختص به أهل

الكساء، وهم مع النبي علي وفاطمة والحسن والحسين والذرية. ج- الإمامة: ويختص بهذا البيت الحسن والحسين والصالحين من الذرية بعدهما إلى يوم القيامة.

2- الإمامة تعني (ولاية الأمر العام)، بمعنى (الخلافة).
3- لا قدسية للأئمة، فلا عصمة ولا وحي ولا علم غيب أو معجزات كما تدعي الشيعة، ولا حجية إجماع كما يدعي أهل السنة؛ لمقاربة ذلك للقول بالعصمة.

وبعرض هذه النتائج على جميع النصوص المتعلقة بالموضوع تبين عدم وجود أي تناقضات، وأن جميع التناقضات في الموضوع عند جميع الفرق فيه قد انتهت أيضاً، وكذلك بعرضها على العقائد البينة في الكتاب والسنة تبين عدم وجود مخالفات للعقيدة، فيتبين من ذلك أن هذه هي النتائج الصحيحة وأن منهج البحث الذي أوصل إلى ذلك هو المنهج الصحيح.

خطة البحث

1- بدأت ببيان وجود تناقضات لدى السنة والشيعة في نتائجهم العلمية، ووجود مخالفات للقواعد العلمية، مما يعني وجود خطأ في منهج البحث لديهما، الأمر الذي يستدعي إعادة دراسة الموضوع، مع مراعاة الأصول العلمية التي خالفها كلاهما.

2- أثبت أولاً صحة حديث الثقلين في الكتب الحديثية عند أهل السنة.

3- عرضت موقف فقهاء أهل السنة من صحة الحديث، وذلك لدي ثلاثة من العلماء في ثلاثة كتب ألفوها ضد إمامة أهل البيت، وهي: أ) "منهاج السنة" لابن تيمية. ب) "الصواعق المحرقة" لابن حجر الهيتمي. ج) "مع الإثني عشرية" للدكتور علي أحمد السالوس.

وقد تبين أن الحديث صحيح عندهم، وقد رددت على حجج المضعفين؛ بالأصول العلمية المتفق عليها.

4- بعد ثبوت صحة الحديث يصبح المطلب هو: ما هي المعاني التفصيلية لألفاظه، وما هي أحكامه التي يُلزمنا بها. والنص هو: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله عز وجل وعترتي أهل بيتي..))، فالمطلب هنا هو: أ) من هم أهل البيت هنا؟ ب) ما المقصود بالتمسك بأهل البيت؟

5- في شأن تعريف أهل البيت، عرضت أولاً تعريفهم عند أهل السنة والشيعة، وبينت وجود تناقضات ومخالفات علمية شديدة عند الطرفين في تعريفهم لأهل البيت، أدى ذلك إلى فساد

النتائج عند السنة والشيعة على السواء، ولذلك تعطلت العصمة من الضلالة عندهم جميعاً.

6- قمت بتعريف من هم أهل البيت؛ على الأصول العلمية الصحيحة والتي أغفلها الجميع من السنة والشيعة. وقد تبين أن أهل بيت النبي هم ثلاثة بيوت: أ) أهل بيت النبي بالمعنى الاجتماعي، وهم من تحرم عليهم الصدقة والزكاة ولهم نصيب في الخمس، وهم بنو المطلب وبنو هاشم. ب) أهل بيت النبي المخصوصون بالتطهير، وهم علي وفاطمة والحسن والحسين والذرية. ج) أهل بيت النبي في شأن الإمامة، وهم: ذرية النبي فقط، الحسن والحسين والصالحون من ذريتهما إلى يوم القيامة.

7- درست دلالة الحديث عند أهل السنة والشيعة من حيث معنى التمسك بأهل البيت، وقد تبين وجود مخالفات شرعية لدى الطرفين، حيث تتناقض النتائج عندهما مع أصول الدين والعقل، وقد بينت ذلك من خلال المصادر المجمع عليها لدى الطرفين، حيث يقول أهل السنة أيضاً بإمامة أهل البيت، وهي إمامة علمية، وهي عندهم حجية إجماع أهل البيت، وهي في الحقيقة تقارب ما عليه الشيعة في أئمتهم، إلا أنها عند أهل السنة معطلة.

8- بينت معنى التمسك بأهل البيت في اللغة وفي الشرع، ثم عرضت النتيجة على الأصول العلمية، وأثبت ما يتفق معها ونفيت ما يتعارض معها، وقد تبين أن النتيجة التي توصلت إليها هي النتيجة الصحيحة، لعدم تعارضها مع اللغة أو العقيدة، وهي: أن الإمامة لأهل البيت، وأن الإمامة هنا هي ولاية الأمر في الأمة من بعد النبي صلى الله عليه وسلم شورى، على أصول السنة وما اتفق معها من أصول الشيعة.

9- بحثت القول بالإجماع لدى أهل السنة على أن الإمامة لقريش؛ أي لا إمامة لأهل البيت، وأبطلت ذلك بالدليل التاريخي من واقع أعمال وأقوال الصحابة والتابعين في هذا الشأن.

10- أثبت بالدليل التفصيلي من أصول أهل السنة والشيعة أن علياً بن أبي طالب رضي الله عنه ليس من الثقل الأصغر أهل بيت النبي في شأن الإمامة، مما يعني أن الصحابة زمن الراشدين بريئون من معارضة الأمر بإمامة أهل البيت، إذ إن الحسن والحسين عليهما السلام أول الأئمة من أهل البيت لم يكونا في سن الإمامة بعد، فاللائمة تقع بداية على معاوية؛ والدليل قائم على ذلك بالحديث النبوي الصحيح، وقد ذكرته في مكانه.

11- قدمت الأدلة من أصول الشيعة على أن معتقداتهم في الأئمة باطلة وأن العقيدة الصحيحة فيهم هي عقيدة أهل السنة.

نماذج تبين مخالفات علماء الشيعة والسنة

قديماً وحديثاً في موضوع إمامة أهل البيت

كما سبق وبيَّنْت؛ إن الناظر في كتب بحث موضوع إمامة أهل البيت وما يتصل بها من موضوعات؛ يجد الكثير من المخالفات العلمية عند أهل السنة والشيعة قديماً وحديثاً، مما يعني أنه لكي نتعرف على الحق أمْرِ الله الملزم لنا بالعمل؛ يجب علينا أن ندرس الموضوع دراسة جديدة على أسس تتجنب هذه المخالفات.

وأقدم هنا بعض النماذج من كتب الفريقين تبين ذلك، وسأعرض بعضها بتوسع في مكانها بعد.

وليس المراد هو التشهير بالعلماء ولا التنقيص من أقدارهم، ولكن ضرورة الوصول إلى الحق تقتضي بيان أن ما هو موجود لا يؤدي إلى ذلك، فربما كانت هذه المخالفات منهم اضطراراً؛ لعدم وجود المنهج السليم منذ البداية؛ وهو المسار الخاطئ الذي سار فيه علماء الأمة جميعاً على مر التاريخ في هذا الموضوع، وحبنا وتقديرنا لهم لا يصح أن يكون مانعاً من بيان هذه المخالفات، فالحق أحق أن يُتَّبع، والله أكبر فوق الجميع.

أولاً: علماء أهل السنة:

1- الشيخ الدكتور علي أحمد السالوس في كتاب "مع الإثني عشرية" قد أورد عن الشيخ ابن تيمية أنه يضعف حديث الثقلين؛

وذلك على غير الحقيقة، قال ص126: (و شيخ الإسلام رفض هذا الحديث وقال: "وقد سُئل عنه أحمد حنبل فضعفه، وضعفه غير واحد من أهل العلم وقالوا: لا يصح ") وفي ص131 قال: (و قال ابن تيمية بعد أن بيَّن أن الحديث ضعيف لا يصح...)، فهو يؤكد على تضعيف ابن تيمية للحديث، ولكن إذا ذهبنا إلى ما قاله ابن تيمية في كتابه " منهاج السنة " الذي نقل عنه الدكتور السالوس؛ وجدنا الأمر غير ذلك، فهو يصحح الحديث ويأخذ منه حكماً بإمامة أهل البيت، وسيأتي ذلك بتفصيل؛ ففي الجزء 7 من "منهاج السنة" يقول ابن تيمية: (.. أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن عترته: أنها والكتاب لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وهو الصادق المصدوق، فيدل على أن إجماع العترة حجة.) وهذا أورده ابن تيمية بعد الجملة التي ذكرها عنه الدكتور السالوس، بما يعني أنه إنما كان يقدم مقدمة لبيان مواقف العلماء في زمنه من الحديث ولم يكن يعرض رأيه هو.

2- الشيخ المحقق العلامة عبد الله بن محمد الغنيمان؛ كما هو موصوف على غلاف الكتاب، نشر دار ابن الجوزي بالسعودية، والكتاب هو " السبائك الذهبية بشرح العقيدة الواسطية "، وكتاب " العقيدة الواسطية " هو أحد كتب ابن تيمية، وقد أورد الشيخ الغنيمان رواية لحديث الثقلين نسبها إلى صحيح مسلم يقول ص463 شرحاً لقول ابن تيمية في وصف أهل السنة والجماعة: (و يحبون آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم) يقول الشيخ الغنيمان في الشرح: (جاء في صحيح مسلم من حديث زيد بن الأرقم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب في مكان يقال له: غدير خُم، وهو مكان بين مكة والمدينة في مرجعه من حجة الوداع صلى الله عليه وسلم – فقال: ((إن عبداً خيَّره الله جل وعلا

بين ما عنده وبين الدنيا فاختار ما عند الله)) فعند ذلك بكى أبو بكر رضي الله عنه وقال: ولكن نفديك بآبائنا وأمهاتنا، ثم قال: ((يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب، وإني تارك فيكم ثقلين كتاب الله وسنتي واحفظوني في أهل بيتي))، وهذا الحديث ورد في صحيح مسلم بصيغة مغايرة لهذه، جاء في صحيح مسلم بشرح النووي طبعة بيت الأفكار الدولية ص1471 ح2408: (عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خماً، بين مكة والمدينة، فحمد الله ووعظ وذَكَّر ثم قال: ((أما بعد: ألا أيها الناس! فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به)). فحث على كتاب الله ورَغَّب فيه، ثم قال: ((وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي..)). وهذا هو الحديث الوحيد في صحيح مسلم الذي ذُكر فيه الكتاب وأهل البيت. وكما نرى؛ فليس فيه ذِكر للسنة، فالعلامة الغنيمان نقل الحديث على غير حقيقته بغرض تقوية حديث الكتاب والسنة بنسبته إلى صحيح مسلم، لإبطال الدور المسند لأهل البيت في الأمة من بعد الرسول؛ فيصور للقارئ أن التمسك هو بالكتاب والسنة، أما أهل البيت فتكون الوصية بالإحسان إليهم فقط.

3- الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز مفتي السعودية سابقاً يرحمه الله، في كتابه "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة" ج8 ص154 يقول: وفي صحيح مسلم، عن جابر رضي الله عنه، أن النبي عليه الصلاة والسلام أوصى في حجة الوداع بكتاب الله، فقال: ((.. وفي صحيح مسلم أيضاً، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إني تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله وتمسكوا به)). فحث على كتاب الله ورَغَّب فيه، ثم قال: ((وأهل بيتي

أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي))، يقول الشيخ ابن باز شرحاً للحديث: (فالنبي صلى الله عليه وسلم أوصى بكتاب الله كما أوصى الله بكتابه، ثم الوصية بكتاب الله وصية بالسنة؛ لأن القرآن أوصى بالسنة وأمر بتعظيمها، فالوصية بكتاب الله وصية بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهما الثقلان، وهما الأصلان اللذان لا بد منهما، من تمسك بهما نجا ومن حاد عنهما هلك). قد أورد الشيخ الحديث كما هو في صحيح مسلم، إلا أنه أغرب في التفسير بما لا مزيد عليه، فأثبت الغائب؛ وهو السنة، وأنكر الحاضر؛ وهو أهل البيت، فهذا التفسير لا علاقة له باللغة ولا يحتاج إلى تعليق.

إن الرغبة في إبعاد أهل البيت عن الموضوع جعلت هؤلاء العلماء الكبار يأتون بهذه المخالفات لأبسط قواعد العلم واللغة، أو ربما لأنهم جميعاً قد وقعوا في مشكلة لا حل لها، فقرروا جميعاً أن يقول كلٌ في ذلك ما يعن له بغض النظر عن القواعد العلمية، لذلك نجد أحد الشيوخ يتخذ موقفاً على النقيض من الشيخ ابن باز، وهو الشيخ عثمان الخميس. وهو المثال الرابع.

4- الشيخ الدكتور عثمان بن محمد الخميس، في أحد فيديوهاته الموجودة على قناة اليوتيوب الخاصة به، والفيديو بعنوان "الشيخ عثمان الخميس، الرد على شبهة حديث الثقلين ج1 " وهذا هو رابط الفيديو: https://youtu.be/9SlZXWZVPA8

يقول: (يجد الشيعة صعوبة في هذه المسألة؛ وهي قضية التمسك بالعترة، نقول لهم: هذا الحديث إن صح ((تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وعترتي))، نسألهم: أين السنة؟ هذا مما يدلك على ضعف هذا الحديث، هل يُعقل أن النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالتمسك بالكتاب والعترة ويترك السنة؟

هل يُعقل هذا والله تبارك وتعالى يقول: ((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ)) الحشر7، هل يُعقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ينسى السنة ويهملها. فلذلك؛ الشيعة إذا ناقشناهم في هذا الأمر، نقول أين السنة؟ يقولون: (إن السنة تابعة للقرآن، داخلة ضمن القرآن). أيها الإخوة: هذا المَخْرج غير سليم، إذا قلنا بصحة هذا الحديث أهملنا السنة)، فهو يقول أن تَضَمُّن القرآن للسنة لا يصح، هذا برغم رده هو عليهم بأن الله قد أمر باتباع النبي فقال ((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ))، فكون القرآن يأمر بالسنة لا يكفي عنده على أن الأمر بالتمسك بالكتاب يشمل السنة أيضاً، وكأن الأمر بالتمسك بالكتاب والعترة يعني أن أهل البيت بديل عن السنة، فلا بد من ذِكر السنة باسمها، وبهذا يضعف الحديث بغض النظر عن الأسانيد، على النقيض من الشيخ ابن باز الذي يحكم بأن السنة متضمنة في الكتاب فيكون الكتاب وحده هو الثقلان، وبذلك يلغي أهل البيت رغم ذكر الحديث لهم، ويثبت السنة بدلاً منهم رغم عدم ذكرها.

5- الشيخ ابن تيمية، (وسيأتي بتفصيل) من كتابه "منهاج السنة ج7" ص239، يرد ابن تيمية بهذا الكتاب على ابن المطهر العالم الشيعى الذي ألف كتاباً يحتج فيه على إمامة علي، يقول ابن تيمية: (قال ابن المطهر: قال النبي: ((قولوا: اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم)). ولا شك أن علياً أفضل آل محمد، فيكون أولى بالإمامة) يقول ابن تيمية: (والجواب: أنه لا ريب أن هذا الحديث صحيح متفق عليه، وأن علياً من آل محمد الداخلين في قوله: ((اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد))، ولكن ليس هذا من خصائصه فإن جميع بني هاشم داخلون في هذا، كالعباس وولده والحارث بن عبد المطلب وولده، وكبنات النبي صلى الله عليه وسلم زوجتي عثمان: رقية وأم كلثوم، وبنته فاطمة. وكذلك أزواجه، كما في الصحيحين عنه

قوله: ((اللهم صلي على محمد وعلى أزواجه وذريته))، بل يدخل فيه سائر أهل بيته إلى يوم القيامة، ويدخل فيه إخوة علي كجعفر وعقيل. هنا يُدخل ابن تيمية الزوجات والذرية جميعاً في ((آل محمد)) الذين يخصصهم الشيعة في أهل الكساء، وهم علي وفاطمة والحسن والحسين؛ يُدخلهم برواية ((وعلى أزواجه وذريته))، ولكنه يدخل أيضاً بني هاشم جميعاً، فبأي دليل جاز ذلك؛ والدليل الذي ذكره هو بنفسه؛ يخصصهم في الزوجات والذرية.

6- ابن القيم في كتابه "جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام " في مبحث تعريف أهل البيت، يؤكد ابن القيم على كلام أستاذه ابن تيمية في أن رواية: ((وعلى أزواجه وذريته)) عامة في بني هاشم جميعاً إلا أنه يقدم دليلاً على إثبات ذلك، فما هو دليله؟، يقول ص338،337: (وأما تنصيصه على الأزواج والذرية – أي رواية ((وعلى أزواجه وذريته)) – فلا يدل على اختصاص الآل بهم، بل هو حجة على عدم الاختصاص بهم، لما روى أبو داود مِن حديث نعيم المُجْمِر عن أبي هريرة – رضي الله عنه – في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم: ((اللهم صل على محمد النبي، وأزواجه أمهات المؤمنين، وذريته، وأهل بيته، كما صليت على آل إبراهيم)).

يقول ابن القيم بأن الحديث المخصص حجة على عدم الاختصاص!، وهذا احتجاج غريب من ابن القيم، إذ إن الحديث بالفعل قد خصصته رواية مستقلة في الزوجات والذرية، فيكون الحكم لها حتى على الرواية التي يحتج هو بها على التعميم.

والشيء الذي يدعو حقاً إلى الدهشة - رغم بطلان حجته - أن الحديث الذي يحتج به ابن القيم هو حديث ضعيف، والأكثر

إدهاشاً أن ابن القيم هو نفسه الذي يضعفه، بل ويضعفه في نفس الكتاب ص88. (وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل)

7- الفيروزآبادي، في كتابه " الصِّلات والبُشَر في الصلاة على خير البَشر " في تعريفه لآل النبي في حديث الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم، يقول ص100: (ثم اعلم أن آل الرجل في لغة العرب هم خاصته الأقربون إليه، وخاصة الأنبياء وآلهم هم الصالحون العلماء بالله من المؤمنين)، ويقول ص102: (فلا يُتخيل أن آل محمد صلى الله عليه وسلم هم أهل بيته خاصة، ليس هذا عند أهل اللغة، ولا يعرف العرب ذلك). أين ذهبت رواية تخصيص النبي لهم في الأزواج والذرية؟، كيف بحث المسألة، وكيف عممهم في الأمة كلها، وما تعريفه هو نفسه لآل النبي في قاموسه المحيط؟؛ هذا ما سيأتي بتفصيل، لنرى كيف يخالف العلماء أنفسهم وما يقرونه من علم في مؤلفاتهم هم أنفسهم للتخلص من أي إمكانية للحكم بإمامة أهل البيت.

ثانياً: علماء الشيعة:

أما علماء الشيعة فقد قرروا أن الإمامة لآل البيت على عقيدتهم المعروفة، حتى إذا حكم كتاب الله ببطلان معتقداتهم؛ يكون محرَّفاً عند الكثيرين وغير ذي قدسية عند الباقين، ولو خالفهم الأئمة؛ يكون كلامهم تقية أو أن الإمام يريد معنى آخر، وكأن الإمام لا يعي ما يقول ولا يعرف مغبة كلامه، أما إذا ضاقت عليهم السبل في مشكلة فلم يجدوا لها حلاً ولو من قبيل هذه الأباطيل؛ تجاوزوها وكأنها غير موجودة، وكأن المفترض أنه؛ ممنوع الأسئلة!

وهذه بعض النماذج من أقوال علي في " نهج البلاغة " - طبعة مؤسسة المعارف. بيروت -، والتي تبطل مذهبهم. ولننظر مواقف

علماء الشيعة من ذلك: ـ قال علي لأتباعه ص230: (ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر وأترك فيكم الثقل الأصغر). وهذا يعني أنه ليس من الثقل الأصغر، أي ليس من أهل الإمامة.

1- الشيخ ميثم البحراني، في كتابه " شرح نهج البلاغة " قال في شرح هذا النص ص352: (والثقل الأصغر الأئمة من ولده عليهم السلام)، ولم يتعرض لمشكلة أن علياً ينفي عن نفسه نسبته إلى الثقل الأصغر أهل الإمامة.

2- الشيخ المجلسي، في كتابه "بحار الأنوار"، نقلاً من كتاب "شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للعلامة المجلسي" جمع وترتيب علي أنصاريان، شَرَح النص الذي وردت فيه هذه الجملة ولم يتعرض لها، وكأنها غير موجودة، بالرغم من أنه كان ينقل عن البحراني، فلماذا لم يحاول هو تقديم الإجابة على هذا التساؤل؟، إنه لم يذكر حتى جملة البحراني في تعريف الثقل الأصغر. ولماذا يجهد نفسه في محاولة حل المشكلة، لقد تواطأ العلماء على الإقرار، ولن يجرؤ العامة على السؤال؛ إما خوفاً من الوقوع في الضلال أو لعدم ثقة العامي في قدرته على بحث الموضوع فيسْلِم عقله إلى العالم يملأه بما يشاء؛ أو حتى غفلة عن دينه وواجبه، وهذا عند الشيعة والسنة على السواء.

3- الشيخ عباس علي الموسوي، في كتابه "شرح نهج البلاغة" ج2 ص33 يقول: (وأما الثقل الأصغر فهم ذرية رسول الله الحسن والحسين)، وأيضاً لم يفسر عدم نسبة علي نفسه إليهم.

ـ قال علي ص452: (وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك رضىً). فهذا الكلام من علي يثبت مبدأ الشورى وينفي الإمامة، فماذا كان رد علماء الشيعة لحل هذا الإشكال.

1- الشيخ البحراني، قال ص787: (إنما احتج – عليه السلام – على القوم بالإجماع لاعتقادهم أنه لم يكن منصوصاً عليه، فلو احتج بالنص لم يقبل منه ولم يسلم له.)، وهذا تهجم على النيات بالظنون، وهذا قول لا يقيم حقاً ولا يبطل باطلاً، إنه يقر المخالف على باطله، فيعطيه الحجة عليه، فأين دولة الإمامة؟، كيف سيتولى الأئمة من بعده؟، بأي حق يقر لهم المخالفون؟ وكأن علياً لا يعي مغبة كلامه الذي مازال الناس حتى اليوم يحتجون به عليهم ولا يحيرون هم جواباً.

2- الشيخ المجلسي، ص27: (لعل هذا منه - عليه السلام - إلزام لمعاوية بالإجماع الذي أثبتوا به خلافة أبي بكر وعمر وعثمان)، أراد المجلسي أن يحل هذا الإشكال فما زاده إلا تعقيداً وتأكيداً على عدم الحجة، إذ استخدم لفظة (لعل) التي تفيد الشك، فهل يقام الدين على الظنون.

وبعد: فهذه بعض النماذج التي تدل على المخالفات العلمية لدى الجميع، والتي تؤكد أن الحق لا يمكن الوصول إليه عن طريق هذه الدراسات؛ وإلا لما كانت كل هذه المخالفات والتناقضات، والتي تؤكد على ضرورة بحث هذا الموضوع بحثاً جديداً بمنهج جديد يتناسب مع النصوص ويراعي الأصول العلمية، ولا يهرب من المشكلات، ولا يقبل بالمتناقضات، بل يبحث ويحلل حتى يصل إلى الحق إرضاءً لله تعالى، فالأمر خطير، فإما أن تحيا هذه الأمة في هداية وعزة بكل معانيها، وإما أن تتوه في ظلمات الضلال وتضمحل. والأمر يحتاج إلى التجرد لله سبحانه وتعالى. وأرجو الله أن يجعلني وإياكم من المتجردين له الصادقين في طلب مرضاته وحده لا شريك له.

إثبات صحة حديث الثقلين

عند أهل السنة

تسمية الحديث بحديث الثقلين هو على الرواية الأشهر له، وهي ((إني تارك فيكم الثقلين..)) والحديث صحيح ورد بعدة صِيَغ تؤدي كلها نفس المعنى؛ وهو إمامة أهل البيت.

وهو الحديث الذي انقسم عليه الناس، فأما الشيعة - كما سبق - فقد ذهبوا فيه إلى ما ذهبوا إليه، وأما أهل السنة فقد أهملوا هذا الحديث تماماً حتى أننا ما كنا نعلم بوجوده أصلاً حتى قيام ثورة الخميني في إيران، وكانت الرواية السائدة والتي يكثرون من ترديدها هي ((كتاب الله وسنتي)) رغم أنها ضعيفة - وسيأتي بيان تفصيلي لهذه الرواية -، وقد تكون مواقف علماء أهل السنة من هذا الحديث ناتجة من الخوف من الوقوع فيما وقع فيه الشيعة من رفض الصحابة وتضييع الدين ودخول البدع العقائدية إليهم.

لقد حكم العلماء الأعلام بصحة الحديث، ومن حاول الطعن في ذلك فإنه ظهر منه عدم الثبات، أما من أصروا على التضعيف فإنهم لم يستطيعوا تقديم الدليل على ذلك؛ حيث نجد في براهينهم التكلف وعدم العلمية.

وسأقدم هنا بعض الروايات الصحيحة للحديث، ثم أعرض بعض الكتب التي ألفها أصحابها ضد إمامة أهل البيت رداً على الشيعة وتكلموا فيها على صحة الحديث إثباتاً أو نفياً، ثم سأبين دلالة الحديث على إمامة أهل البيت، ثم أقوال علماء أهل السنة في فهمهم لهذا الحديث وأنه عندهم أيضاً يعني إثبات الإمامة ولاية الأمر لأهل البيت وإن لم يصرحوا بذلك، وأن موقف أهل السنة

الرافض لإمامة أهل البيت إنما هو للمخاوف السابق ذكرها، وهو الأمر الناتج عن غياب النص المبَيِّن القاطع فيمن هم أهل البيت في هذا الحديث وكونهم الذرية فقط، والذين بتعيينهم تُحل مشكلة التصادم مع عدالة الصحابة، وتُحل جميع المشكلات المتعلقة بهذا الموضوع لدى الشيعة والسنة على السواء، وهو المطلب الأساسي في هذا الكتاب بعد إثبات الإمامة لأهل البيت.

صحة سند الحديث:

1- في المستدرك للإمام الحاكم ح4711، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وأهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض))، قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

2- في كتاب المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان، طبعة مكتبة الدار بالمدينة المنورة ط1 ص536، قال: حدثنا يحيي (بن يحيي بن بُكير التميمي) حدثنا جرير (ابن عبدالحميد الضبي) عن الحسن بن عبيدالله عن أبي الضحى عن زيد بن أرقم قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله عز وجل وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض)) صحيح رواته ثقات، وقد صحح الألباني هذا النص عن زيد بن أرقم في كتابه "صحيح الجامع الصغير" ص482، ح2458.

3- من كتاب السنة لابن أبي عاصم ح 1558، حدثنا سليمان بن عبيدالله الغيلاني، حدثنا أبوعامر، حدثنا كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن ابيه، عن علي رضي الله عنه، أن رسول الله قال: ((إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب

الله، سببه بيد الله، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي))، حديث حسن، كل رواته ثقات ما عدا كثير بن زيد أختلف فيه، ترجمه الحافظ المزي في تهذيب الكمال برقم 4941، وذكر أن ابن حبان قد وثقه، وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين، وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي يُكتب حديثه، واختلف رأي يحيي بن معين فيه فقال مرة صالح ومرة قال ليس بذاك، وقال محمد بن عبدالله الموصلي: ثقة، وقال النسائي: ضعيف، وقد خَرَّج له البخاري في كتابه القراءة خلف الإمام.

4- في مجمع الزوائد للهيثمي، ج9ص162 طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، تحت عنوان، في فضل أهل البيت رضي الله عنهم: عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله عز وجل، حبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض))، قال الهيثمي: رواه أحمد وإسناده جيد، وكتاب الهيثمي بتحرير الإمامين العراقي وابن حجر العسقلاني، وقال السيوطي في الجامع الصغير صحيح، وقد أورده برقم 2631، وقد صححه الألباني في كتابه "صحيح الجامع الصغير" ص482، ح2457.

فهذه مجموعة من الروايات الحجة عن عدد من الصحابة تقطع قول كل معترض على صحة الحديث أو لفظه الذي يفيد إمامة أهل البيت، وقد قال المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير ج3 ح2631 وهي الرواية الرابعة هنا، قال في شرحها: (قال الهيثمي: رجاله موثقون، ورواه أيضاً أبو يعلى بسند لا بأس به، والحافظ عبدالعزيز بن الأخضر وزاد أنه قال: في حجة الوداع ووهم من زعم وضعه كابن الجوزي، قال السمهودي: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة)، وقال الهيتمي في

الصواعق المحرقة طبعة الشيخ العدوي ص432 بعد إيراده لعدة روايات لهذا الحديث برواية الكتاب والعترة: (ثم اعلم أن لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً) وقال ص614، 615: (قال الترمذي حسن غريب وأخرجه آخرون ولم يصب ابن الجوزي في إيراده في العلل المتناهية، كيف وفي صحيح مسلم وغيره في خطبته قرب رابغ - مرجعه من حجة الوداع - قبل وفاته بنحو شهر: ((إني تارك فيكم الثقلين...)) ثم أورد عدة روايات للكتاب والعترة بصيغ متعددة للتدليل على خطأ ابن الجوزي في تضعيفه، ثم قال: ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابياً).

حديث الثقلين في كتب فقهاء أهل السنة

(ثلاثة نماذج)

قد تعرضت العديد من كتب السنة قديماً وحديثاً لهذا الحديث صحةً ودلالةً في معرض رد علماء أهل السنة على الشيعة، ومنها منهاج السنة لابن تيمية، والصواعق المحرقة للهيتمي، ومع الإثني عشرية للدكتور علي أحمد السالوس.

وسأعرض موقف هذه الكتب الثلاثة من الحديث لكي تتضح حقيقته صحة ودلالة عند علماء أهل السنة ومدى علمية هذه المواقف والسبب الحقيقي فيها.

أولاً: كتاب " منهاج السنة " لابن تيمية:

وقد ألفه ابن تيمية في الرد على كتاب لأحد علماء الشيعة في زمنه، وهو ابن المطهر، وذلك في تقديمه الأدلة على إمامة علي، والطبعة التي أنقل منها هي الطبعة الأولى، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، قال ابن تيمية ج7 ص393: (قال الرافضي: العاشر: ما رواه الجمهور من قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض...)) قال ابن تيمية: والجواب من وجوه: أحدها: أن لفظ الحديث الذي في صحيح مسلم ((.... وإني تارك فيكم الثقلين، أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا

به.... وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي.)) قال ابن تيمية: وهذا اللفظ يدل على أن الذي أمرنا بالتمسك به وجُعل المتمسك به لا يضل هو كتاب الله. وقال: أما قوله: ((وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)) فهذا رواه الترمذي، وقد سُئل عنه أحمد بن حنبل فضعفه، وضعفه غير واحد من أهل العلم، وقالوا لا يصح).

وابن تيمية هنا لا يبطل إمامة أهل البيت ولا يضعف حديث الترمذي أو غيره من روايات حديث الثقلين، ولكنه فقط يقدم مقدمة بحثية في الحديث، يطرح فيها مختلف الآراء فيه، ثم يقول هو رأيه الذي يقر فيه بصحة الحديث وبأنه يحكم بالإمامة لأهل البيت كما سنرى ذلك. ولكن البعض يدعون أنه يضعف الحديث ويرفض إمامة أهل البيت، ويجتزئون من كلامه كما فعله الدكتور علي أحمد السالوس؛ لتقوية مواقفهم من الموضوع؛ لما لابن تيمية من مكانة كبرى عند الكثيرين من أهل السنة. ولذلك سأرد على هاتين الدعويين اللتين ألصقهما البعض به، إبطالاً للاحتجاج بهما، ورداً عن ابن تيمية دعوى رفضه الإمامة أو عداوة أهل البيت ظلماً له من أهل السنة والشيعة كليهما.

رواية صحيح مسلم ضعيفة لإصابة الصحابي بداء النسيان:

هذه الرواية الواردة في صحيح مسلم رواية ضعيفة، وذلك لشهود الصحابي زيد بن أرقم رضي الله عنه راوي الحديث على نفسه بعلة النسيان في هذا الحديث نفسه، وهو ما يؤدي إلى ضعف الرواية كما هو معلوم في علم مصطلح الحديث.

وهذا هو نص الحديث بسنده في صحيح مسلم، الطبعة الأولى لدار إحياء الكتب العربية، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي ح2408 ص1471، كتاب فضائل الصحابة: (حدثني زهير بن حرب وشجاع بن مخلد. جميعاً عن ابن علية. قال زهير: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثني أبو حيان، حدثني يزيد بن حيان، قال: انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلما جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيتَ يا زيد خيراً كثيراً، رأيتَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسمعت حديثه، وغزوت معه، وصليت خلفه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً حَدِّثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: يا ابن أخي؛ والله لقد كبرت سني، وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما حدثتكم فاقبلوا، وما لا، فلا تكلفونيه. ثم قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فينا خطيباً، بماء يدعى خماً، بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذَكَّر، ثم قال: ((أما بعد. ألا أيها الناس: فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور. فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به)) فحث على كتاب الله ورَغَّب فيه. ثم قال ((وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي)).

فكما رأينا، قد شهد الصحابي زيد بن أرقم على نفسه بالنسيان، وهذا يجعل روايته هذه ضعيفة. والشاهد على ذلك:

1-لم يَرِد عن أيٍ من الصحابة رواية تتفق مع رواية زيد هذه.

2- لا يوجد مستند يؤكد صحة كل ما جاء في هذه الرواية التي اعتمد فيها على الذاكرة وحدها مع شهوده على نفسه بالنسيان، فما

الذي يضمن أنه لم يتغير لديه بعض النص نتيجة النسيان رغم ثقته وحرصه ألا يقول إلا الصواب.

3- توجد لزيد نفسه روايات أخري صحيحة لذاتها، ولم يذكر فيها علة النسيان - وهي ما ذكرت بعضها سابقاً - تختلف عن روايته في مسلم وتتفق مع الروايات الأخرى لسائر الصحابة، وهي الروايات التي تأمر بالتمسك بالكتاب وأهل البيت معاً.

وهذا يثبت أن هذه الرواية ضعيفة لنكارتها، فلا يصح وليس من العلم أن يجعلها البعض مرجعاً في الموضوع، إلا من خلال حكم مسبق برفض إمامة أهل البيت، وليس بالنظر إلى الحق والباطل وحكم الأصول العلمية الصحيحة، وطلب رضا الله وحده لا شريك له. وهذا هو تعريف الحديث المنكر من كتاب "قواعد التحديث" لجمال الدين القاسمي ص131: (هو الحديث الفرد الذي لا يُعرف متنه من غير راويه، وكان راويه بعيداً عن درجة الضابط). وزيد بن أرقم رضي الله عنه وأرضاه ليس معصوماً من المرض. وهنا قد يقول البعض: إن النسيان درجات ليس كلها مسقط لصحة الحديث، ثم كيف يخرجه مسلم في صحيحه. وهنا عندنا مسألتان: الأولى: قول العلماء في علة النسيان كسبب لتضعيف الحديث. الثانية: قول العلماء في احتواء صحيحي البخاري ومسلم على غير الصحيح.

قول العلماء في علة النسيان كسبب في تضعيف الحديث:

قال الدكتور محمد محمد أبو شهبة في كتابه (الوسيط في علوم ومصطلح الحديث) ص670 تحت عنوان: معرفة من اختلط من الرواة الثقات: (وحقيقة الاختلاط: فساد العقل، وضعف الذاكرة،

وعدم انتظام الأقوال والأفعال إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عَرَض من موت ابن، وسرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن. حكم من اختلط: أنهم يُقبل منهم ما روي عنهم مما حدثوا به قبل الاختلاط، ولا يقبل ما حدثوا به بعد الاختلاط أو شُك فيه أهو قبل الاختلاط أم بعده وذلك على سبيل الاحتياط.)، فهو هنا قد عد ضعف الذاكرة من أسباب ضعف الحديث، وليس بالضرورة الخرف، ولكن ما لا يمكن معه التثبت من صحة الكلام بعد الإصابة بالنسيان، فيما يشبه ما ذكره من ضياع الكتب رغم سلامة العقل؛ ولكن عدم القدرة على التثبت من الكلام لغير الحافظ، والصحابي زيد بن أرقم في هذه الرواية لا يمكن التثبت من صحة كلامه.

قال ابن حبان في كتابه (كتاب المجروحين) ج2 تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، في ترجمته محمد بن سليم أبو هلال الراسبي: (والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي ترك ما انفرد من الأخبار التي خالف فيها الثقات، والاحتجاج بما وافق الثقات، وقبول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الأثبات التي ليس فيها مناكير، لأن الشيخ إذا عُرف بالصدق والسماع ثم تبين منه الوهم، ولم يفحش ذلك منه، لم يستحق أن يُعدل به عن العدول إلى المجروحين إلا أن يكون وهمه يَفحُش ويَغلب، فإذا كان كذلك استحق الترك. فأما من كان يخطئ في الشيء اليسير فهو عدل، وهذا ما لا ينفك منه البشر، إلا أن الحكم في مثل هذا إذا عُلِم خطؤه تجنُّبُه واتباع ما لم يخطئ فيه).

هذا حكم جماعة من المحدثين الصادقين الذين كانوا يخطئون، قد فصَّلناهم في الكتاب على أجناس ثلاثة: فمنهم من لا يُحتج بما انفرد من حديثه، ويقبل غير ذلك من روايته، ومنهم من يُحتج بما وافق الثقات فقط من روايته، ومنهم من يُقبل منه ما لم يخالف

الأثبات ويُحتج بما وافق الثقات.)، ورواية زيد بن أرقم في صحيح مسلم، قد انفرد بها، حتى أنه خالف رواية صحيحة لنفسه قد وردت من طريق غير طريق رواية مسلم، وهي رواية أبي الضحى عنه، ولم يذكر فيها النسيان، ولهذا فرواية مسلم تُعَد ضعيفة، كما أنه في كل الأحوال لا يصح أن نحكم برواية واحدة ونترك لها عشرات الروايات الصحيحة والحسنة.

وقد جاء عن ابن حجر العسقلاني في كتابه هدي الساري؛ مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الفصل التاسع ص403، في معرض كلامه على ما انتقده بعض العلماء على صحيح البخاري على بعض الرواة.

قال ابن حجر: (فلا يُقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح، لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يُدّعى في الراوي أنه كان يُدلس أو يُرسل.... إلى أن قال.. وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط يُنظَر فيما أخرج له، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من روايَةِ غيرِ هذا الموصوف بالغلط عُلم أن المعتمَد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط، كما يقال سيئ الحفظ أو له أوهام أو له مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قَبْله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك)، والكلام لا يحتاج إلى تعليق.

أقوال علماء أهل السنة في احتواء صحيحي البخاري ومسلم على غير الصحيح:

إن احتواء صحيحي البخاري ومسلم على غير الصحيح ليست بالمسألة الحديثة، فقد أثيرت هذه المسألة من قِبَل العديد من العلماء قديماً، قال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم طبعة دار بيت الأفكار الدولية ص22: (وأما قول مسلم - رحمه الله – في صحيحه في باب صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس كل شيء صحيح عندي وضعته ههنا؛ يعني في كتابه هذا الصحيح، وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه؛ فمشكل. فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها لكونها من حديث من ذكرناه ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه..... إلى أن قال.... ومع هذا فقد اشتمل كتابه على أحاديث اختلفوا في إسنادها، أو متنها لصحتها عنده، وفي ذلك ذهول منه عن هذا الشرط، أو سبب آخر). وقد جاء في كتاب شرح مشكل الآثار للطحاوي ج1 ص72 في كلامه على حديث صلاة النبي على جنازة عبدالله بن أبي بن سلول، أورد الطحاوي روايتين للحديث عن عمر بن الخطاب إحداهما رواها عنه ابن عباس والأخرى رواها عنه عبدالله بن عمر، إحداهما نفس الرواية الواردة في صحيح البخاري، وهي كما يلي: (عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن عبدالله بن أبي لما توفي، جاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، أعطني قميصك أكفنه فيه، وصَلّ عليه، واستغفر له، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم قميصه، فقال: ((آذني أصلي عليه))، فآذنه، فلما أراد أن يصلي عليه جذبه عمر رضي الله عنه، فقال: أليس الله نهاك أن تصلي على المنافقين؟ فقال: ((أنا بين خِيَرَتين، قال: ((اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ)) التوبة 80 فصلى عليه،

فنزلت: ((وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُم مَاتَ أَبَدَاً وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ)) التوبة 84)). أما الرواية الأخرى فلم يذكر فيها النهي عن الصلاة، وقد اعتبر الطحاوي رواية البخاري هي المشكلة، إذ كيف يخالف النبي أمر الله بترك الصلاة عليهم وهو البين في النهي عن الاستغفار لهم، يقول الطحاوي: (والذي في حديث ابن عباس من هذا أولى عندنا مما في حديث ابن عمر؛ لأن محالاً أن يكون الله تعالى ينهى نبيه عن شيء، ثم يفعل ذلك الشيء، ولا نرى هذا إلا وَهْماً من بعض رواة الحديث، والله أعلم)، والرواية في البخاري برقم 1269، وهكذا وصف الطحاوي رواية البخاري بأنه يرجح أن أحد رواتها قد وَهِم فأخطأ. وهذا ما أقوله في رواية زيد بن أرقم في صحيح مسلم للنسيان المؤكد بالشواهد التي بينتها كدليل على ذلك.

هذا ونجد أن ابن تيمية نفسه يُلمح في كتابه منهاج السنة إلى عدم وثوقه في رواية صحيح مسلم عند كلامه على حديث الثقلين فيه، فيقول ج7 ص 318: (والحديث الذي في مسلم، إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قاله، فليس فيه إلا الوصية باتباع كتاب الله.) فهنا هو لا يجزم بصحة الحديث بمجرد كونه في صحيح مسلم.

وللشيخ الألباني كلام جميل في الموضوع جاء في كتابه سلسلة الأحاديث الصحيحة ج6 ص92، 93، يقول تحت عنوان (من سعة الجنة وفضل الله فيها) في تعليقه على الحديث رقم 2540، والذي نصه: ((يدخل أهل الجنة الجنة، فيبقى منها ما شاء الله عز وجل، فينشئ الله تعالى لها - يعني للجنة - خلقاً حتى يملأها)).

يُعلق الألباني قائلاً: (أخرجه الأمام أحمد (152/3): ثنا عبدالصمد: ثنا حماد عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره.

قلت - أي الألباني -: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه هو (152/8)، وأبو يعلى (892/3) من طريق عفان: حدثنا حماد به. وتابعه قتادة عن أنس به. أخرجه البخاري (7384)، ومسلم، وأحمد (134/3 و141 و231). وله شاهد من حديث أبي هريرة. أخرجه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في الكتاب الآخر، تحت الحديث (6199).

وقد وقع في رواية للبخاري (7449) من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ: ((.. ينشئ للنار..))، مكان ((.. الجنة)).

وهي بلا شك رواية شاذة لمخالفتها للطريق الأولى عن أبي هريرة ولحديث أنس، وقد أشار إلى ذلك الحافظ أبوالحسن القابسي (علي بن محمد بن خلف القيرواني ت 403)، وقال جماعة من الأئمة إنه من المقلوب، وجزم ابن القيم بأنه غلط، واحتج بأن الله أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه، وأنكرها الإمام البلقيني، واحتج بقوله تعالى: ((وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدَاً)). ذكره الحافظ في (الفتح) 13 /437.

فأقول - يتابع الألباني -: هذا الشذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة التي تدل على جهل بعض الناشئين الذين يتعصبون لصحيح البخاري، وكذا لصحيح مسلم تعصباً أعمى، ويقطعون بأن كل ما فيهما صحيح. ويقابل هؤلاء بعضُ الكتّاب الذين لا يقيمون للصحيحين وزناً، فيردون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم، مثل: السقاف وحسان والغزالي

وغيرهم. وقد رددت على هؤلاء وهؤلاء في غير ما موضع.) انتهى كلام الألباني.

الرد على ادعاء تضعيف ابن تيمية لحديث الثقلين:

قالوا: قد احتج بضعف رواية الترمذي للحديث والتي احتج بها ابن المطهر.

يقول ابن تيمية ج7ص394 وأما قوله: ((وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)) فهذا رواه الترمذي، وقد سُئل عنه أحمد بن حنبل فضعفه، وضعفه غير واحد من أهل العلم، وقالوا لا يصح. وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة. قالوا: ونحن نقول بذلك وكما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره).

أقول: إن تضعيف ابن تيمية لرواية الترمذي لا يُعَد تضعيفاً للحديث، فالحديث قد ورد بروايات صحيحة لذاتها وحسنة لذاتها، وهي متفقة مع رواية الترمذي، ومع ذلك فإن ابن تيمية لم يضعف رواية الترمذي بدليل أنه رتب عليها حكماً، فلم يُصِرّ على التضعيف لحجية الحديث كمصدر للحكم الشرعي، إذ يقول في جزء من الفقرة التالية ص395: (الوجه الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن عترته: إنها والكتاب لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وهو الصادق المصدوق، فيدل على أن إجماع العترة حجة. وهذا قول طائفة من أصحابنا، وذكره القاضي في المعتمد...)، وفي مجموع الفتاوي له، طبعة الملك فهد لسنة 2004 ص493 يقول: (وقد تنازع العلماء من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم في إجماع الخلفاء، وفي إجماع العترة هل هو حجة يجب اتباعها؟ والصحيح أن كليهما حجة. فإن النبي صلى الله عليه وسلم

قال: ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي...))، وهذا حديث صحيح في السنن. وقال صلى الله عليه وسلم: ((إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)) رواه الترمذي وحسنه، وفيه نظر) إنتهى كلامه.

إذاً فهو قد احتج برواية الترمذي، فليست عنده تصل إلى درجة الترك. والذي أراه أنه عنده شيء من التردد في موضوع الحديث لسبب آخر غير ضعفه، فالحديث حتى برواية الترمذي هو عنده حجة يؤخذ منه الحكم، حتى أنه صحح لغيره من العلماء المختلفين في شأن حجية إجماع أهل البيت؛ معتمداً على رواية الترمذي. وسوف أبين رأيي في سبب هذا التردد من ابن تيمية بشأن هذا الحديث، أو في الحقيقة بشأن إمامة أهل البيت، عند الكلام على دلالة الحديث، إذ إن موقفه من الحديث نابع في الحقيقة من موقفه من الإمامة، فإنه لا يخفى على علم ابن تيمية وجود روايات أخرى صحيحة غير رواية الترمذي، والتي لم يُضَعّفها أيضاً، فقد قال (فيه نظر) بعد أن احتج به على الرافضين لحجية إجماع أهل البيت أو ولايتهم للأمر.

ثانياً: كتاب " الصواعق المحرقة " لابن حجر الهيتمي:

هذا هو الكتاب الثاني من الكتب النماذج الثلاثة، والذي ورد فيه حديث الثقلين في معرض رده على معتقدات الشيعة، وهو ما أتكلم عليه هنا.

يتميز الهيتمي بأنه يصحح الحديث، فهو فقط يتكلم على دلالة الحديث وينفي أنه يدل على إمامة أهل البيت.

أنقل هنا من طبعة مكتبة فياض، الطبعة الأولى، إشراف الشيخ مصطفى العدوي، خرج أحاديثه الدكتور الشحات أحمد محمد، وحقق نصوصه عادل شوشة.

أورد الهيتمي نصاً لحديث الثقلين ص142، قال: ولفظه عند الطبراني وغيرِه بسند صحيح: عن رسول الله...: ثم قال: ((... وإني سائلكم حين تردون عليَّ عن الثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟ الثقل الأكبر: كتاب الله عز وجل سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدلوا، وعترتي أهل بيتي، فإنه قد نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا علي الحوض)) تعليق التخريج: حسن لغيره.

وقال ص422: ومن ثَمّ صح أنه صلى الله عليه وسلم قال: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي)) تعليق التخريج: أخرجه الترمذي في المناقب 3786، والطبراني في الكبير 66/3، 268 من حديث جابر بن عبدالله، وفي الباب عن أبي ذر وأبي سعيد وزيد بن أرقم وحذيفة بن أسيد كما قال الترمذي، وصححه الألباني في صحيح الترمذي والمشكاة 6143.

وقال ص431: وأخرج الترمذي وقال حسن غريب، أنه صلى الله عليه وسلم قال: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله - عز وجل - حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما)) تعليق التخريج: حسن، أخرجه الترمذي في المناقب 3788.

وقال ص432: (اعلم أن لحديث التمسك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيف وعشرين صحابياً، ومر له طرق مبسوطة في حادي عشر الشبه، وفي بعض تلك الطرق أنه قال ذلك بحجة

الوداع بعرفة، وفي أخرى: أنه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنه قال ذلك بغدير خم، وفي أخرى أنه قاله لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف كما مر، ولا تنافي إذ لا مانع من أنه كرر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة.)

ثالثاً: كتاب "مع الإثني عشرية" للدكتور علي أحمد السالوس:

والطبعة التي أنقل منها هي الطبعة السابعة، نشر مكتبة دار القرآن بمصر ودار الثقافة بقطر. والدكتور يرد الحديث صحة ودلالة، ويعتمد رواية الكتاب والسنة، ورواية صحيح مسلم التي توصي بآل البيت ولا توصي لهم، فهو يُضَعِّف رواية التمسك بالكتاب والعترة والأخذ بهما.

أما رواية مسلم فقد رددت عليها وبينت ضعفها. فيبقى اعتماده على رواية الكتاب والسنة وعلى ضعف روايات التمسك بالكتاب والعترة.

حقيقة رواية التمسك بالكتاب والسنة:

حاول الدكتور جاهداً أن يسقط حديث الكتاب والعترة، وكان من أهم مستنداته في هذا محاولة إثبات صحة رواية التمسك بالكتاب والسنة وتضعيف رواية التمسك بالكتاب والعترة.

وقد وقع في سبيل ذلك في مخالفات كثيرة يَبِين منها أن محاولته هذه للتصحيح والتضعيف فيها الكثير من التكلف؛ الذي

قد يُلتمس له ولغيره العذر فيه، فإن الأمر بالنسبة لأهل السنة هو الحفاظ على الدين كله من السقوط، فغياب هذه الحقيقة الهادية والتي تبين من هم أهل البيت؛ الثقل الأصغر في الحديث، وكون الإمامة هي للذرية فقط وأن الصحابة بريئون من مخالفة الأمر والغدر بأهل البيت، هذه الحقيقة التي هي الركن الثاني في هذا البحث، بغيابها مع إقرار الإمامة لأهل البيت واعتقاد أن علياً منهم؛ لا بد أن يكون الحكم هو ما وصل إليه الشيعة الأثنا عشرية، الذين أسقطوا الصحابة وأسقطوا معهم أصول الدين كله، حتي قال الكثيرون من علمائهم بتحريف الصحابة للقرآن.

فإما ضياع الدين كله بإسقاط الصحابة، وإما الحفاظ على الصحابة والدين كله بإسقاط إمامة أهل البيت، وهذا ما عمل عليه علماء أهل السنة قديماً وحديثاً، كلٌ حسب المنهج الذى رآه أولى وأقرب إلى العلم أو المصلحة، وإن لم يستطيعوا أن ينفوا الإمامة بشكل مطلق.

أما رواية الكتاب والسنة فإنها رواية ضعيفة، ولم يأت الدكتور في بحثه لها بما يمكن أن يقوم لرواية الكتاب والعترة، فقد اعتمد منذ البداية على رواية سيرة ابن إسحاق، وجعلها أساساً له، فيقول ص108 تحت عنوان خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة: (وقبل النظر في كتب السنة الثمانية التي حددت في منهجي الرجوع إليها، وهي الموطأ والمسند والصحيحان وكتب السنن الأربعة، نسترشد بما جاء في سيرة محمد بن إسحق التي جمعها ابن هشام). أقول: هذه الرواية التي قيل فيها ((وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به لن تضلوا أبداً، أمراً بيناً كتاب الله وسنة نبيه)) هي رواية مرسلة لم يسندها ابن إسحق، ففي الطبعة الأولى لكتابه السيرة النبوية لابن إسحق بدار الكتب العلمية ص670 وردت الخطبة هكذا: (خطبة الوداع: قال ابن إسحق: ثم مضى

رسول الله صلى الله عليه وسلم على حجه فأرى الناس مناسكهم.... إلى آخر الخطبة) هكذا بلا سند، فما استند إليها الدكتور إلا لكونه لا يجد مستنداً ذا قيمة يلجأ إليه، فلم ترد هذه الرواية في الكتب الثمانية التي اعتمد عليها؛ إلا في موطأ مالك؛ مرسلة أيضاً، فكونه يسترشد برواية ضعيفة بلا سند، فهذا دليل منذ البداية على ضعف الحجة. ولنكمل معه لنرى.

يقول ص111: (وخطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع التي ذكرها ابن إسحاق، نرى معناها مبثوثاً في كتب السنة، ففي صحيح البخاري نجد شيئاً منها في باب الخطبة أيام منىً من كتاب الحج، وفي آخر الباب: فطفق النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ((اللهم اشهد وودع الناس فقالوا: هذه حجة الوداع)) ويقول الدكتور: (ونجد كثيراً منها في باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الحج في صحيح مسلم)، والأمر واضح، فلو أن الصحيحين قد ذكرا هذه الصيغة (كتاب الله وسنتي) فلماذا لم يستشهد بهما مباشرة بدلاً من أن يسترشد كما قال برواية ابن إسحاق المرسلة، ثم في موضوعنا هذا؛ ما قيمة (نرى معناها مبثوثاً في كتب السنة.. البخاري.. مسلم) بدون إيراد للنص محل الكلام؟، الواقع أن الدكتور لا حجة له، وإنما محاولة إيجاد ما هو معدوم.

وفي ص112 يقول: (وننظر في مفتاح كنوز السنة فنجده يذكر وصيته صلى الله عليه وسلم بكتاب الله وسنة رسوله عن عشرة مراجع، منها: الصحيحان والمسند والترمذي والنسائي وابن ماجة). والأمر لا يحتاج الرجوع إلى كتاب مفتاح كنوز السنة للنظر فيما أورده مما يعتبره أدلة، فلو أن النص محل النزاع ورد بهذه الصيغة (كتاب الله وسنتي) في هذه الكتب فلماذا لم يذكر هو شيئاً منها، فالذي جاء فيها هو الوصية بالكتاب فقط.

وفي نفس الصفحة يقول: (وفي الموطأ يروي الإمام مالك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه))، ورواية الموطأ مرسلة لم يسندها مالك، ففي كتاب النهي عن القول بالقدر من الموطأ: (عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما، كتاب الله وسنة نبيه)) وبهذا فالرواية ضعيفة لا يُحتج بها، إلا أنه - الدكتور السالوس - قد أشار في الهامش بقوله: (.. وهذا الحديث الشريف وصله ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده {أنظر تنوير الحوالك 208/2} (وقد ورد ذلك في تنوير الحوالك ص93 ج3 من طبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر. وهذا مزيد من التأكيد على عدم وجود الحُجة، إذ إن كثير بن عبدالله هذا ضعيف متهم بالكذب، وهذه ترجمته من تهذيب الكمال: (قال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: منكر الحديث ليس بشيء. وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: ضرب أبي على حديث كثير بن عبدالله في المسند ولم يحدثنا عنه. وقال أبو خيثمة: قال لي أحمد بن حنبل: لا تحدث عنه شيئاً. وقال عباس الدوري: عن يحيي بن معين: لجده صحبة، وكثير ضعيف الحديث. وقال في موضع آخر ليس بشيء. وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيي بن معين: ليس بشيء. وقال أبو عبيد الآجري: سُئل أبوداود عن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني، فقال: كان أحد الكذابين، سمعت محمد بن الوزير المصري، قال: سمعت الشافعي، وذُكر كثير بن عمرو بن عوف، فقال: ذاك أحد الكذابين أو أحد أركان الكذب. وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه فقال: واهي الحديث، ليس بقوي، قلت له: بهز بن حكيم، وعبدالمهيمن، وكثير بن عبدالله أيهم أحب إليك؟ قال: بهز،

وعبدالمهيمن أحب إلي منه. وقال أبو حاتم: ليس بالمتين. وقال الترمذي حسن الحديث. وقال النسائي والدارقطني: متروك..).

ثم يورد الدكتور بعض الروايات التي أشار إلى بيانها في مفتاح كنوز السنة، وهي روايات تبين الوصية بالكتاب وحده، ولا علاقة لها بموضوعنا، فيقول: (ونجد في بعض المراجع العشرة، الوصية بكتاب الله تعالى دون ذكر السنة، من ذلك ما جاء في سنن الدارمي: حدثنا محمد بن يوسف عن مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف اليامي، قال: (سألت عبدالله بن أبي أوفى: أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا، قلت: فكيف كُتب على الناس الوصية، أو أمِرُوا بالوصية؟ فقال: أوصى بكتاب الله)، ثم أورد بعض روايات للوصية بالكتاب من عدة مراجع وكما هو بَيِّن فهذه النصوص لا علاقة لها بموضوع الحديث المتنازع عليه، فحديث الكتاب والعترة قد ذكر في عدة مواقف سابقة عن وفاته صلى الله عليه وسلم كما ذكر الهيتمي، وهذا النص الذي يلجأ إليه الدكتور لا يعارض نص الثقلين، فليس معنى أن يوصي النبي بالكتاب والعترة أنه لا يوصى بالكتاب وحده مطلقاً، كما أنه حتى لو وُجدت روايات لنفس الموضوع في نفس المواقف مثل حديث خطبة الوداع في مسلم؛ الرواية التي توصي بالكتاب وحده، فهذا لا يشوش على التمسك بالكتاب والعترة، لتعدد المواقف التي ذكر فيها كما قال ذلك الهيتمي في الصواعق ص432: (وفي روايةٍ ((كتاب الله وسنتي)) وهي المراد من الأحاديث المقتصرة على الكتاب؛ لأن السنة مبينة له، فأغنى ذكره عن ذكرها. والحاصل: أن الحث وقع على التمسك بالكتاب وبالسنة، وبالعلماء بهما من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة، ثم اعلم أن لحديث التمسك

بذلك - يعني الكتاب والعترة – طرقاً وردت عن نيف وعشرين صحابياً..) ثم عدد المواطن التي ذُكر أن النبي قاله فيها.

وكما قضت علوم الحديث فإن الحديث الذي في رواياته اختلاف في النص كما هو بين السنة والعترة، أو اختلاف بالنقص والزيادة كما هو بين الكتاب فقط والكتاب مع العترة، فإن هذا يحكم فيه بقواعد للترجيح، جاء في كتاب قواعد التحديث للقاسمي ص314 تحت عنوان وجوه الترجيح باعتبار المتن: (1- يُقدَم الخاص على العام. 5- يقدَّم الدال على المراد من وجهين على ما كان دالاً عليه من وجه واحد.)، والنص على السنة يعتبر من العام لأنه يشمل الدين كله، فكأنه وصية بالدين.(كما قال السيوطي في شرح الوصية بالكتاب (أوصى بكتاب الله أي بدينه، أو به وبنحوه ليشمل السنة) مع الإثني عشرية ص113)، أما الوصية بالكتاب والعترة ففيه حكم خاص في أمرٍ؛ بفواته تفوت المصلحة المترتبة عليه، فهذا يستلزم الجمع بين النصوص كما قال الهيتمي، كما أن حديث الكتاب والسنة يدل على المراد الذي هو الحفظ من الضلالة؛ من وجه واحد عام هو التمسك بالدين كله على السنة بدون بيان حكم في مسألة خاصة وهي الإمامة، فيكون حديث الكتاب والعترة دال على المطلب من وجهين خلاف الكتاب والسنة أو الكتاب وحده، أو هو فيه بيان حكم، فيكون التمسك به أولى، هذا مع التذكير مجدداً بأن حديث التمسك بالكتاب والسنة ضعيف، ولكن القول على فرض الصحة، هذا مع الوضع في الاعتبار أن رواية الكتاب والعترة وردت من طرق كثيرة فليست من باب مشكلة التعارض والترجيح، ولكن الجمع بين النصوص، وإنما أردت أن أبين أنه لا يوجد أي وجه من الوجوه للاعتراض على هذه الرواية.

الرد على تضعيف الدكتور السالوس لرواية الكتاب والعترة:

قد ثبت أن هذه الرواية هي الصحيحة، وقد قدمت عدة روايات صحيحة لذاتها وحسنة لذاتها، فكان الواجب من الدكتور ألا يلجأ إلى الروايات التي يراها ضعيفة، فالرواية التي ضَعّفها بسبب عطية العوفي، قد حسنها الترمذي، فيكون العوفي عنده صالح الحديث وأن ما ورد فيه من طعن هو غير معتبر، وقد ذكر الدكتور السالوس نفسه ص118أن ابن سعد أيضاً قال في عطية: (كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به) فقد وثقه ابن سعد رغم علمه بتضعيف البعض له، فهو لم يكن يقيم وزناً لأسباب تضعيفهم له، وقال الدكتور ص119 (وسُئل يحيى بن معين: كيف حديث عطية؟ قال: (صالح). أما ما أورده الدكتور ص118 عن أحمد بن حنبل أنه قال: (بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد فيوهم أنه الخدري). فهذه الرواية مرسلة لم يسندها أحمد بن حنبل، فلا يُعتد بها. وقد جاء في ترجمة العوفي في تهذيب الكمال ج20 ص147: (وقال أحمد: حدثنا أبو أحمد الزبيري، قال: سمعت الكلبي قال: كنّاني عطية أبا سعيد)، وفي هذه الرواية يقول ابن رجب الحنبلي في كتابه شرح علل الترمذي ج2 ص690، 691: (ولكن الكلبي لا يُعتمد على ما يرويه، وإن صحت هذه الحكاية عن عطية فإنما تقتضي التوقف فيما يحكيه عطية عن أبي سعيد من التفسير خاصة. فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد؛ فإنما يريد أبا سعيد الخدري ويصرح في بعضها بنسبته.) فالكلبي كان مفسراً ولم يكن محدثاً، قال المحقق في التعليق: (وعلى ذلك جرى الترمذي). وفي ص118 أورد الدكتور قول البخاري في حديث رواه عطية: (أحاديث

الكوفيين هذه مناكير)، وذلك إشارة إلى ما كانوا يصفون به عطية من أنه من شيعة الكوفة، ففي تهذيب الكمال في ترجمته لعطية: (وقال أبو أحمد بن عدي:... وكان يُعد من شيعة أهل الكوفة.)، والتضعيف على التشيع لا يعتد به إلا إذا كان مُفسّراً، كأن يقال كان يؤمن بالرجعة أو ألوهية علي أو عصمة الأئمة وعلمهم الغيب، إلى غير ذلك من معتقداتهم الفاسدة، أما مطلق التشيع دون بيان فلا، لاختلاف أحوال الشيعة فيما يعتقدون، يقول الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال ج1 ص118 في ترجمته لأبان بن تغلب الكوفي: (شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته. وقد وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي؛ وقال: كان غالياً في التشيع. وقال السعدي زائغ مجاهر. فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحَدُّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تَحَرُّف؛ فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة. ثم بدعة كبرى؛ كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – والدعاء إلى ذلك؛ فهذا النوع لا يُحتج بهم ولا كرامة. وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً؛ بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم؛ فكيف يُقبل نَقْلُ من هذا حاله! حاشا وكلا. فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً – رضي الله عنه، وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي يُكَفِّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال مُعَثّر، ولم يكن أبان بن تغلب يَعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد علياً خيراً منهما) انتهى كلام الذهبي.

قال القاسمي في كتابه "قواعد التحديث" ص195 تحت عنوان "الناقلون المُبَدَّعون": (وقد راجعت من كتب رجال الشيعة كتاب "الكشي" و"النجاشي"، فما رأيت ممن رماهم السيوطي نقلاً عمن سلفه بالتشيع في كتابه "التقريب"، ممن خرَّج لهم الشيخان وعدَّهم خمسة وعشرين؛ إلا راويين، وهما: أبان بن تغلب، وعبد الملك بن أعين). وأبان قد خرَّج له مسلم.

فهكذا يتبين تعنت الدكتور في تضعيف عطية العوفي بعلة التدليس أو التشيع. وليس هناك كبير حاجة لمناقشة حججه في تضعيف الروايات، إذ قد قدمتُ روايات صحيحة وحسنة بشهادة الأئمة، ولكن مزيد من بيان غياب الحجة، وضعف المنهج عنده وعند من ينتهج نفس النهج. وقد أورد الدكتور ص117 رواية عن الترمذي، أحد رواتها علي بن المنذر الكوفي، قال عنه ص120، 121: (وهو من شيعة الكوفة، قال ابن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي، وهو صدوق ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن نمير: هو ثقة صدوق. وقال الدارقطني: لا بأس به. وكذا قال مسلمة بن قاسم، وزاد كان يتشيع. وقال الإسماعيلي: في القلب منه شيء لست أخيره. وقال ابن ماجة: سمعته يقول: حججت ثمانياً وخمسين حجة أكثرها راجلاً) يضيف الدكتور: (و ما سمعه منه ابن ماجة يجعلنا نتردد كثيراً في الاحتجاج بقوله، فكيف يقطع آلاف الأميال للحج ثمانيا وخمسين مرة أكثرها راجلاً؟ ليس من المستبعد إذاً أن يجمع راو شيعي كهذا روايتين في مناقب أهل البيت تتفقان في شيء وتختلفان في شيء آخر.) وهكذا يشهد أئمة الفن للرجل بالوثاقة ويصر الدكتور على تضعيفه بحكاية لعل ابن ماجة إنما أراد امتداحه ومزيد توثيقه بها، فإذا بالدكتور يقلبها عليه، ونُذكّر الدكتور أن عمر بن الخطاب وخادمه سافرا إلى بيت المقدس في خلافته ومعهما جمل واحد يتناوبانه ويريحانه أيضاً،

فيكون كل واحد منهما قد مشى ثلثي المسافة من المدينة المنورة إلى القدس. وأيضاً يضعفه للتشيع دون أن يراعي القواعد العلمية في التضعيف بالتشيع. ولا داعي للإطالة في هذا، فيكفي أن الدكتور أعرض عن الروايات الصحيحة لذاتها والحسنة لذاتها، مما يؤكد أنه إنما أراد إسقاط الحديث ولم يُرد العلمية. وقد أورد في كتابه ص125 تصحيح الأئمة للحديث ورغم ذلك يصر وحده على تضعيفه قال: (وفي فيض القدير شرح الجامع الصغير ذكر الحديث من مسند الإمام أحمد ومعجم الطبراني رواية عن زيد بن ثابت، وصحح الحديث السيوطي والمناوي، وقال المناوي: قال الهيثمي: رجاله موثقون، ورواه أيضاً أبو يعلى بسند لا بأس به، والحافظ عبدالعزيز بن الأخضر وزاد أنه قال: في حجة الوداع ووهم من زعم وضعه كابن الجوزي. وقال السمهودي: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة.) وقد ذكر الدكتور ص126 أنه حصل حوار حول صحة الحديث بينه وبين الشيخ الألباني، قال: (وفي عصرنا وجدنا العلامة المحقق الشيخ ناصر الدين الألباني – رحمه الله – يذهب إلى تصحيح رواية التمسك بالكتاب والسنة التي أشرنا إليها من قبل، ويوافق السيوطي والمناوي هنا أيضاً فيصحح حديث الثقلين الذي يأمر بالتمسك بالكتاب والعترة، فيذكره في صحيح الجامع الصغير لا في ضعيفه) يضيف (وعندما سعدت بلقائه في زيارته الأخيرة لدولة قطر، دار نقاش حول هذا الحديث، وذكرت مواطن الضعف في الروايات التي جمعتها، فقال - زاده الله علماً وفضلاً - إن ضعف هذه الروايات لا يعني ضعف الحديث، فقد يكون مروياً من طرق أخرى صحيحة لم تصل إليك، ثم أشار إلى كتابين أخرجا الحديث ولم يكونا من المصادر التي اعتمدت عليها قبل هذا البحث.) وقال الدكتور: أحدهما معجم الطبراني، وفي رواياته القاسم بن حسان العامري الكوفي؛ فتكون ضعيفة). فلماذا يضعفه؟ وهذا رأي

العلماء فيه كما أورده هو نفسه: قال في ص122، 123: (رجح المرحوم الشيخ أحمد شاكر توثيقه وقال: وثقه أحمد بن صالح، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وذكر البخاري في الكبير اسمه فقط ولم يذكر عنه شيءاً، وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فلم يذكر فيه جرحاً ونقل عن المنذري أن البخاري قال: القاسم بن حسان سمع من زيد بن ثابت) وأراد الدكتور أن يضعف القاسم بن حسان بأن ذكر أن ابن حبان ذكره أيضاً في أتباع التابعين، مما يعني أنه لم يسمع من زيد بن ثابت، وتناسى أن البخاري شهد له بالسماع من زيد بن ثابت، كما أن ذكر ابن حبان له في التابعين أيضاً هو ما يتفق مع الروايات فيكون الحكم له، وهذا ما أخذ به ابن حجر في تهذيب التهذيب، حيث قال: (ذكره ابن حبان في الثقات، قلت في أتباع التابعين، ومقتضاه أنه لم يسمع من زيد بن ثابت، ثم وجدته قد ذكره في التابعين أيضاً، وقال ابن شاهين في الثقات..) فكلام ابن حجر يعني أنه صحح المعلومة الأولى بالمعلومة الثانية، كما يضاف إلى كل ما سبق أن ابن شاهين أيضاً وثقه. فلا حجة إذاً في تضعيف الدكتور لرواياته.

والمصدر الثاني الذي قال أنه اطلع عليه بتوجيه من الشيخ الألباني هو مستدرك الحاكم، وقد قال في ص122: (والحاكم ذكر الحديث بروايتين، إحداهما في إسنادها الإمام أحمد بن حنبل، وسيأتي أنه هو نفسه ضعف الحديث كما ذكر ابن تيمية، والأخرى بَيَّن الذهبي وَهْيَ إسنادها) ولن أتكلم في صحة الحديثين من عدمه، ولكن أذكر فقط هذه الحقيقة التي تبين تعمد الدكتور اللجوء إلى الروايات التي يظن أنه يستطيع الطعن فيها – رغم أنه لم يتمكن من هذا أيضاً – كذلك فإنه يخفي الحقائق ليقوي رأيه الذي يعلم أنه لا سند له، وهذه هي المفاجأة: إن الحاكم لم يورد روايتين فقط في المستدرك، ولكن أربع روايات، أحدها الرواية التي

ذكرتها أولاً ضمن إثبات صحة الحديث، وقد صححها الحاكم على شرط البخاري ومسلم ووافقه الذهبي، فلم يذكرها الدكتور لأنها تهدم كل ما ذهب إليه من تضعيف الحديث، كما أنه أغفل أن ابن تيمية قد رتب حكماً على الرواية التي أشار إلى تضعيف أحمد بن حنبل لها كما مر.

وقد طعن في وثاقة الحاكم ص122 في الهامش بأن قال أنه صنف المستدرك في سن متأخرة وأنه ذكر البعض عنه أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره مما أوقعه في بعض الأخطاء فيه، أقول: وحتى لو صح ذلك؛ فإن المستدرك قد راجعه العلماء كالذهبي. وهذه نفس الاتهامات التي حاول أن يلصقها بالشيخ الألباني لتضعيف أحكامه ومرجعيته، فيقول بعد ذكر لقاءه معه وتوجيه الشيخ له إلى هذين الكتابين ص127: ولم يتذكر – أي الشيخ الألباني – لماذا صحح الحديث، ولم يتمكن من الرجوع إلى ما كتب نظراً لإبعاده عن داره ومكتبته، وبعد سفره قرأت ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، فلما أبلغ به طلب تصوير الصفحات. والشيخ الجليل في تصحيحه للحديث أشار إلى تخريج المشكاة، فرأيت الرجوع إليها عسى أن أقف على حجته في التصحيح. يقول: (في الجزء الثالث في مشكاة المصابيح ص1735 جاءت روايتان للحديث هما رقم 6143، 6144. قرأت الروايتين والتخريج فكانت المفاجأة مذهلة.... الرواية الأولى: وقال الترمذي: حديث حسن غريب. قلت – أي الألباني -: وإسناده ضعيف. الرواية الثانية: وقال – أي الترمذي -: حديث حسن غريب. قلت – أي الألباني -: وإسناده ضعيف أيضاً، لكنه شاهد للذي قبله.). فهو أراد الإلماح إلى تضعيف الشيخ الألباني، وكأنه لا يعرف أن الحديث الصحيح يمكن وصف رواياته ضعيفة السند بأنها ضعيفة؛ أي سنداً، ويمكن وصفها بأنها صحيحة؛ أي متناً.

والقضية الحقيقية أن الدكتور لم يقترب من الروايات الصحيحة لذاتها كما حدث منه في شأن مستدرك الحاكم، حيث أنكر وجودها أصلاً. وقد رد الشيخ الألباني على تخطئة الدكتور السالوس لتصحيحه للحديث؛ في كتابه سلسلة الأحاديث الصحيحة ج4 ص358 فقال: (بعد تخريج هذا الحديث بزمن بعيد، كُتِب عليّ أن أهاجر من دمشق إلى عمان، ثم أن أسافر منها إلى الإمارات العربية؛ أوائل سنة 1402 هجرية، فلقيت في قطر بعض الأساتذة والدكاترة الطيبين، فأهدى إليّ أحدهم رسالة له مطبوعة في تضعيف هذا الحديث، فلما قرأتها تبين لي أنه حديث عهد بهذه الصناعة، وذلك من ناحيتين ذكرتهما له: الأولى: أنه اقتصر في تخريجه على بعض المصادر المطبوعة المتداولة، ولذلك قصر تقصيراً فاحشاً في تحقيق الكلام عليه، وفاته كثير من الطرق والأسانيد التي هي بذاتها صحيحة أو حسنة، فضلاً عن الشواهد والمتابعات، كما يبدو لكل ناظر يقابل تخريجه بما خرجته هنا.

الثانية: أنه لم يلتفت إلى أقوال المصححين للحديث من العلماء، ولا إلى قاعدتهم التي ذكروها في (مصطلح الحديث): أن الحديث الضعيف يتقوى بكثرة الطرق، فوقع في هذا الخطأ الفادح من تضعيف الحديث الصحيح. وكان قد نمى إلى قبل الالتقاء به واطلاعي على رسالته أن أحد الدكاترة في الكويت يضعف هذا الحديث، وتأكدت من ذلك حين جاءني خطاب من أحد الأخوة هناك، يستدرك علي إيرادي الحديث في (صحيح الجامع الصغير) بالأرقام 2453، 2454، 2745، 7754 لأن الدكتور المشار إليه قد ضعفه، وأن هذا استغرب مني تصحيحه! ويرجو الأخ المشار إليه أن أعيد النظر في تحقيق هذا الحديث، وقد فعلت ذلك احتياطاً، فلعله يجد فيه ما يدله على خطأ الدكتور، وخطؤه هو في استرواحه واعتماده عليه، وعدم تنبهه إلى الفرق بين ناشئ في

هذا العلم، ومتمكن فيه، وهي غفلة أصابت كثيراً من الناس الذين يتبعون كل من كتب في هذا المجال، وليست له قدم راسخة فيه. والله المستعان) انتهى كلام الشيخ الألباني.

فقد بين له الشيخ الألباني خطأه في الاعتماد على بعض الكتب فقط، وعدم استيعاب كل الروايات ليتأكد من عدم وجود روايات صحيحة يمكن أن تسقط دراسته التي بناها على تضعيف الحديث. فكان هذا يمكن أن يقبل منه كعالم له رأي في صحة بعض الأحاديث لو أنه كان يجري دراسة على أحد الكتب كسنن الترمذي مثلا، أما دراسة موضوع - وفيه كل هذا الخلاف - وقد أراد هو أن يكون نقده في أصل النصوص وليس في دلالتها فقط؛ فإن موقفه هذا يعد من عدم المعرفة بأصول البحث، أو هو من الرغبة في خداع القارئ.

إذا ثبت لنا صحة الحديث صرنا ملزمين بما فيه من علم، وأول ذلك هو: التعرف على من هم أهل البيت فيه الذين ألزمنا الله بالتمسك بهم لألا نضل، ثانياً: التعرف على معنى التمسك بهم. وعلى ذلك فالموضوع التالي هو بيان التعريف الصحيح بمن هم أهل البيت.

أهل بيوت النبي

بالدليل من القرآن والسنة

الأصل في المسألة أن الله سبحانه وتعالى لن يجعل الهداية في أناس ثم لا يعينهم، فيكون ذلك سبباً لوقوع الناس في الضلالة، فتكون للناس على الله حجة، والله سبحانه وتعالى يقول:)(لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ)) النساء165 ويقول: ((وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا البَلَاغُ المُبِينُ)) النور54 فمن هم أهل بيت النبي؟، خاصة وأن ذلك يترتب عليه أحكام شرعية يلزمها البينة، ولا تشريع إلا بنص بَيِّن، فهل توجد نصوص بَيّنة في بيان أهل بيت النبي بجميع تصنيفاتهم.

للعلماء من أهل السنة في ذلك أقوال كثيرة، مبنية على أصول غير ثابتة، وذلك في تعريف أهل البيت في كل مقاماتهم، إذ لم يُفرِّقوا بينهم، فمنهم من قال هم العلماء الأتقياء من الأمة كلها لقول الله تعالى: ((أَدْخِلُوا آلَ فِرْعُونَ أَشَدَّ العَذَابِ)) غافر 46 وهو قول الفيروزآبادي في كتابه الصِّلات والبِشَر في الصلاة على خير البشر، ومنهم من قال هم بنو هاشم خاصة، ومنهم من قال بنو هاشم وبنو المطلب، ومنهم من وصل بهم إلى غالب من أجداد النبي فيكون منهم حتى بني أمية، ومن قائل هم الأزواج والذرية، أو الأتباع إلى يوم القيامة أو الأتقياء منهم خاصة، وكل ذلك ورد في كتاب جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام لابن القيم؛ مبحث في معنى الآل، وكل هذه الأقوال لم تلاحِظ الفوارق بين أهل البيت في النصوص، فكانت كل هذه الحيرة، فمن الذي

تطبق عليه الأحكام الخاصة بأهل البيت؟ لا يعرفون؛ يقيناً. فهذا هو شأن أهل السنة فيمن هم أهل البيت: من هم أهل البيت الذين تحرم عليهم الصدقة والزكاة ولهم نصيب في الخمس؟ الإجابة: لا بينة على ذلك. من هم أهل آية التطهير؟ الإجابة: لم نتفق بعد، ونرجح أنهم الزوجات؛ لسياق الآيات. أليس التفسير بالسياق مخالف لأصول العلم؛ لوجود الحديث الصحيح فيهم؟ الإجابة:.. (فأهل السنة يحرصون حرصاً شديداً على الألتزام بالحديث؛ إلا في هذا الموضوع)، من هم الثقل الأصغر الذين أمرنا بالتمسك بهم مع الكتاب لئلا تضل الأمة - وهم أهل إمامة علمية عندكم؟ الإجابة: توجد في ذلك حوالي سبعة أقوال والأمر قيد الدراسة. أليس الله قد أمر وبلّغَ النبيُ عنه، أم أن الله أمر والنبي لم يبلغ، أم أن النبي لم يبين، أم أن الله ترك لنا التعرف على من هم أهل البيت، فيختلف الناس وتضيع الأحكام وتضل الأمة؟ الإجابة:..

أما الشيعة فالأمر عندهم بسيط لا يستحق البحث أصلاً، إنهم لا تستعصي عليهم مشكلة ولا تعييهم مسألة، إن أهل البيت هم الخمسة أصحاب الكساء وبقية الأئمة. فما تقولون في الصحابة، هل خالفوا أمر الله في إمامة أهل البيت؟ الإجابة: نعم، لقد ارتدوا كلهم أجمعون من بعد النبي إلا خمسة أو أقل. فماذا عن العلم الذي حملوه إلى من بعدهم؟ الإجابة: كله لا قيمة له، الأحاديث مردودة والقرآن مشكوك فيه. ألستم هكذا تضيعون نبوة النبي؟ الإجابة: لا مشكلة على الإطلاق، الأمر أبسط مما تتخيلون، فقد عوضنا الله عنه إثني عشر إماماً معصومين يوحَى إليهم مؤيدين بالمعجزات. إذاً فأنتم تؤمنون بإثني عشر نبياً بعد النبي محمد**!**؟ الإجابة: لا ليسوا أنبياء فنحن نسميهم أئمة.

هل تجد فيما فات شيئا من الهزل الذي لا يليق بالموضوعات الدينية، إذاً فلتُعد قراءته، إن هذا الذي يشبه الهزل والتنكيت هو بعض الحقائق العلمية عند الطرفين في هذا الموضوع.

فيا أيها الناس جميعاً ما رأيكم في هذا، أليست مهزلة علمية. يا أيها الناس: أفيقوا فقد طالت الغفلة، لا أمة ولا دولة؛ فلا دين، يا أيها الناس: إن الأمر لا يحتمل أن يضيع الدين وتضيع الأمة والدولة حافظة الدين، بين حيرة أهل السنة وتَبَسُّط واستخفاف الشيعة. إن هذا الأمر لا يصلح فيه إلا: قال الله قال الرسول قولاً بيناً.

وهذا هو: إن النبي له ثلاثة بيوت: 1- أهل بيته كواحد من الرجال، أهل بيت قرابته الأقربين. 2- أهل بيته كنبي، وهو بيتان: أ) أهل آية التطهير. ب) الثقل الأصغر أهل الإمامة.

وقبل أن أبين من هم أهل البيت في أحوالهم الثلاثة بالدليل، أقدم ببيان تعريف الآل والأهل والعترة عند اللغويين، ثم القواعد الفقهية لفهم هذه الألفاظ التي تنبني الأحكام عليها، ثم بيان من هم آل بيت النبي عند السنة وعند الشيعة وأدلتهم، وبيان عدم علمية هذه الأدلة، وقيام الحجة على الجميع من أهل السنة والشيعة بمخالفتهم للنصوص والأصول العلمية.

تعريف الآل والأهل والعترة في المعاجم اللغوية:

في (المعجم الوسيط) تحت مادة: الآل:... وآل الرجل: أهله وعياله وأتباعه وأنصاره. وتحت مادة: الأهل: الأقارب والعشيرة والزوجة. العترة: ما تفرعت منه الشعب، ونسل الرجل، ورهطه، وعشيرته.

في (القاموس المحيط): الآل:... أهل الرجل وأتباعه وأولياؤه. وفي مادة: أهل الرجل: عشيرته وذوو قرباه. وأهل الرجل: زوجته. وأهل النبي صلى الله عليه وسلم: أزواجه وبناته وصهره علي رضي الله عنه، أو نساؤه، والرجال الذين هم آله. وأهل كل نبي: أمته. العِترة بالكسر: نسل الرجل، ورهطه، وعشيرته الأدنون ممن مضى وغبر.

إذاً فألفاظ الآل والأهل والعترة هي ألفاظ عامة، تشمل العديد من الأشخاص الذين يطلق عليهم جميعاً هذا اللفظ، كما يصلح أن يطلق نفس اللفظ على بعض ممن شملهم في عمومه إذا جاء النص مخصصاً، كما أنه يجوز أن تتعدد التخصيصات إذا تعددت الاعتبارات والمواضيع، وفي شأن آل بيت النبي توجد ثلاثة مواضيع، هي: 1- تحريم الصدقة. 2- التطهير. 3- الإمامة. وقد بَيَّنَت النصوصُ أن لكل اعتبار منها صفوة اختارهم الله، إذ إن آل بيت النبي هم آل بيته في اعتبارات دينية من شأن الله، هو يصطفي لكل بيت من يشاء.

الأصول الفقهية المتعلقة بالموضوع:

من كتاب "علم أصول الفقه" للشيخ عبد الوهاب خلاف. قال ص171: (تعريف العام: العام هو اللفظ الذي يدل بحسب وضعه على شموله واستغراقه لجميع الأفراد التي يصدق عليها معناه من غير حصر في كمية معينة منها.) وقال ص175: (تخصيص العام: تخصيص العام في اصطلاح الأصوليين هو تبيين أن مراد الشارع من العام ابتداءً بعض أفراده لا جميعها، أو هو تبيين أن الحكم المتعلق بالعام من ابتداء تشريعه حكمٌ لبعض أفراده.)

وهذا ما قاله في تخصيص العام وجواز تعدد التخصيصات ص173: (استدل الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون بعموم الألفاظ التي وردت في النصوص مطلقة عن التخصيص، واستنكروا تخصيصها من غير دليل، فإذا خُصص العام بدليل؛ دلّ هذا على صرفه عن معناه الحقيقي وهو العموم، واستعماله في معنى مجازي وهو الخصوص، وصار محتملاً لتخصيص ثان قياساً على التخصيص الأول، لأن علة التخصيص الأول قد تتحقق في أفراد أخرى، فكأن التخصيص الأول فتح ثغرة في العموم، ومهد لفتح ثغرات أخرى).

فما حكم العام والخاص، قال ص171: (إذا ورد في النص الشرعي لفظ عام ولم يقم دليل على تخصيصه، وجب حمله على عمومه وإثبات الحكم لجميع أفراده قطعاً. فإن قام دليل على تخصيصه، وجب حمله على ما بقي من أفراده بعد التخصيص).

تعريف أهل بيت النبي عند أهل السنة

وأنقل ذلك من كتاب " جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام " لابن القيم. تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، نشر دار ابن الجوزي، السعودية.

والمعنى الجامع لأهل السنة في محاولاتهم لتعريف من هم أهل بيت النبي، أنهم يَجمعون أهل البيت أو آل البيت في كل النصوص تحت معنى واحد فقط، يأخذون ذلك من أحد النصوص ثم يعممونه على بقيتها أو يتناسونها بدون جمع بينها، بل يهمل بعضهم النصوص فيأخذ المعنى من قواميس اللغة، وقد يبقى

الأمر عند البعض بين القيل والقال بلا حسم، وكل ذلك لا علاقة له بالقواعد العلمية حتى البديهي منها، إذ قد أغفلوا اختلاف تعريف أهل البيت في النصوص باختلاف الموضوع المتعلق بآل البيت فيه، مما يعني تعدد التخصيصات.

قال ابن القيم من ص 275: (واختُلف في آل النبي على أربعة أقوال:

فقيل: {**هم الذين حُرِّمت عليهم الصدقة**}، وفيهم ثلاثة أقوال للعلماء:

أحدها: أنهم بنو هاشم وبنو المطلب، وهذا مذهب الشافعي وأحمد - رحمهما الله - في رواية عنه.

والثاني: أنهم بنو هاشم خاصة، وهذا مذهب أبي حنيفة – رحمه الله –، ورواية عن أحمد – رحمه الله - واختيار ابن القاسم صاحب مالك.

والثالث: أنهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى غالب، فيدخل فيهم بنو المطلب وبنو أمية وبنو نوفل، ومن فوقهم إلى غالب، وهو اختيار أشهب من أصحاب مالك، حكاه صاحب " الجواهر "، وحكاه اللخمي في " التبصرة " عن أصبغ، ولم يحكه عن أشهب.

وهذا القول في الآل، أعني: أنهم الذي تحرم عليهم الصدقة وهو منصوص الشافعي – رحمه الله – وأحمد، والأكثرين، وهو اختيار جمهور أصحاب أحمد والشافعي.

والقول الثاني: أن آل النبي صلى الله عليه وسلم {**هم ذريته وأزواجه خاصة**}، حكاه ابن عبد البر في " التمهيد "، قال في باب عبدالله بن أبي بكر في شرح حديث أبي حميد الساعدي: استدل قوم بهذا الحديث على أن آل محمد هم أزواجه وذريته خاصة؛

لقوله في حديث مالك عن نعيم المُجمِر، وفي غير ما حديث: ((اللهم صل على محمد وعلى آل محمد))، وفي هذا الحديث، يعني: حديث أبي حميد: ((اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته))، فقالوا: فهذا يفسر ذلك الحديث، ويبين أن آل محمد هم أزواجه وذريته، قالوا: فجائز أن يقول الرجل لكل من كان من أزواج محمد صلى الله عليه وسلم، ومن ذريته: صلى الله عليك وسلم الله عليك؛ إذا واجهه، وصلى الله عليه؛ إذا غاب عنه، ولا يجوز ذلك في غيرهم.

قالوا: والآل والأهل سواء، وآل الرجل وأهله سواء، وهم: الأزواج، والذرية، بدليل هذا الحديث.

والقول الثالث: أن آله صلى الله عليه وسلم { **أتباعه إلى يوم القيامة** }، حكاه ابن عبد البر عن بعض أهل العلم، وأقدم من رُوي عنه هذا القول: جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، ذكره البيهقي عنه، ورواه عن سفيان الثوري وغيره، واختاره بعض أصحاب الشافعي، حكاه عنه أبو الطيب الطبري في "تعليقه"، ورجحه الشيخ محيي الدين النواوي في "شرح مسلم" واختاره الأزهري.

والقول الرابع: أن آله صلى الله عليه وسلم {**هم الأتقياء من أمته**}، حكاه القاضي حسين، والراغب، وجماعة).

أقول: هذه هي أقوال أهل السنة في تعريف من هم أهل بيت النبي كما قدمها ابن القيم، وهي على اختلافها تتجه إلى إقرار تعريف واحد لأهل البيت تعميماً على جميع النصوص، غير ناظرين إلى الاختلاف بين النصوص ذاتها في بيانها لمن هم أهل البيت تبعاً لاختلاف الموضوع، والأخذ بقول النبي هو الدين الحق بل هو العلم والعقل.

وسأذكر أدلتهم كما قدمها ابن القيم، ثم أبين بطلانها من حيث أرادوا أن يعمموها على كل النصوص، ثم أذكر الحكم الصحيح فيمن هم أهل البيت بالدليل، وكونهم ثلاثة بيوت وليس بيتاً واحداً.

قال ابن القيم: (فأما القول الأول وهو أن الآل من تحرم عليهم الصدقة على ما فيهم من الاختلاف، فحجته من وجوه:

أحدها: ما روى البخاري في " صحيحه " من حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالنخل عند صرامه، فيجيئ هذا بتمره، وهذا بتمره حتى يصير عنده كوم من تمر، فجعل الحسن والحسين يلعبان بذلك التمر، فأخذ أحدهما تمرة؛ فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فأخرجها من فيه، فقال: ((أما علمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة)) ورواه مسلم، وقال: ((إنّا لا تحل لنا الصدقة)).

الثاني: ما رواه مسلم في "صحيحه" عن زيد بن أرقم قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً فينا بماء يدعى خماً بين مكة والمدينة، فحمد الله تعالى وأثنى عليه، وذَكّر ووعظ، ثم قال: ((أما بعد، ألا أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي عز وجل، وإني تارك فيكم ثقلين؛ أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به، فحث على كتاب الله، ورغب فيه، وقال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي)).

فقال حصين بن سبرة: ومن أهل بيته يازيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال إن نسائه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حُرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس، قال: أكل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم)).

يواصل ابن القيم: وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الصدقة لا تحل لآل محمد)).

الدليل الثالث: ما في "الصحيحين" من حديث الزهري عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها -: أن فاطمة - رضي الله عنها - أرسلت إلى إبي بكر؛ تسأله ميراثها من النبي صلى الله عليه وسلم مما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وسلم، فقال أبو بكر - رضي الله عنه -: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((لا نورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال))، يعني مال الله، ليس لهم أن يزيدوا على المأكل.

فآله صلى الله عليه وسلم لهم خواص: منها حرمان الصدقة، ومنها أنهم لا يرثونه، ومنها استحقاقهم خمس الخمس، ومنها اختصاصهم بالصلاة عليهم.

وقد ثبت أن تحريم الصدقة، واستحقاق خمس الخمس، وعدم توريثهم، مختص ببعض أقاربه صلى الله عليه وسلم، فكذلك الصلاة على آله.

الدليل الرابع: ما رواه مسلم من حديث ابن شهاب عن عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي: أن ابن عبدالمطلب بن ربيعة أخبره؛ أن أباه ربيعة بن الحارث قال لعبدالمطلب بن ربيعة، وللفضل بن العباس - رضي الله عنهما -: ائتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقولا له: استعملنا يا رسول الله على الصدقات - فذكر الحديث – وفيه: فقال لنا: ((إن هذه الصدقة إنما هي أوساخ الناس، وإنها لا تحل لمحمد، ولا لآل محمد)).

الدليل الخامس: ما رواه مسلم في " صحيحه " من حديث عروة بن الزبير عن عائشة – رضي الله عنها -: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطأ في سواد، ويبرك في سواد -

فذكر الحديث -، وقال فيه: فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم الكبش فأضجعه، ثم ذبحه، ثم قال: ((بسم الله، اللهم تقبل من محمد، ومن آل محمد، ومن أمة محمد)) ثم ضحى به. هكذا رواه مسلم بتمامه، وحقيقة العطف المغايَرة، وأمته صلى الله عليه وسلم أعم من آله.

قال أصحاب هذا القول: وتفسير الآل بكلام النبي صلى الله عليه وسلم أولى من تفسيره بكلام غيره.) انتهت أدلة القائلين بأن آل بيت النبي هم من تحرم عليهم الصدقة؛ كما قدمها ابن القيم.

التعليق على القول الأول وعلى أدلته:

1- كما هو الأمر عند الجميع من أهل السنة؛ فإن هذا الرأي يذهب إلى تعميم تعريف واحد لأهل البيت، ويجعلهم هنا من تحرم عليهم الصدقة.

2- يوجد خلاف في تحديد من هم الذين تحرم عليهم الصدقة.

نقد الأدلة:

الدليل الأول: يفيد تحريم الصدقة على آل البيت، وأن الحسن والحسين من آل البيت، ولم يبين من هم أهل البيت حصراً، فلم يذكر غير الحسن والحسين.

الدليل الثاني: من حكم بأن أهل بيت النبي هم من حرم الصدقة بعده، وحدد من هم؛ هو الصحابي زيد بن أرقم رضي الله عنه. وسيأتي حين أبين أن أهل بيت النبي هم ثلاثة بيوت، أن أهل البيت المعنيين بأحاديث تحريم الصدقة؛ هم بنو هاشم وبنو

المطلب بحديث النبي نفسه، وأن الصحابة لم يكونوا يعلمون من هم تحديداً.

الدليل الثالث: يختص هذا الحديث بموضوع كون النبي لا يورث، ولا علاقة للحديث ببيان من هم أهل بيت النبي.

الدليل الرابع: يفيد الحديث تحريم الصدقة على أهل البيت، ويفيد كون المذكورين هم من آل النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يحدد أيضاً من هم أهل البيت.

الدليل الخامس: وهذا الحديث أيضاً لا يبين من هم أهل البيت، ولكنهم يردون به على من قال أن أهل البيت هم الأمة كلها.

وإجمالاً: لم يراع أصحاب هذا الرأي أنه توجد أحاديث أخرى صحيحة تفيد أن أهل بيت النبي هم غير هؤلاء؛ فهم: إما أصحاب الكساء، أو الزوجات والذرية. والسؤال لأصحاب هذا الرأي ولكل أهل السنة: بأي قاعدة علمية يتم إثبات نصوص وإغفال النصوص الأخرى؟

يقول ابن القيم:

(وأما القول الثاني: أنهم أزواجه وذريته خاصة؛ فقد تقدم احتجاج ابن عبد البر له بأن في حديث أبي حميد: ((اللهم صل على محمد، وأزواجه، وذريته)).

وفي غيره من الأحاديث: ((اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد))، وهذا غايته أن يكون الأول منهما قد فسره القول الآخر.)

وقد ذكر ابن القيم أدلة غير هذا ليس لها كبير أهمية، فهذا الحديث كاف في الدلالة على مراد من قال به.

التعليق على القول الثاني وعلى دليله:

1- اختلف موضوع الحديث واختلف أهل البيت فيه. وسيأتي البيان التفصيلي لهذا الحديث كدليل آخر على كون أهل بيت النبي هم ثلاثة بيوت، وأن الإمامة التي هي ولاية الأمر لأهل البيت، وأنهم في هذا الشأن ذرية النبي فقط، كبيت ثالث للنبي اصطفاهم الله للإمامة بعد النبي.

2- بيان كون الرواية العامة في هذا الحديث ((وعلى آل محمد)) تخصصها الرواية الثانية ((وأزواجه وذريته))، إذاً فآل محمد هنا هم الأزواج والذرية فقط.

نقد دليل القول الثاني:

هذا الحديث يفيد أن أهل البيت الذين عليهم الصلاة والبركة مع النبي هم الأزواج والذرية، وليس فيه ما يفيد تعميم أهل البيت فيهم، فلا يصلح أن نقول أن كل حديث ذُكر فيه تعبير أهل البيت يكون المعني هم الأزواج والذرية. فالمشكلة أن أهل السنة يفهمون هذه الأحاديث من خلال الأشخاص فقط دون النظر إلى الموضوعات، فلذلك كانت الحيرة وكل هذا الاختلاف.

يقول ابن القيم:

(وأما القول الثالث: وهو أن آل النبي صلى الله عليه وسلم؛ أمته وأتباعه إلى يوم القيامة. فقد احتُج له بأن آل المتبوع؛ أتباعه على دينه وأمره، قريبهم وبعيدهم. قالوا: واشتقاق هذه اللفظة تدل

عليه؛ فإنه من آل يؤول إذا رجع، ومرجع الأتباع إلى متبوعهم، لأنه إمامهم وموئلهم.

قالوا: ولهذا كان قوله تعالى: ((إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ)) سورة القمر34، المراد به: أتباعه وشيعته المؤمنون به من أقاربه وغيرهم. وقوله تعالى: ((أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَونَ أَشَدَّ العَذَابِ)) غافر46، المراد به أتباعه وشيعته.

واحتجوا - أيضاً - بأن واثلة بن الأسقع روى: أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا حسناً وحسيناً، فأجلس كل واحد منهما على فخذه، وأدنى فاطمة - رضي الله عنها – من حجره وزوجَها، ثم لف عليهم ثوبه، ثم قال: ((اللهم هؤلاء أهلي))، قال واثلة: فقلت: يا رسول الله! وأنا من أهلك؟ فقال: ((وأنت من أهلي)) رواه البيهقي، بإسناد جيد.

قالوا: ومعلوم أن واثلة بن الأسقع من بني ليث بن بكر بن عبد مناة، وإنما هو من أتباع النبي صلى الله عليه وسلم.)

التعليق على القول الثالث وعلى دليله:

أيضاً أغفل أصحاب هذا القول اختلاف الأحاديث في الموضوع، وأرادوا أن يعمموا تعريفاً واحداً فقط بدون قاعدة علمية مفهومة.

نقد دليل القول الثالث:

أما القول بأن آل المتبوع هم أتباعه، فهذا لا ينفي أنه ما زال له آل وأهل كمثل كل الناس، فيكون الحكم في ذلك لوجود قرينة تبين المقصود في النص ذاته أو في نص آخر مبين يتصل بنفس

موضوع هذا النص العام، وقد بين النبي أن آله في القرآن والحديث هم أقاربه خاصة؛ أو صفوة مختارة منهم حسب موضوع الحديث، فلا معنى لهذا القول في وجود النص المبين للآل بأنهم الأقارب أو بعضهم.

أما احتجاجهم بحديث واثلة، فإنه لا قاعدة علمية لهم في هذا أيضاً، حيث اختاروا إحدى الروايات بدون بيان لأسباب الترجيح. وبالجمع بين الروايات في هذا الحديث نجد أن الراجح هي رواية رفض دخول أحد غير الأربعة معهم، وذلك لقرينة لف الثوب حولهم، فماذا يعنى ذلك من النبي؟، إن اختيارهم اللاعلمي هذا لا معنى له إلا أن النبي تصرف بشكل عشوائي لا حكمة فيه، وهذه نقيصة يأباها الأنسان العادي، فكيف بنبي الله صلى الله عليه وسلم.

يقول ابن القيم:

(وأما أصحاب القول الرابع: أن آله الأتقياء من أمته. فاحتجوا بما رواه الطبراني في "معجمه" عن جعفر بن إلياس بن صدقة: حدثنا نعيم بن حماد: حدثنا نوح بن ابي مريم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس بن مالك، قال: سُئل رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ مَن آل محمد؟ فقال: ((كل تقي، وتلا النبي صلى الله عليه وسلم ((إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا المُتَّقُونَ)) (الأنفال34) فقال الطبراني: لم يروه عن يحيى إلا نوح، تفرد به نُعيم. وقد رواه البيهقي من حديث أحمد بن عبد الله بن يونس: حدثنا نافع أبو هرمز فذكره. ونوح هذا ونافع أبو هرمز لا يحتج بهما أحد من أهل العلم، وقد رُميا بالكذب.

واحتُج لهذا القول أيضاً بأن الله عز وجل قال لنوح عليه الصلاة والسلام عن ابنه: ((إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)) هود46، فأخرجه بشركه أن يكون من أهله، فعُلم أن آل الرسول صلى الله عليه وسلم هم أتباعه.

وأجاب عنه الشافعي رحمه الله بجواب جيد، وهو أن المراد أنه ليس من أهلك الذين أمرناك بحملهم، ووعدناك بنجاتهم، لأن الله سبحانه قال له قبل ذلك: ((احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ)) هود40 فليس ابنه من أهله الذين ضمن له النجاة.

قلت (يتابع ابن القيم): ويدل على صحة هذا؛ أن سياق الآية يدل على أن المؤمنين به قسم غير؛ أهله الذين هم أهله؛ لأنه قال سبحانه: ((احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ)) هود40، فمن آمن معطوف على المفعول بالحمل، وهم الأهل والإثنان من كل زوجين.

واحتجوا أيضاً بحديث واثلة بن الأسقع المتقدم، قالوا: وتخصيص واثلة بذلك أقرب من تعميم الأمة به، وكأنه جعل واثلة في حكم الأهل تشبيهاً بمن يستحق هذا الاسم) انتهى كلام ابن القيم ص286.

وهؤلاء أيضاً لم ينظروا إلى تعدد موضوعات الأحاديث، وأن الأحاديث قد استفاضت في تخصيص لفظ الآل في قرابته واختصاصهم بأمور غير متاحة للأمة، مثل تحريم الصدقة والتطهير والصلاة والبركة عليهم مع النبي دون الأمة كلها. وقد رد ابن القيم على أدلتهم المزعومة وأبطلها.

وبعد: فهذه هي أقوال علماء أهل السنة في تعريف من هم أهل بيت النبي، نرى فيها الحيرة الشديدة والاختلاف حتى على الرأي

الواحد، ففي القول بأنهم من حرم الصدقة تعددت الأقوال، كذلك أغفلوا حديث أهل الكساء الذي منع غير الأربعة حتى أم سلمة؛ فلم يقل أحد به رغم صحته، كذلك يوجد اضطراب وانتقائية في الأدلة.

والقاسم المشترك بين كل هذه الدراسات حول من هم أهل البيت عند أهل السنة؛ هو أنه لا يوجد منهج علمي لبحث الموضوع، فكان كل هذا الاضطراب والاختلاف، فلا يوجد إلا تصحيح الأحاديث أو بيان الآيات، مع إغفال تعدد الموضوعات وتعدد تحديد من هم أهل البيت بتعدد الموضوعات.

فمن بين هذا الخضم من الأقوال المختلفة؛ كيف نعرف من هم أهل البيت الذين أمرنا بالتمسك بهم مع الكتاب، لئلا تضل الأمة ويدب فيها الفساد الشامل! ما هو رأي ابن القيم للفصل بين المختلفين؟

يقول ابن القيم ص337:

(فهذا ما احتج به أصحاب كل قول من هذه الأقوال. والصحيح هو القول الأول، يليه القول الثاني، وأما الثالث والرابع فضعيفان؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد رفع الشبهة بقوله: ((إن الصدقة لا تحل لآل محمد)) وقوله: ((إنما يأكل آل محمد من هذا المال))، وقوله: ((اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً))، وهذا لا يجوز أن يراد به عموم الأمة قطعاً، فأوْلى ما حُمل عليه الآل في الصلاة؛ الآل المذكورون في سائر ألفاظه، ولا يجوز العدول عن ذلك، وأما تنصيصه على الأزواج والذرية؛ فلا يدل على اختصاص الآل بهم، بل هو حجة على عدم الاختصاص بهم، لما روى أبو داود من حديث نعيم المجمر عن أبي هريرة رضي الله عنه في

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم: ((اللهم صل على محمد النبي، وأزواجه أمهات المؤمنين، وذريته، وأهل بيته، كما صليت على آل إبراهيم))، فجمع بين الأزواج والذرية والأهل، وإنما نص عليهم بتعيينهم، ليبين أنهم حقيقون بالدخول في الآل، وأنهم ليسوا بخارجين منه، بل هم أحق من دخل فيه، وهذه كنظائره من عطف الخاص على العام، وعكسه؛ تنبيهاً على شرفه وتخصيصاً له بالذكر من بين النوع؛ لأنه من أحق أفراد النوع بالدخول فيه.... وقال: وأما من زعم أن الآل هم الأتباع؛ فيقال: لا ريب أن الأتباع يطلق عليهم لفظ الآل، وفي بعض المواضع بقرينة، ولا يلزم من ذلك أنه حيث وقع لفظ الآل يراد الأتباع؛ لما ذكرنا من النصوص. والله أعلم) انتهى كلام ابن القيم.

فهذا ما انتهي إليه ابن القيم، اختار رأيين قد استندا إلى الأحاديث البينة، وترك الرأيين الذين لا سند علمي لهما، حيث عارضا الأدلة الصحيحة، ورجح أحدهما على الآخر، وقد بين سبب تقديمه للأول بوجود الأحاديث البينة، واعتمد في تأخيره للرأي الثاني على وجود حديث معارض جمع بين الأزواج والذرية والأهل، ويُلاحَظ إغفاله لحديث الكساء رغم صحته.

أقول:

1- أراد ابن القيم أن يفصل بين المتخالفين، إلا أنه لم يحسم ذلك، حيث جرى على نفس القاعدة من إرادة تغليب نص واحد على كل النصوص بلا قاعدة علمية.

2- في تغليبه للرأي الأول على الثاني؛ فإن الحديث الذي اعتمد عليه؛ هو نفسه ـ ابن القيم ـ قد ضعّفه من قبل وفي نفس الكتاب ص88 وما بعدها، عند عرضه لبعض روايات الصلاة على النبي وأهل بيته، قال: (وروى النسائي في " مسند علي "

عن أبي الأزهر: حدثنا عمرو بن عاصم: حدثنا حبان بن يسار الكلابي عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعي عن محمد بن علي عن محمد بن الحنفية عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من سره أن يكتال بالمكيال الأوفى إذا صلى علينا أهل البيت؛ فليقل: اللهم اجعل صلواتك، وبركاتك على محمد النبي، وأزواجه أمهات المؤمنين، وذريته، وأهل بيته، كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد)).

يقول ابن القيم: وحبان بن يسار وثقه ابن حبان، وقال البخاري: (إنه اختلط في آخر عمره)، وقال أبو حاتم الرازي: (ليس بالقوي ولا بالمتروك)، وقال ابن عدي: (حديثه فيه ما فيه؛ لأجل الاختلاط الذي ذُكر عنه).

وإلى جانب ضعف حبان بن يسار، فقد ذكر ابن القيم للحديث علتين أيضاً.

قال ابن القيم: (قلت: لهذا الحديث علة، وهي: أن موسى بن إسماعيل التبوذكي خالف عمرو بن عاصم فيه، فرواه عن حبان بن يسار: حدثني أبو المطرف الخزاعي: حدثني محمد بن علي الهاشمي عن نعيم المجمر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((من سره أن يكتال بالمكيال الأوفى...)) فذكره. ورواه أبو داود عن موسى بن إسماعيل به.

وله علة أخرى، وهي: أن عمرو بن عاصم قال: أخبرنا حبان بن يسار عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعي، وقال موسى بن إسماعيل: عبيد الله بن طلحة بن عبيد الله بن كريز.

وهكذا هو في "تاريخ البخاري"، و"كتاب ابن أبي حاتم"، و"الثقات" لابن حبان، و"تهذيب الكمال" لشيخنا أبي الحجاج المزي، فإما أن يكون عمرو بن عاصم وَهِم في اسمه، وإما أن

يكونا اثنين، ولكن عبد الرحمن هذا مجهول لا يُعرف في غير هذا الحديث، ولم يذكره أحد من المتقدمين. وعمرو بن عاصم - وإن كان البخاري ومسلم احتجا به – فموسى بن إسماعيل أحفظ منه.) انتهى كلام ابن القيم.

وقد علق عليه محقق الكتاب فقال: أخرجه من طريق موسى بن إسماعيل عن حبان به: أبو داود (رقم 982)، والبخاري في " التاريخ الكبير " (18/3)، والبيهقي (151/2)، والمزي في " تهذيب الكمال " (19/ 9). وإسناده ضعيف؛ لضعف حبان بن يسار، وانظر: " المشكاة " (932).

أقول: ضعفه الألباني في المشكاة، قال:

(في سننه (982) - يعني أبا داود – بإسناد ضعيف، فيه حبان بن يسار الكلابي، قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: حديثه فيه ما فيه، وقال الحافظ في " التقريب ": صدوق اختلط، وذكر في " التهذيب ": أنه اختُلف فيه عليه، ورواه عن أبي مطرف عبيد الله بن طلحة ولم يوثقه أحد غير ابن حبان، وأشار الحافظ إلى أنه لين الحديث. وعلى هذا فمن صحح إسناده فقد وَهِم).

إذاً فالحديث ضعيف، وقد ضعفه ابن القيم نفسه في نفس الكتاب، فلا حجة فيه. فلماذا يحتج به ابن القيم على تدعيم الرأي الأول ومحاولة إدخال نصوص الرأي الثاني القائل بأن أهل البيت هم الأزواج والذرية، تحت حكم نصوص الرأي الأول؛ وهو أن أهل البيت هم من حُرم الصدقة؟، كما أن الحديث فيه رواية خصصت عمومه منذ البداية، فيكون الحكم لها.

مع الوضع في الاعتبار أيضاً أنه لم يذكر حديث أصحاب الكساء رغم صحة الأحاديث وإشارة النبي المباشرة إليهم قائلاً

((هؤلاء أهل بيتي - اللهم هؤلاء أهلي))، ولم يبين خطأ من قال بإدخال واثلة معهم؛ رغم البينة في عدم علمية ذلك.

إذاً فالموضوع عند أهل السنة فيه اضطراب شديد، ولم يستطع أصحاب كل رأي أن يقدموا الأدلة على تعميم مذهبهم فيمن هم أهل البيت، بأن يقدموا الأدلة على نفي غير ذلك من النصوص، وابن القيم الذي أراد الفصل في الأمر، لم يقدم دليلاً حقيقياً، ولكن لجأ إلى حديث ضعيف وأسقط حديثاً صحيحاً بلا منهج علمي حقيقي، فلم يزد الأمر إلا تأكيداً على عدم وجود بينة ولا حجة ولا منهج عند أهل السنة في هذا الموضوع، يضاف إلى ذلك أنهم جميعاً لم يحسموا الأمر فيمن هم من حرم الصدقة، فحتى اختياراتهم لم يكن فيها يقين يمكن أن ينبني عليه حكم في أمر بهذه الخطورة وهو أن تضل الأمة، أو تثبت على الهداية وتقوم لله دولة في أرضه.

تعريف العترة وأهل البيت عند الشيعة

إن أهل البيت عند الشيعة في جميع النصوص هم أصحاب الكساء، حتى آية القربى هي عندهم في أصحاب الكساء.

يقول الشيخ أحمد الماحوزي في كتابه "حديث الثقلين ومقامات أهل البيت" ص72: (من حيث الاصطلاح الروائي والمعنى المقصود من قوله صلى الله عليه وآله ((عترتي أهل بيتي))، فلا يدخل في المقصود من "أهل بيتي" سائر بني هاشم، ولا نساء النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، بل أهل بيت النبي، وأهل البيت؛ خصوص علي وفاطمة وولدها عليهم السلام، حلفاء

القرآن وتراجمة الوحي وخزان العلم ومنتهى الحلم، وعليه فلا بد من التمييز بين عنوان "أهل الرسول" وعنوان "أهل البيت" و"أهل بيت الرسول"، فأهل الرسول يشمل نساءه وسائر بني هاشم، وعنوان "أهل البيت" أو "أهل بيت الرسول" مختص بعلي وفاطمة وأولادهما لا غير.)

ولكن المفاجأة العجيبة؛ أن بعض علماء الشيعة من الأقدمين، يقولون بأن علياً بن أبي طالب ليس من أهل حديث الثقلين، فهو ملحق بهم فقط، إذ لا تشمله لفظة العترة "وعترتي أهل بيتي" التي تعني عند هؤلاء الذرية فقط.

يقول الشريف المرتضى المتوفى 436 هجرية - وهو أكبر علماء الشيعة الإثني عشرية في ذلك الوقت، وهو صاحب كتاب "الذريعة إلى أصول الشيعة"- في كتابه "الشافي في الإمامة" ج3 ص123، حققه وعلق عليه: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، راجعه: آية الله السيد فاضل الميلاني، من كلامه على حديث الثقلين: (فإن قيل: فما المراد بالعترة، فإن الحكم متعلق بهذا الاسم، الذي لا بد من بيان معناه؟

قلنا: عترة الرجل في اللغة: هم نسله كولده وولد ولده، وفي أهل اللغة من وسع ذلك فقال: إن عترة الرجل هم أدنى قومه إليه في النسب، فعلى قول الأول يتناول ظاهرُ الخبر وحقيقتُه الحسن والحسين عليهما السلام وأولادهما، وعلى القول الثاني يتناول من ذكرناه ومن جرى مجراهم في الاختصاص بالقرب من النسب، على أن الرسول صلى الله عليه وآله قد قيد القول بما أزال به الشُّبه، وأوضح الأمر بقوله: (عترتي أهل بيتي)، فوجّه الحكم إلى من استحق هذين الاسمين، ونحن نعلم أن من يوصف من عترة الرجل بأنهم أهل بيته هو من قدمنا ذكره من أولاده وأولاد أولاده، ومن جرى مجراهم في النسب القريب، على أن الرسول صلى الله

عليه وآله قد بين من يتناوله الوصف بأنه من أهل البيت، وتظاهَر الخبرُ بأنه جمع أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام في بيته وجللهم بكسائه ثم قال: (اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا)، فنزلت الآية فقالت أم سلمة: يا رسول الله ألست من أهل بيتك، فقال صلى الله عليه وآله: (لا، ولكنك على خير)، فخصّ هذا الاسم بهؤلاء دون غيرهم، فيجب أن يكون الحكم متوجهاً إليهم وإلى من ألحق بهم بالدليل، وقد أجمع كل من أثبت فيهم هذا الحكم - أعني وجوب التمسك والاقتداء - على أن أولادهم في ذلك يجرون مجراهم، فقد ثبت توجه الحكم إلى الجميع.

فإن قيل: فعلى بعض ما أوردتموه؛ يجب أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام ليس من العترة؛ إن كانت العترة مقصورة على الأولاد وأولاد أولادهم.

قلنا: من ذهب إلى ذلك من الشيعة يقول: إن أمير المؤمنين عليه السلام؛ وإن لم يتناوله هذا الاسم على سبيل الحقيقة، كما لا يتناوله اسم الولد، فهو عليه السلام أبو العترة وسيدها وخيرٌ منها، والحكْم في المُستحَق بالاسم ثابت له؛ بدليلٍ غير تناول الاسم المذكور في الخبر.)

التعليق:

أما ما قاله الشيخ أحمد الماحوزي مما يفيد تعدد أهل النبي فهو أقرب إلى الحق، وطبعاً لم يلتفت إلى أقوال علي في نهج البلاغة التي تنفي الإمامة عنه؛ لقولهم بالتقية.

أما الحجة التي أوردها الشريف المرتضى على إثبات كون علي من الثقل الأصغر، فهذا من التكلف؛ بعد إقرارهم أن لفظ

العترة لا يشمله، فالناس في دينهم ملزمون بتعبيرات النبي، فلو أن النبي أراد أهل البيت أصحاب الكساء، فلماذا هذا التعبير الانتقائي، فإذا كان بيت النبي هو من شأن الله، وأن بيت النبي الأول هم أهل الكساء، صفوة اصطفاهم الله معه لشأن يعلمه هو سبحانه وتعالى، فحديث الثقلين يبين أمراً آخر، وهو الإمامة التي ألزم الجميع بها، هو أمر يختلف عن موضوع آية التطهير، فيكون حديث الثقلين يُعبر عن بيت آخر مختص بالإمامة، وتكون الأحاديث التي يستندون إليها في إثبات الإمامة لعلي هي أحاديث مؤولة بقيد من هذا الحديث الذي حصر أهل الإمامة في العترة الذين هم الذرية، فالنبي يعي ما يقول، وعلينا نحن أن نلتزم بما يقوله النبي، وإلا كنا متبعين الظن وما تهوى الأنفس.

إذاً فمسألة كون علي من الثقل الأصغر أهل الإمامة، هي قضية غير محسومة عند الشيعة، فإذا ضممنا إلى ذلك أقوال علي في نهج البلاغة التي تنفي الإمامة التي يعتقدها الشيعة عن نفسه، يتبين أن الحجة قائمة على الشيعة في نفي إمامة علي، وأن الإمامة هي لذرية النبي فقط، وستأتي هذه النصوص بتفصيل.

إبطال إمامة علي من أصول الشيعة

إذا ثبتت الإمامة للعترة أهل البيت بالدليل البين من النص الذي لا يحتمل التأويل، ثم جاءت أقوال عن علي تفيد نفي الإمامة، فيكون نفيه للإمامة هو نفي لها عن نفسه، ويكون ما يدّعونه من أدلة لإثبات الوصية لعلي هي نصوص مؤولة لا حجة لهم فيها.

وقد جاء في نهج البلاغة من ذلك كثير، فما يُنسب إليه من أقوال في أحقيته بالإمامة فهي تعني أحقيته بالخلافة لما يراه هو من نفسه، وليست هي الإمامة الموصى بها لأهل البيت.

نفي إمامة علي من "نهج البلاغة":

(النصوص من طبعة مؤسسة المعارف – بيروت)

أولاً: مكانة "نهج البلاغة" عند الشيعة:

1- من كتاب "ولاية الفقيه في حكومة الإسلام" تأليف: آية الله محمد الحسين الطهراني ج2 ص168 يقول: (من حيث السند: فيكفي في سند "نهج البلاغة" إنتهاؤه إلى السيد الرَّضِيِّ، ومع وجوده فلا حاجة لنا إلى سند آخر.... فإتقان سند "نهج البلاغة" يساوق إتقان السيد الرَّضِيِّ وعلمه، فكلما وصل المطلب إلى "نهج البلاغة" فالبحث عن سنده عندئذ كالبحث عن سند القرآن المقطوع به).

2- من كتاب "مدارك نهج البلاغة ودفع الشبهات عنه" تأليف: آية الله العظمى الشيخ هادي كاشف الغطاء، يقول تحت عنوان "الشيعة ومعتقدهم في نهج البلاغة ومؤلفه"،: (إن الشيعة على كثرة فرقهم واختلاف طرقهم، متفقون متسالمون على أن ما في "نهج البلاغة" هو من كلام أمير المؤمنين عليه السلام، إعتماداً على رواية الشريف ودرايته ووثاقته، والجميع على اختلاف العصور وتعدد القرون لم يختلجهم في أمره ريب..... فجميع ما في "النهج" هو من كلام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام على رواية الثقة العدل، ولا دخيل فيه، ولا وضع).

3- من كتاب "فضائل الإمام علي" تأليف محمد جواد مغنية، وهو من كبار علمائهم، يقول ص140: (إن كل كلمة من كلمات "نهج البلاغة" تعكس في وضوح روح الإمام، وعلمه وعظمته في دينه، وجميع صفات الجلال والكمال، ولو لم يحمل "نهج البلاغة" اسم الإمام، ثم قرأه عارفٌ بسيرته وشخصيته، لا يتردد في القول بأنه كلام الإمام من ألفه إلى يائه).

هذه الشهادات لصحة نسبة "نهج البلاغة" إلى علي رضي الله عنه؛ ملزمة لهم بكل ما جاء فيه، كما الشراح لم يعترض منهم أحد على شئ منه.

ثانياً: مقتطفات تنفي إمامة علي:

1- قال علي موجهاً كلامه للموالين له مبيناً فضله ص230: (ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر وأترك فيكم الثقل الأصغر وركزت فيكم راية الإيمان...)، قال علي ذلك لشيعته معدداً صفات تميزه وأهليته للخلافة حاثاً لهم على طاعته، فلو أنه من الثقل الأصغر لكان أولى أن يذكر كونه منهم وأولهم فهذه هي الصفة الأعظم

التي توجب عليهم طاعته وليس فقط أنه سبب في وجود من اتصف بذلك.

جاء في كتاب " شرح نهج البلاغة " لميثم البحراني المتوفى 679 هجرية، في شرح هذه الكلمة ص352: (وقوله: ألم أعمل فيكم إلى قوله: من نفسي. تفصيل لما جاءهم به من الجواذب إلى الله فأعذر إليهم بها، وأتى بلفظ الاستفهام على سبيل التقريع والتبكيت،.. والثقل الأصغر الأئمة من ولده عليهم السلام) فهنا هو يبيّن أن علياً يحرض أتباعه على إحسان طاعته، وهذا يستلزم منه أن يُذَكرهم بأوجب صفات طاعته؛ وهي كونه من الثقل الأصغر الأئمة الذين أوجب الله طاعتهم عصمة من الضلالة، إلا إنه إنما ذَكَّرهم فقط بكونه أبا ذرية النبي الذين هم الثقل الأصغر، ولم يفسر البحراني سبب عدم نسبة علي نفسه إلى الثقل الأصغر أهل الإمامة.

وفي شرحها عند المجلسي، جاء في كتاب " شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للعلامة المجلسي " تنظيم علي أنصاريان، الخطبة 87 ص243: (قوله – عليه السلام – { واعذروا} قال ابن ميثم: طلب – عليه السلام – منهم العذر فيما يصيبهم ويلحقهم من عذاب الله بسبب تقصيرهم في إطاعته-عليه السلام -. قوله – عليه السلام – {فيما لا يدرك }...) لم يتعرض المجلسي لجملة عدم نسبة علي رضي الله عنه نفسه إلى الثقل الأصغر (و أترك فيكم الثقل الأصغر)، فكلمة (و اعذروا) هي أول الفقرة التي جاء فيها ذكر الثقلين، وكلمة (فيما لا يدرك) هي في آخر الفقرة، فلماذا لم يتعرض المجلسي لهذه الجملة؟، بالتأكيد لأنه لا يجد لها تفسيراً، كما أن البحراني الذي ينقل هو عنه لم يجد لها تفسيراً أيضاً فاكتفى ببيان أن الثقل الأصغر هم الأئمة من ولده، فلم يُرد المجلسي أن يضع نفسه في هذا الموقف المحرج.

يقول العالم الشيعي عباس علي الموسوي في كتابه شرح نهج البلاغة ج2 ص33 في شرحه لهذه الخطبة: (وأما الثقل الأصغر فهم ذرية رسول الله الحسن والحسين، فقد حفظهما الإمام، وتركهما بعده في الأمة يديران شؤونها ويدبران أمرها)، ولم يفسر عدم نسبة علي نفسه إلى الثقل الأصغر. وهذا بالفعل ما ذهب إليه القائلون من الشيعة بأن العترة هم الذرية فقط.

2- وجاء أيضاً في نهج البلاغة 387: (ومن كلام له عليه السلام لبعض أصحابه وقد سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟، فقال:... فإنها كانت أثرة شَحَّت عليها نفوس قوم وسَخَت عنها نفوس آخرين).

أقول: شحت عليها: أي حرصت على الاستئثار بها. سخت عنها: أي اتصفت بالجود فأعرضت عنها ولم تزاحم في طلبها؛ مع القدرة عليها، أي أكرم نفسه أن يظهر بمظهر الحريص، فتعبير سخت عنها مرتبط بأصل الكلمة من الجود والعطاء تكرما وليس إجباراً أو خشية من ضرر؛ ولكن إكراماً للنفس. فهل من حق علي أن يجود بالإمامة فيعرض عنها؛ إلا أنه يراها في حقه أفضلية له كرأي شخصي وليست تكليفاً إلهياً، فهذا معناه أن الإمامة لم تكن وصية له، ولذلك تنازل عنها، وإلا لما جاز له ذلك، وإلا لكان مفرطاً في الإمامة مضيعاً أمر الله، فيكون غير أهل له، وحاشاه رضي الله عنه أن يفرط في أمر الله، فالإمامة عند الشيعة الاثني عشرية كأنها النبوة، ولا يسلم الدين بدونها، فكيف تسخو بها نفسه وهي تكليف إلهي واجب، وهي عندهم من متممات النبوة؛ تفسيراً للقرآن وبياناً للشرع وسياسة لشئون الناس في طريق الحق، هذا يجوز في التنازع على أمر شخصي كقطعة من الأرض مثلاً، أما التكليف من الله ولمصلحة الدين فلا، إن

كلامه واضح في أنه يعد أمر الخلافة مسألة شخصية، أي أنه يرى نفسه أجدر بها من غيره فقط؛ ولا وصية له.

ولم يتعرض البحراني ولا المجلسي لتفسير هذه الكلمة، فهذا شأنهم في كل ما ينفي الإمامة عن علي ولا يجدون له تفسيراً ولا حتى بالتقية المدعاة. قال البحراني ص543: (والقوم الذين شحوا عليها فعند الإمامية من تقدم عليه في الإمامة...) ولم يتعرض لتفسير معنى كلمة (سخت عنها). أما المجلسي فقد جاء في كتاب علي أنصاريان السابق ذكره؛ عنه قوله: ({شحّت} أي بخلت. و{النفوس الشاحة} نفوس أهل السقيفة) ولم يتعرض أيضاً لتفسير كلمة {سخت} من حيث عدم توافقها مع التكليف الإلهي بالإمامة.

وهذه الكلمة من علي هي أيضاً مبطلة لما يدعونه من التقية في كل ما ينسب إلى علي من أقوال تنفي الإمامة.

3- من أقوال علي أيضاً في نهج البلاغة يمدح عمر بن الخطاب، ص 522: (لله بِلادُ فلان فقد قَوَّم الأوَد، وداوى العَمَد، خَلّف الفتنة، وأقام السنة، ذهب نقي الثوب؛ قليل العيب، أصاب خيرها، وسبق شرها، أدى إلى الله طاعته، واتقاه بحقه، رحل وتركهم في طرق متشعبة لا يهتدي فيها الضال ولا يستيقن المهتدي)، لله بلاد فلان: قال ابن أبي الحديد: لله البلاد التي أنشأته وأنبتته. وفي بعض النسخ لله بلاء فلان، أي عمله.

أولاً: أبهم اسم من يتكلم عنه، وهذا ليس منطقياً أن يكون من فعل المتحدث، فلا بد أن يكون من فعل النُسَّاخ، فما السبب؟ ومن هو؟، المنطقي أن يكون مكروهاً للنُسَّاخ، فلابد أنه ممن يَعُدّونهم من أعداء الإمام والإمامة، كما أنه إقرار له، ولا يُعقَل أن يكون من شيعة علي.

وهذا النص قريب المعنى في موضوع نفي الإمامة عن علي إلى النص السابق، ولكن يُضِيف المزيد من التأكيد على ذلك، كما يُبَيّن مدى كره الشيعة الذاتي لعمر حتى أنهم حذفوا اسمه من نص يمدحه فيه أول أئمتهم، كما يُبَيّن مدى ضعفهم؛ فلا يجدون حيلة لمواجهة هذه الحجج الساطعة إلا بهذه السبل التي لا تفيد إلا تأكيد ضعف قدرتهم على المواجهة؛ وتأكيد أن التشيع الذي هم عليه هو من صناعتهم هم. لقد قام عمر بالأمر، فلماذا الإمامة التي يدّعونها إذاً؟ ومدحه له يعني أنه لا يتهمه بتعطيل الإمامة.

وهذه هي أقوال العلماء الذين شرحوا نهج البلاغة فيمن هو صاحب الاسم المبهم: لم يقدم المجلسي تفسيراً للموضوع، ولم يتكلم في الاسم المبهم من هو، ولم يدّع حتى أن ذلك تقية. أما عباس الموسوي فقد نفى أن يكون الممدوح هو عمر، فقال: (هذا الكلام منه عليه السلام يمدح به بعض أصحابه، ولعله الأشتر النخعي كما استظهره بعضهم)، ولم يبين الموسوي تبريراً لإبهام الاسم، ولم يبين كذلك حجة من ادعى أنه الأشتر، كما أنه شكك في كونه الأشتر فقال (ولعله)، فلو كانت حجة من ادعى أنه الأشتر مقبولة لذكرها ولما شكك فيها. قال محمد عبده في شرحه لهذا النص (هو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه). أما الشيخ الدكتور موسى الموسوي - وهو من الإصلاحيين الشيعة - في كتابه الشيعة والتصحيح فقد ذكر اسم عمر بن الخطاب في النص بدلاً من كلمة (فلان) فقال: (ولنستمع إلى الإمام علي وهو يتحدث عن الخليفة عمر بن الخطاب: لله بلاء عمر...). قال ابن أبي الحديد في الجزء 12 ص: (وفلان المكنى عنه عمرُ بن الخطاب؛ وقد وجدت النسخة التي بخط الرّضِيّ أبي الحسن جامعِ نهج البلاغة وتحت " فلان " " عمر "، حدثني بذلك فخار بن معد الموسوي الأودي الشاعر، وسألت عنه النقيب أبا

جعفر يحيى بن أبي زيد العلوي، فقال لي: هو عمر، فقلت أيثني عليه أمير المؤمنين عليه السلام هذا الثناء؟ فقال: نعم؛ أما الإمامية فيقولون: إن ذلك من التقية واستصلاح أصحابه.... فأما ابن الراوندي، فإنه قال في الشرح: إنه عليه السلام مدح بعض أصحابه بحسن السيرة.... وهذا بعيد؛ لأن لفظ أمير المؤمنين يُشعر إشعاراً ظاهراً بأنه يمدح والياً ذا رعية وسيرة.... والتأويلات الغثة لا تعجبني، على أن أبا جعفر محمد بن جرير الطبري قد صرح أو كاد يصرح بأن المَعنِي بهذا الكلام عمر، قال الطبري: لما مات عمر بكته النساء، فقالت إحدى نوادبه: واحزناه على عمر، حزناً انتشر، حتى ملأ البشر. وقالت ابنة أبي حثمة: واعمراه، أقام الأود، وأبرأ العمد، وأمات الفتن، وأحيا السنن، خرج نقي الثوب، بريئاً من العيب. قال الطبري: فروى صالح بن كيسان، عن المغيرة بن شعبة، قال: لما دفن عمر أتيت علياً عليه السلام، وأنا أحب أن أسمع منه في عمر شيئاً، فخرج ينفض رأسه ولحيته، وقد اغتسل، وهو ملتحف بثوب لا يشك أن الأمر يصير إليه، فقال: رحم الله ابن الخطاب، لقد صَدَقَتْ ابنة أبي حثمة: " ذهب بخيرها، ونجا من شرها "، أما والله ما قالت، ولكن قوّلت. وهذا كما ترى يقوي الظن؛ أن المراد والمعنيّ بالكلام إنما هو عمر بن الخطاب.) انتهى كلام ابن أبي الحديد.

4- كذلك قال علي في نهج البلاغة: 542: (إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك رضىً)، والكلام بَيِّن لا يحتاج إلى توضيح، وأكرر أن الأمر منوط بإخلاص القلب لله. وهذا الكلام يخص المدة التي بين موت النبي صلى الله عليه وسلم وتولي الحسن أو الحسين الإمامة

بالشورى العامة. فما هي أقوال أئمة الشيعة وعلمائهم في تفسير ذلك، أو ما هي أقوالهم في هذا؛ من أجل دعم معتقدهم الذي هو كبنيان متهدم يوشك أن يتهاوى، وإنما هم يجرون مسارعين في كل اتجاه يحاولون جاهدين المحافظة على هذا البناء المتهاوي من السقوط؛ بغير جدوى؟ فيا أيها الناس ارجعوا عن هذا البناء المهدم الذي لا فائدة من محاولة إصلاحه. وأعيد فأذَكِّر بقول الله سبحانه وتعالى: ((أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيرَاً)) النساء 82.

يقول عباس علي الموسوي شرحاً لذلك في كتابه "شرح نهج البلاغة": (إذا تم اتفاق المهاجرين والأنصار على رجل لإمامة المسلمين فقد تعين إماماً وكان في ذلك الاختيار لله رضى، فإنهم لا يجتمعون على باطل قطعاً لوجود الإمام معهم، لأنه سيدهم ورأسهم، أو كان هو نفسه مختارهم للخلافة، فإن وجوده معهم يعصمهم عن الخطأ.) ولا أدري والله ماذا أقول، أليس قد اجتمعوا على غصب الإمامة؟، وأليس إقرار الإمام بذلك هو إقرار لمبدأ يقضي على الإمامة؛ وإلى الأبد؟ سيقولون التقية، فأقول كلمة ابن أبي الحديد: (والتأويلات الغثة لا تعجبني)، وإن القضية هي إقرار الإمامة لأهل البيت؛ وليس إقامة الحق بغيرهم؛ لأنه ظني. وفي كتاب شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للعلامة المجلسي، استخراج وتنظيم علي أنصاريان ج3 ص27: (تنبيه: لعل هذا منه - عليه السلام - إلزام لمعاوية بالإجماع الذي أثبتوا به خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، وعدمُ تمسكه - عليه السلام - بالنص لعدم التفاتهم إليه في أول العهد مع عدم تطاول الأيام فكيف مع بُعد العهد. وقوله – عليه السلام – {إنما الشورى – إلخ} أي الشورى الذي تعتقدونه وتحتجون به. ولا حاجة إلى حمل الكلام على التقية كما نقله ابن أبي الحديد من أصحابنا الإمامية.)،

فالمجلسي بداية يقول لعل، أي أنه غير متيقن من حقيقة كلام الإمام، وإنما هو يدفع بالظن، إنما يبني علمه وعقيدته على ظن النية، قال تعالى: ((وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنّاً إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ)) يونس 36، لو كان للإمام إرادة في معنى غير ظاهر كلامه هذا؛ الذي هو اليقين الحق، فلماذا لم يُبَيِّن مراده بلفظ واضح يمنع الظنون والتهجم على النيات، وهو مرجع الدين؟ فهل يخفى هذا على عقل وعلم وبلاغة الإمام علي صاحب نهج البلاغة؟ إن (لعل) تعني أنه هو نفسه غير متيقن من هذا الفهم، وتعني أنه يضع على لسان المتكلم كلاماً لم يقله، فهل يقوم دين على الظنون؟، في هذه الحالة يكون الدين في الحقيقة هو دين الشَّارح. ثم يقول المجلسي (الشورى: أي الشورى الذي تعتقدونه وتحتجون به)، إذا كان هذا هو مراد علي؛ فلماذا لم يبينه هكذا كما بينه المجلسي، ألم يحتج الله على الناس بالبلاغ المبين، فأين البلاغ المبين في كلام علي هذا؟ كيف يعطي الحجة من نفسه لخصمه – وهو الأمام المسئول عن إرساء دعائم الدين الحق؟ ثم يقول (ولا حاجة إلى حمل الكلام على التقية كما نقله ابن أبي الحديد من أصحابنا الإمامية) فعباس الموسوي يقر بالأمر كما أقره الإمام، ولا يقدم الحجة على الإمامة، أما المجلسي فيقول بالنية، وأما ابن أبي الحديد فينقل عن الشيعة إلى زمنه أنهم يقولون أن ذلك تقية، والتقية أيضاً لا يقين فيها، وسيأتي الكلام على التقية بتفصيل. أمر مهم هنا: هو أنهم جميعاً قد أقروا بأن هذا الكلام هو كلام علي، ولم يحاول واحد منهم الطعن في صحة نسبة الكلام إليه. فهو هنا ينفي الوصية، ويرد الأمر إلى شورى المهاجرين والأنصار. وبوجود الدليل البين على إمامة أهل البيت؛ يكون كلامه هذا نفياً للإمامة عن نفسه فقط، ويكون أهل البيت في النصوص التي تحكم لهم بالإمامة هم الذرية فقط، وتكون الشورى

للمهاجرين والأنصار، خيرة من قريش في المدة من موت النبي إلى إدراك الحسن والحسين سن تولي الإمامة.

ومن يدفع هذا بالتقية، عليه أن يُحسن قراءة هذه النماذج التي قدمتها، حيث أنها تحتوي في نفسها رد التقية، كما أن في الرد على فرية التقية هذه في آخر هذا الكتاب مزيد بيان.

إذاً: فقد تبين أن لا حجة لأهل السنة ولا للشيعة فيما ذهبوا إليه في تعريف من هم أهل البيت، فما الحق في ذلك؟

إن كل هذه التناقضات التي وصل إليها الطرفان في الموضوع ناتج عن غياب المنهج والقواعد العلمية أو تغييبها، فقد أراد أهل السنة أن يعمموا حكم موضوع نص واحد على كل النصوص، فإما أهل البيت في كل النصوص هم من حرم الصدقة أو أنهم الزوجات والذرية، مع نسيان أحاديث أهل آية التطهير، هكذا بلا قاعدة علمية.

والحق في مواجهة أهل السنة هو وجوب إثبات كل النصوص على تعدد موضوعاتها وتعدد الأشخاص بتعددها، فنجد أن لدينا ثلاثة موضوعات لكل منها أشخاص مختلفون، فيجب إثبات كل نص بأشخاصه، فيكون لدينا ثلاثة بيوت.

وأما الشيعة فقد أثبتوا بيتاً واحداً في النصوص، هو بيت آية التطهير، غير ملتفتين ولا عابئين بأن علياً نفسه قد وردت عنه الكثير من البينات على أنه ليس من أهل الإمامة الذين أوصى النبي لهم بها، واحتجوا بالتقية، والتي هي ليست بحجة علمية ملزمة للخصم، ولا أراها مقنعة لمن التزم بها إذا أردنا الحقيقة، بل إن التقية لا تجوز على الأئمة في فقههم.

والحق في مواجهة الشيعة؛ هو إثبات النصوص التي تنفي الإمامة عن علي وكذلك النصوص التي يستندون إليها في إثبات

إمامته، ثم نقارن بينها، فنجد أن أقوال علي التي تنفي عنه الإمامة، هي أقوال صريحة لا تحتمل التأويل ولا التقية أيضاً، فيكون الحكم لها، لكون الأحاديث التي يستندون إليها في إثبات إمامته هي أحاديث تحتمل أكثر من معنى، فيكون الحكم للكلام البين الصريح الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً، وهذه بديهة عقلية وقاعدة علمية، ومن خالف ذلك فهو متبع للهوى وليس العلم والحق، وهو ممن قال الله فيهم: ((أَفَرَءيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ)) الجاثية 23، وقال: ((اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابَاً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ)) التوبة31 وهذا هو الثابت في علم أصول الفقه عند السنة والشيعة.

بيان بيوت النبي الثلاثة

1- **أهل البيت بالمعني الاجتماعي:** وهم بيته كواحد من الرجال له قرابة تربطه بهم اعتبارات اجتماعية، وقد اعتمد الباحثون في هذه المسألة على عدة أحاديث ليست بينة الدلالة، أما هذا الحديث الذي اعتمدته في ذلك؛ ففيه بيان مباشر من النبي لمن هم أهل بيته الذين لهم نصيب في الخمس وتحرم عليهم الزكاة والصدقة، وهم بنو هاشم وبنو المطلب، اصطفى الله منهم أهل بيت التطهير ثم اصطفى من أهل بيت التطهير الثقل الأصغر أهل الإمامة. وهذا هو بيانهم:

قال تعالى: ((وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ للهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى)) الأنفال41، جاء في صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب – ومن الدليل على أن الخمس للإمام، وأنه يعطي بعض قرابته دون بعض(ما قسم النبي صلى الله عليه وسلم لبني المطلب وبني هاشم من خمس خيبر) ((عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا: يا رسول الله، أعطيت بني المطلب وتركتنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد)) قال الليث: حدثني يونس وزاد، قال جبير: ولم يقسم النبي صلى الله عليه وسلم لبني عبد شمس ولا لبني نوفل. وقال ابن إسحاق: عبد شمس وهاشم والمطلب إخوة لأم، وأمهم عاتكة بنت مرة، وكان نوفل أخاهم لأبيهم)) انتهى حديث البخاري برقم 3140، وذلك لكون بنو هاشم وبنو المطلب كانوا ينصرونه قبل إسلامهم وأصابهم الأذى من أجله، كما بينه البخاري من قول عمر بن عبدالعزيز: (لما مسهم في جنبه من قومهم وحلفائهم). فهنا نجد أن عثمان بن عفان وجبير بن مطعم لم يكونا يعلمان من هم أهل بيت النبي، حتى بيّن لهما النبي ذلك. وفي هذا رد على من احتج على من هم أهل بيت النبي ببيان زيد بن أرقم في حديث مسلم الخاص بالثقلين، ففي الواقع أن زيداً أيضاً كمثلهما، لم يكن يعلم من هم أهل بيت النبي في هذا النص، فالأمر فيهم يحتاج إلى بينة من الله ورسوله.

2- **أهل بيت التطهير**: وهم من اصطفاهم الله من القرابة، ثم اصطفى الله منهم الثقل الأصغر أهل الإمامة، وهم مع النبي صلى الله عليه وسلم علي وفاطمة والحسن والحسين، وقد فسرهم البعض بالزوجات للسياق، أو بمن حرمت عليهم الصدقة جميعاً؛ هكذا بلا بينة.

وهذا هو الدليل من الأحاديث الصحيحة على أنهم أهل الكساء الصفوة من الله مع النبي في بيت خاص بالنبوة غير متاح مثله لسائر الناس، فلا يصلح أن نلجأ في سبيل التعرف عليه إلى غير ذلك من الأصول العلمية الاعتيادية من معاني اللغة أو السياق القرآني.

وهذا بيانهم من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم:

1- جاء في كتاب – مجموع فيه مصنفات أبي جعفر بن البختري، تحقيق نبيل سعد الدين جرار – حديث 50 ص 133، وهو حديث صحيح رواته كلهم ثقات: (عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم على مَنَامَةٍ له عليها كساء خيبري، إذ جاءت فاطمة رضي الله عنها ببرمة فيها خزيرة، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ادعي زوجك وابنيك)) رضي الله عنهم، قالت: فاجتمعوا على تلك البرمة، فأكلوا منها، فنزلت هذه الآية وأنا أصلي في الحجرة: ((إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرَاً)) الأحزاب 33، قالت: فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الكساء فغشَّاهم إياه ثم أخرج يده فألوى بها نحو السماء، ثم قال: ((اللهم إن هؤلاء أهل بيتي وحامَّتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)) قالها مرتين، قالت فأدخلت رأسي في الكساء فقلت: يا رسول الله وأنا معكم، فقال: ((إنك إلى خير، إنك إلى خير))، وهم خمسة تحت الكساء: رسول الله صلى الله عليه وسلم وفاطمة وعلي والحسن والحسين، رضي الله عنهم.) فهذه الرواية تفيد أن هؤلاء الأربعة مع النبي هم فقط المخصوصون بهذه الآية، إذ إن الرسول صلى الله عليه وسلم قد اتخذ إجراء حصرياً يُفهم منه ذلك، فقد أحاط عليهم بكساء معه، ثم منع السيدة أم سلمة من الدخول معهم، فمحاولة السيدة أم سلمة الدخول وقولها "معكم"

يفيد أن ما فهمته هي أن إحاطة النبي لهم بالكساء معناه قصر الدعاء على من بداخله، وهو ما يؤكد اختصاصهم بهذه الآية، مع الوضع في الاعتبار أن السيدة أم سلمة هي من أهل البيت كزوجة للنبي كما قال الأكثرون من العلماء، فإذا منعها فهذا يعني منع كل أهل بيته غير هؤلاء، أما الأحاديث التي تفيد أنه أدخلها معهم؛ فهي غير منطقية من حيث سياق الحديث، إذ هنا سؤال، وهو: لماذا أحاط عليهم إن لم يكن يعني اختصاصهم بهذه الآية؟ إن هذا أمر يتصل بحكمة النبي في أفعاله، والقول بإدخال السيدة أم سلمة أو أن الدعاء يشمل كل من حُرم الصدقة؛ فهذا يعني عشوائية أفعال النبي وخلوها من الحكمة؛ وهو ما يأباه بسطاء الناس، فكيف نصف به أفعال النبي؟

إذاً فهم أهل بيت خاص مع النبي لا يَشْركهم فيه غيرهم من أهل بيته، هم صفوة اصطفاهم الله لذلك البيت، ولا قدسية خاصة لهم.

2- وهذه رواية أخرى من جامع الترمذي برقم 3205 وصححها الألباني، عن عمر بن أبي سلمة - ربيب النبي صلى الله عليه وسلم - قال: لما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وسلم: ((إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرَاً)) في بيت أم سلمة؛ فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً، فجللهم بكساء؛ وعليٌ خلف ظهره فجلله بكساء، ثم قال: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي؛ فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)) قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟، قال: ((أنت على مكانك، وأنت على خير)). وهذه الرواية أيضاً تفيد أن النبي أرسل إليهم ليخصهم بالدعاء مما يؤكد أنها نزلت فيهم خاصة وأراد النبي بيانهم، وتجليلهم بالكساء يفيد حصر الأمر فيهم.

3- وهذه رواية من المستدرك للحاكم، باب: ومن مناقب أهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، رقم 4705: (عن أم سلمة، قالت: في بيتي نزلت ((إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ)) الأحزاب 33، قالت: فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى علي وفاطمة والحسن والحسين فقال: ((هؤلاء أهل بيتي))، قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي. فهذه الرواية تفيد أن النبي أراد أن يبين من هم أهل بيته في هذه الآية، مما لا يدع مجالاً للجدل في ذلك. وكذلك في المستدرك حديث رقم 4706 عن واثلة بن الأسقع بنفس المعنى، قال الحاكم: على شرط البخاري ومسلم، وقال الذهبي: على شرط مسلم.

يضاف إلى ما سبق في بيان كون أهل آية التطهير هم صفوة اصطفاهم الله من أهل بيت النبي في المستوى العام؛ أي القرابة القريبة، أنه لما نزلت آية المباهلة ((فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ)) آل عمران 61، خرج النبي ومعه هؤلاء الأربعة فقط، فلم يأخذ معه من زوجاته أحداً رغم أنهن نساؤه، كما أنه لم يأخذ أيضاً أياً من بناته غير السيدة فاطمة، ولا أحداً من أبناء عمه ولا عثمان زوج أحدى بناته؛ كما جاء في التفاسير، وجاء في صحيح مسلم في مناقب علي بن أبي طالب، الحديث 32/2404 عن سعد بن أبي وقاص – في آخره – (...ولما نزلت هذه الآية ((فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ)) آل عمران 61، دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلي)) فهذا قصر للأهل فيهم بقرينة أنه أرسل إليهم ولم يُدخل معهم غيرهم، نعلم من هذا أنهم أهل بيته صلى الله عليه وسلم في مقام خاص منه كنبي، وليس متاحاً لعامة الناس أن يكون لهم بيت كهذا، إنه

بيت خاص بالنبي وحده وهم معه أهل هذا البيت، فلا يصلح لمعرفة من هم؛ أن نلجأ إلى معاجم اللغة والأحوال الاجتماعية، كما لا يصلح أن نتعرف عليهم من النصوص العامة مثل قوله تعالى ((أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَونَ أَشَدَّ العَذَابِ))، فها هي الأحاديث الصحيحة شاهدة بما لا يدع مجالاً للشك في أن هؤلاء الأربعة مع النبي هم أهل البيت في مقام خاص بهم.

وقد ذكرت كل كتب التفسير هذه الأحاديث كدليل على أن المراد بأهل البيت في الآية هم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين، أما من قال المراد الزوجات فهو مُطالب بالدليل؛ ليس على أنهم الزوجات، ولكنه مطالب بالقاعدة العلمية التي تجيز تفسير كلام الله بغير بيان رسوله.

ولم تذكر النصوص أحكاماً خاصة بهم، فهم فقط تحرم عليهم الصدقة كبقية أهل البيت ولهم نصيب في الخمس، ولهذا الذكر والمقام الذي اختصهم الله به؛ فلهم مزيد تكريم في أمة الإسلام، ولكن ليست لهم هذه القدسية التي يدعيها الشيعة، فالشيعة دائماً يُحمِّلون النصوص أكثر مما تحتمل ولا يكترثون أن تخرج بهم أفهامهم عن حدود الإسلام، فهم يتعاملون مع العقائد باستخفاف شديد ليس من شأن المسلم الصادق في إيمانه، فيدعون لهم العصمة والوحي... هكذا ببساطة، رغم التصادم مع النصوص البينة - حتى من أقوال أئمتهم - التي تُكَفِّر مثل هذه المعتقدات، وواجب البيان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يلزمنا بمصارحتهم بالحقيقة، وإلا تميع الدين وبهتت معالمه وتحولت هذه الدعوة إلى غش وتضليل للجميع. وسأرد على معتقداتهم الباطلة هذه في آخر الكتاب بما يكفي لمن صدق في طلب الحق إن شاء الله.

ليس لأهل بيت آية التطهير الأربعة صفات قدسية تميزهم عن سائر أتباع النبي، ولم تبين النصوص أحكاماً خاصة بهم، ولكن قد يكون هذا المقام الذي جعلهم الله فيه، تقدمة لما سيلي ذلك من التكليف بالإمامة لمن اصطفاهم الله منهم وهم الذرية، وقد يكون هذا المقام هو الذي أهّل علياً لأن يقول النبي فيه ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي))، وقد يكون هذا المقام هو الذي أهّل علياً لأن يرسله النبي فيأخذ سورة براءة من أبي بكر ليبلغها هو لما أمره الله أن يكون المبلغُ من أهل بيته.

3- **أهل بيت الإمامة (الثقل الأصغر)**: وهم الذين اصطفاهم الله من أهل آية التطهير للإمامة الكبرى في الأمة من بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وهم ذرية النبي فقط كما دلت الأدلة التي أغفلها الجميع من الشيعة والسنة، إذ - مكرراً - كيف يجعل الله تكليفاً لبعض الناس ويلزمنا بهم ثم لا يبينهم بياناً شافياً يمنع الخلاف - الذي قد يكون من بعض حكمة الله في إسناد الإمامة إلى أهل بيت النبي - الذي أدّى إلى أنّ أهل السنة لم يتفقوا حتى اليوم على من هم أهل البيت، وأدى إلى وقوع الشيعة فيما وقعوا فيه من رفض الصحابة، فضاع دينهم كله، وهو ما يضيع المصلحة المترتبة على الأمر، وهي منع الضلالة، إن هذا الخلل والاضطراب دليلٌ قاطع على أن ما هم فيه ليس من عند الله، إن دين الله كله محكم، **وما** الاختلاف إلا من عند الناس، - مكرراً - قال تعالى: ((أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ، وَلَو كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافَاً كَثِيرَاً)) النساء 82، إن الهدف هو صيانة الأمة لصيانة الدين.

ويُثبت الإمامة لأهل البيت: حديث الثقلين على تعدد رواياته، ومنها: ((إني تارك فيكم الثقلين؛ كتاب الله وأهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض)). والذي يثبت أن الإمامة لأهل البيت وأن أهل البيت المخصوصين بالإمامة هم ذرية النبي فقط:

حديث الصلاة على النبي وآل بيته بعد التشهد: ((قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد))، فهذا الحديث يطلب لمحمد وآل محمد ما آتاه الله آل إبراهيم من قبل، كما أنه يخصص أهل البيت في الأزواج والذرية، ولا تكون الإمامة إلا للذرية، وسيأتي له بحث مستقل، وهو وارد في الصحيحين، وذلك فيما يخص أهل السنة، أما الشيعة فالدليل من نهج البلاغة كما مر، حيث ينفي كلامُ علي نسبة نفسه إلى الثقل الأصغر، كما يقر إمامة الخلفاء الراشدين قبله، مما يعني أنه ينفي الإمامة عن نفسه وعن كل أهل بيت النبي ما عدى الذرية؛ لوجود أدلة الإمامة لأهل البيت، مما يعني أن علياً ليس من العترة أهل الإمامة.

دلالة حديث الثقلين

هدفنا هنا هو إثبات أن الحديث يؤدي إلى الحكم بإمامة أهل البيت بمعنى الولاية العامة، وذلك من طريقين: أولاً: دلالة النص في ذاته من حيث اللغة. ثانياً: أقوال علماء أهل السنة في فهمهم للحديث؛ مما يبين أن الحديث بالفعل يحكم بالإمامة لأهل البيت عندهم وأنه لا خلاف حقيقي في الأمر. وأن الأمر ليس هو ولاية العلم التي قال بها علماء أهل السنة كما سأبين، إذ إن الإمامة العلمية تتعارض مع المعتقدات التي نسميها (المعلوم من الدين بالضرورة)، وهو بعض ما يعتقده الشيعة في أئمتهم، فعلماء أهل السنة قد تناقضوا في هذا مع عقيدتهم.

أولاً: المعنى اللغوي للحديث ودلالته على الإمامة:

للحديث أربعة روايات مختلفة العبارة، تفيد كلها إثبات الإمامة لأهل البيت، فالرواية التي يُسمى بها الحديث، وهي: ((إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وأهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض))، هذه الرواية فحواها أن الرسول سيفرغ مكانه كمرشد للناس، يحفظهم من الضلالة ويقيم فيهم أمر الله، وهو يبين للأمة أنه لم يتركهم بلا هاد، فقد ترك فيهم الكتاب وأهل البيت، يقوم أهل بيته مقامه في الناس بكتاب الله، وهذا ما فهمه منه ابن تيمية حيث أخذ منه الحكم بحجية إجماع أهل البيت كما جاء في

الفتاوي ج28 ص493 وسيأتي في بيان دلالة الحديث عند علماء أهل السنة.

أما رواية ((إني تارك فيكم خليفتين...)) فهي بينة في دلالتها على الحكم بولاية الأمر لأهل البيت.

والروايتان الباقيتان هما ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا...)) ((إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا...))، فهذه العبارات تفيد أن أهل البيت مع الكتاب فيهم الحفظ من الضلالة، وهذا يعني أن لهم صفة الهداية والتوجيه والمنع، وهذه الصفة تعني الإمامة ولا تتحقق إلا في العلماء أو ولاة الأمر، فالعلماء هم الذين يبينون للناس الحق من الباطل ويهدونهم سواء السبيل، وولاة الأمر هم الذين يمنعون أسباب الضلالة ويهيئون أسباب الهداية. أما القول بأن المعنى هو الرعاية والإحسان فقط؛ فليس هذا مما يدل عليه النص، ولا هو من المعقول.

والأسلوب الذي تكلم به النبي يدل على عظيم شأن أهل البيت في تحقيق العصمة من الضلالة، فقد وصف أهل البيت بنفس صفة كتاب الله وفي لفظ واحد ((الثقلين)) كما أنه جمع بينهما في لفظ واحد يشير إلى المفرد ((به)) وكأنهما شيء واحد، مما يعني الحرص عليهم كالحرص على الكتاب، وهذا يعني أنه لا عصمة لهذه الأمة من الضلالة، ولا استقامة لأمورها على ما أراد رب العالمين، إلا بالتمسك بأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم مع الكتاب. فوجب أن نعرف: من هم أهل البيت هنا؟ وما هي حقيقة التمسك بهم؟ الذي هو موضوع هذا الكتاب.

وليس إثبات هذه المعاني حكم بأنها كلها المراد بالحديث، فالمنهج القويم يوجب أن نثبت جميع المعاني التي يمكن أن تُفهم

من الحديث، ثم نعرضها على أحكام الشرع لنتبين ما يتوافق منها معه وما لا يتوافق. وهو ما سأبينه مع الموضوع التالي.

دلالة حديث الثقلين عند أهل السنة

إن حديث الثقلين (الكتاب والعترة) ثابت لا ريب فيه، قد يصل إلى حد التواتر، وما فيه من علم هو أمر بَيّن ملزم أيضاً لا ريب فيه، هذا كما سبق وبينت، إلا أن علماء أهل السنة منهم من تردد فيه إثباتاً ودلالة، ولكن لقهرية العلم وكونهم إنما يريدون مرضاة الله؛ فقد انتهى الأمر عندهم إلى الإقرار بصحة الحديث وإثبات إمامة لأهل البيت لا تتعارض مع عدالة الصحابة، إذ إن الحفاظ على عدالة الصحابة حفاظاً على الدين كله؛ هو ما كان سبباً في ترددهم هذا. وقد قال علماء أهل السنة بأن الحديث يثبت لأهل البيت الإمامة العلمية التي هي حجية إجماعهم، وقلة قليلة قالوا بالإمامة التي هي ولاية الأمر.

ابن تيمية: أراد ابن تيمية أولاً أن يدفع بضعف رواية الكتاب والعترة، إلا أنه عاد وفي نفس الصفحة وأقر حكماً شرعياً لأهل البيت مبنياً على رواية الكتاب والعترة، مما يدل على إقراره بصحة الحديث ودلالته على إمامة أهل البيت، وقد اختار الإمامة العلمية خاصة.

قال ابن تيمية في كتابه منهاج السنة ج7ص394 في رده على احتجاج ابن المطهر على إمامة علي بحديث الثقلين: (الجواب من وجوه: أحدها: وأما قوله: ((وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)). وقد سُئل عنه أحمد بن حنبل فضعفه

وضعفه غير واحد من أهل العلم، وقالوا لا يصح. وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل البيت كلهم لا يجتمعون على ضلالة. قالوا: ونحن نقول بذلك، كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره.

الوجه الثاني – يواصل ابن تيمية -: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عن عترته: إنها والكتاب لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وهو الصادق المصدوق، فيدل على أن إجماع العترة حجة، وهذا قول طائفة من أصحابنا، وذكره القاضي في المعتمد. لكن العترة هم بنو هاشم كلهم... وعلي وحده ليس هو العترة. يبين ذلك أن علماء العترة – كابن عباس وغيره – لم يكونوا يوجبون اتِّباع علي في كل قوله، ولا كان علي يوجب على الناس طاعته في كل ما يفتي به.)

أقول: فقد أثبت ابن تيمية هنا أن طائفة من علماء مذهبه ومنهم القاضي أبو يعلى هم على القول بحجية إجماع أهل البيت لدليل حديث الكتاب والعترة، كما أنه عبّر عن نفسه بأن الحديث يفيد حجية إجماعهم. وجاء في كتاب: "مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية" طبعة الملك فهد ج28 ص493 ضمن رده على سؤال حول الرافضة الإمامية: هل يجب قتالهم ويُكَفّرون باعتقادهم؟ فعدد في رده فضائل أهل البيت وما توجبه النصوص في حقهم، فقال: (وقد تنازع أصحاب الإمام أحمد وغيرهم في إجماع الخلفاء، وفي إجماع العترة هل هو حجة يجب اتباعها؟ والصحيح أن كليهما حجة. فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ)) وهذا حديث صحيح في السنن. وقال صلى الله عليه وسلم: ((إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)) رواه الترمذي وحسنه، وفيه نظر.)، وقال في منهاج السنة ج5

ص165، في بيانه لأصول مذهب الشيعة: (وأصّلوا أصلاً ثالثاً: وهو أن إجماع الرافضة هو إجماع العترة، وإجماع العترة معصوم. والمقدمة الأولى كاذبة بيقين، والثانية فيها نزاع)، فهو هنا يقول ليس فقط أن إجماع العترة حجة عند البعض كما هو عنده، ولكن أيضاً معصوم.

إبن حجر الهيتمي: قد قرر ابن حجر في كتابه الصواعق المحرقة صحة روايات التمسك بالكتاب والعترة، وهذا يعني أن العمل بها واجب بأمر الله. فما الذي يأمر به هذا الحديث في علم ابن حجر؟ من طبعة مكتبة فياض، مراجعة وإشراف الشيخ مصطفى العدوي، خرّج الأحاديث: الدكتور الشحات أحمد محمد، حقق النصوص: عادل شوشة، وهذه هي الطبعة التي أنقل منها، وتوجد طبعة أخرى من تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله التركي، الأستاذ بكلية أصول الدين بالرياض، وكامل محمد الخراط.

يقول الهيتمي ص432: (والحاصل: أن الحث وقع على التمسك بالكتاب وبالسنة، وبالعلماء بهما من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة)، وقال ص433، 434: (تنبيه: سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن وعترته ثقلين؛ لأن الثقل كل نفيس خطير مصون، وهذان كذلك، إذ كل منهما معدن للعلوم اللدنية والأسرار والحكم العلية، والأحكام الشرعية؛ ولذا حث صلى الله عليه وسلم على الاقتداء والتمسك بهم والتعلم منهم، وقال: ((الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت)).

وقيل: سميا ثقلين؛ لثقل وجوب رعاية حقوقهما، ثم الذين وقع الحث عليهم منهم إنما هم العارفون بكتاب الله وسنة رسوله، إذ هم الذين لا يفارقون الكتاب إلى الحوض، ويؤيده الخبر السابق ((ولا

تعلموهم فإنهم أعلم منكم)). وتميزوا بذلك عن بقية العلماء؛ لأن الله تعالى أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وشَرّفهم بالكرامات الباهرة والمزايا المتكاثرة، وقد مر بعضها، وسيأتي الخبر الذي في قريش: ((تعلموا منهم فإنهم أعلم منكم)) فإذا ثبت هذا لعموم قريش فأهل البيت منهم أولى منهم بذلك، إذ امتازوا عنهم بخصوصيات لا يشاركهم فيها بقية قريش). فهذا معناه أن الذي فهمه الهيتمي من الحديث هو أنه يأمر بإمامة أهل البيت، إلا أنه قال بأنها الإمامة العلمية. وأنبه على أن المسئولين عن إخراج الكتاب هم أيضاً يقولون بذلك، لأنهم لم يعلقوا برفض أيٍ من كلامه أو تعديله.

السخاوي: كتاب "إستجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف"، الكتاب تحقيق ودراسة خالد بن أحمد الصمي بابطين، وذلك كرسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، فالمسئولية العلمية تشمل الباحث صاحب الرسالة وكذلك كل من ساهم في إخراجها من المشرف والمناقشين، بل القسم والكلية والجامعة، ذلك أنهم لن يسمحوا بإخراج علم يتعارض مع الدين عندهم ويتسبب في تحريف العقيدة أو الشريعة.

قال السخاوي ص367 بعد أن ذكر مجموعة من الأحاديث في فضائل أهل البيت وذكر بعض روايات حديث الثقلين الكتاب والعترة: (وهذه إشارة إلى شيء من فوائد هذا الحديث: فالثقلان – وهما كما تقدم – كتاب الله، والعترة الطيبة؛ إنما سماهما بذلك إعظاماً لقدرهما، وتفخيماً لشأنهما؛ فإنه يقال لكل شيء خطير نفيس: ثقيل.

وايضاً فلأن الأخذ بهما، والعمل بهما ثقيل. ومنه قوله تعالى: ((سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً)) المزمل5؛ أي له وزن وقدر، أو لأنه

لا يؤدى إلا بتكلف ما يُثْقِل. وكذا قيل للجن والإنس الثقلان؛ لكونهما قطان الأرض، وفُضِّلا على سائر الحيوان. وناهيك بهذا الحديث العظيم فخراً لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن قوله صلى الله عليه وسلم ((أنظروا كيف تخلفوني فيهما))، و((أوصيكم بعترتي خيراً))، و((أذكركم الله في أهل بيتي)) على اختلاف الألفاظ التي أوردتها؛ تتضمن الحث على المودة لهم، والإحسان إليهم، والمحافظة بهم، واحترامهم وإكرامهم.. إلى أن قال.. وكذا يتضمن تقديم المتأهل منهم للولايات على غيره)، وهذا تصريح منه بأن عامة أحاديث فضل آل البيت، وخاصة حديث الثقلين، حتى رواياته التي يستند إليها البعض في صرف الإمامة عن أهل البيت؛ تفيد الحكم بالإمامة لهم التي هي ولاية الأمر وليس الإمامة العلمية، فكيف بأحاديث التمسك بهم والأخذ بهم مع الكتاب وأنهم مع الكتاب خليفتان على الأمة وأنهما لن يفترقا حتى يردا على النبي الحوض.

ويقول الأستاذ خالد محقق الكتاب: (لدي ههنا أربعة تعليقات حول حديث ((الثقلين))، أود أن أختم بها تخريجه، فأقول مستعيناً بالله تعالى:

التعليق الثاني: أن الثقل الأصغر (العترة الطاهرة – أهل البيت) الذي أمِرنا بالتمسك به؛ هم العلماء منهم خاصة دون من سواهم. يتابع المحقق – قال الحكيم **الترمذي** في نوادر الأصول 164/1: وقوله صلى الله عليه وسلم: ((لن يفترقا حتى يردا علي الحوض))، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((ما إن أخذتم به لن تضلوا)) واقع على الأئمة منهم؛ السادة لا على غيرهم، وليس بالمسيء المخلط قدوة، وكائن منهم المخلطون والمسيئون؛ لأنهم لم يَعْروا من شهوات الآدميين، ولا عُصموا عصمة النبيين. وكذلك كتاب الله تعالى من قبل، ما منه ناسخ ومنسوخ، فكما

ارتفع الحكم بالمنسوخ منه، كذلك ارتفعت القدوة بالمخذولين منهم؛ وإنما يلزمنا الاقتداء بالفقهاء العلماء منهم بالفقه والعلم الذي ضَمّنه اللهُ بين أحشائهم، لا بالأصل والعنصر. فإنما يلي الأمر منا من فهم عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم ما يهم الحاجة إليه من العلم في أمر شريعته.... إلى أن قال رحمه الله تعالى: وإنما أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما نرى إليهم؛ لأن العنصر إذا طاب كان مُعيناً لهم على فهم ما يُحتاج إليه، وطيب العنصر يؤدي إلى محاسن الأخلاق، ومحاسن الأخلاق تؤدي إلى صفاء القلب ونزاهته، وإذا نزه القلب وصفا كان النور أعظم، وأشرق الصدر بنوره، فكان ذلك عوناً له على درك ما به الحاجة إليه من شريعته). انتهى كلام الترمذي.

يضيف الأستاذ خالد في تعليقه: (وقال العلامة **السمهودي** رحمه الله تعالى، وهو من علماء أهل البيت ممن عاصر المؤلف ت911 هجرية في كتابه جواهر العقدين في فضل الشرفين ص243 ما نصه: {الذي وقع الحث على التمسك بهم من أهل البيت النبوي والعترة الطاهرة؛ هم العلماء بكتاب الله عز وجل، إذ لا يحث صلى الله عليه وآله وسلم على التمسك بغيرهم، وهم الذين لا يقع بينهم وبين الكتاب افتراق حتى يردوا على الحوض....} إلخ كلامه. أعاده في كتابه الجوهر الشفاف في فضائل الأشراف – مخطوط.

وفي هذا السياق يقول ملا علي قاري رحمه الله تعالى في {مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح} 531/10: (أقول: الأظهر هو أن أهل البيت غالباً يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم منهم، المطلعون على سيرته، الواقفون على طريقته، العارفون بحكمه وحكمته.

وبهذا يصلح أن يكونوا مقابلاً لكتاب الله سبحانه وتعالى كما قال: ((وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ)) الجمعة 2). ووافقه الشيخ **الألباني** في السلسلة الصحيحة 360/4، 361 وزاد - رحمه الله - معقباً: (قلت: والحاصل أن ذكر أهل البيت في مقابل القرآن في هذا الحديث كذكر سنة الخلفاء الراشدين مع سنته صلى الله عليه وسلم في قوله: ((فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين)). انتهى تعليق المحقق.

وفي كتاب الجامع الكبير للترمذي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وسعيد اللحام، ج6ص335 أورد الترمذي حديث الثقلين ((ما إن أخذتم به لن تضلوا))، قال المحققان في التعليق: قال **السندي**: في تفسير ((عترتي)) كأنه صلى الله عليه وسلم جعلهم قائمين مقامه، فكما كان في حياته القرآن والنبي، كذلك بعده: القرآن وأهل بيته، لكن قيامهم مقامه في وجوب المحبة والمراعاة والإحسان لا في العمل بأقوالهم وآرائهم، بل المرجع في العمل: الكتاب والسنة).

وقال المناوي في كتابه فيض القدير شرح الجامع الصغير؛ في شرحه لحديث الثقلين والذي ورد بنص ((إني تارك فيكم خليفتين..)): (يعني إن ائتمرتم بأوامر كتابه وانتهيتم بنواهيه واهتديتم بهدي عترتي واقتديتم بسيرتهم اهتديتم فلم تضلوا. {وإنهما} أي والحال أنهما، وفي رواية إن اللطيف أخبرني أنهما {لن يفترقا} أي الكتاب والعترة، أي يستمرا متلازمين {حتى يردا علي الحوض} أي الكوثر يوم القيامة، زاد في رواية كهاتين. وأشار بأصبعيه، وفي هذا مع قوله أولاً إني تارك فيكم؛ تلويح بل تصريح بأنهما كتوأمين خلفهما ووصي أمته بحسن معاملتهما وإيثار حقهما على أنفسهم، واستمساك بهما في الدين، أما الكتاب فلأنه معدن العلوم الدينية والأسرار والحكم الشرعية وكنوز

الحقائق وخفايا الدقائق، وأما العترة؛ فلأن العنصر إذا طاب أعان على فهم الدين، فطيب العنصر يؤدي إلى حسن الأخلاق، ومحاسنها تؤدي إلى صفاء القلب ونزاهته وطهارته.)

دلالة حديث الثقلين عند الشيعة

وأنقل هنا من كتاب (نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار تأليف علي الحسيني الميلاني) أحد علماء الشيعة، وهو اختصار لكتاب (عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار تأليف حامد حسين اللكهنوي) الجزء الثاني المخصص لحديث الثقلين، وجاء فيه من 247: 270(بالنص باختصار):

1- إن هذا الحديث مفاده وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام في جميع الأقوال والأفعال والأحكام والاعتقادات، وظاهر أن هذا الشأن بهذه الحيثية لا يُتصور إلا لمن حاز الزعامة الكبرى ونال الإمامة العظمى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

2- إن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اتِّباع أهل بيته والاقتداء بهم كاتباع القرآن والائتمار بأوامره والانتهاء عن نواهيه في الوجوب واللزوم. ولقد أتم صلى الله عليه وآله الحجة في ذلك بأكمل وجه، ومن الواضح أن من كان الاقتداء به بعد رسول الله صلى الله عليه وآله كالاقتداء بالقرآن لا يكون إلا خليفة وإماماً.

6- إن من ألفاظ حديث الثقلين قوله صلى الله عليه وآله: ((إني تركت فيكم ما إن أخذتم به..)) وهو أيضاً يفيد وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام. ومن المعلوم أن الأخذ معناه الاقتداء والعمل،

كالتمسك والاعتصام، قال القاري: (والمراد بالأخذ بهم التمسك بمحبتهم ومحافظة حرمتهم والعمل بروايتهم والاعتماد على مقالتهم)، وقال الشهاب الخفاجي: (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((ما إن أخذتم به)) أي تمسكتم وعملتم واتبعتموه).

14- إن حديث الثقلين يدل على عصمة أهل البيت عليهم الصلاة والسلام.

15- إن حديث الثقلين يدل على أعلمية أهل البيت عليهم السلام.

كتاب آخر من كتب الشيعة نتعرف من خلاله على فهم الشيعة لحديث الثقلين، وما يعتقدونه في أئمتهم على أساس من هذا الحديث: هو كتاب " حديث الثقلين؛ ومقامات أهل البيت عليهم السلام ". تأليف الشيخ أحمد الماحوزي. ويضيف صراحة إلى ما قرره الكتاب السابق، أن أهل البيت يوحَى إليهم، وأن الله أعطاهم القدرة على التصرف في الكون.

يقول ص106: (فالأئمة من أبناء الرسول صلى الله عليه وسلم هم الذين يخبرون عن الله عز وجل مراده من كتابه على يقين وبصيرة، فتفسيرهم لكتاب الله عز وجل ليس على غرار تفسير المفسرين، الذين قد يصيبون الرأي وقد يخطئون، بل تفسيرهم للكتاب لأنهم المستحفظون له والمتحققون به، فلا يفارقون الكتاب ولا يفارقهم وبخلاف غيرهم ممن يزعم ويتوهم أنه مفسر للقرآن الكريم، وهذا هو مقتضى قوله تعالى: ((لَا يَمَسُّهُ إِلَّا المُطَهَّرُونَ))، والمطهرون هم أهل البيت عليهم السلام، وأن هذه الآية ما هي إلا صياغة قرآنية وبيان عن حديث الثقلين.) وهذا قول صريح بالوحي. ويقول ص108: (قال الشيخ الصدوق قدس سره: فوجب أن الكتاب لا يزال معه من العترة من يعرف التنزيل والتأويل

علماً يقينياً يخبر عن مراد الله عز وجل كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله، يخبر عن المراد ولا يكون معرفته بتأويل الكتاب استنباطاً ولا استخراجاً كما لم تكن معرفة الرسول صلى الله عليه وآله بذلك استخراجاً ولا استنباطاً ولا استدلالاً ولا علماً تجوز عليه اللغة وتجري عليه المخاطبة.... فإنه يجب علينا أن نعتقد أن الكتاب لا يخلو من مقرون به من عترة الرسول صلى الله عليه وآله يعرف التأويل والتنزيل إذ الحديث يوجب ذلك.)، وقال ص120: (فالخلاصة: أن حديث الثقلين بشهادة القرآن الكريم وقوله تعالى: ((إنه لقرآن كريم. في كتاب مكنون. لا يمسه إلا المطهرون)) يدل على عصمة أهل البيت، وأن حقائق القرآن الكريم لا يدركها إلا هم عليهم السلام...) ويقول ص130 تحت عنوان: حديث الثقلين والعلم بالغيب: (وعليه: ففي القرآن الكريم جميع ما يحتاج إليه البشر لصلاح دينهم ودنياهم وآخرتهم، كما أن فيه علم ما كان وما يكون وما هو كائن إلى يوم القيامة، وفيه أحصى الله تعالى كل شيء ((مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ))، وقال ((تِبْيَانَاً لِكُلِّ شَيْءٍ)). فالقرآن الكريم بدلالة هذه الآيات الواضحات المحكمات التي لا لبس ولا تشابه فيها حاوٍ لجميع العلوم وبيان لجميع الحقائق، إلا أن هذه العلوم لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم. والراسخون في العلم ليس إلا علي والأئمة من ولده عليهم السلام.) وفي ص138 عنوان: حديث الثقلين والتصرف في عالم الوجود، قال ص139: (حقيقة الولاية التكوينية: فالولاية التكوينية بمعنى السلطنة والقدرة الواقعية على التصرف والتأثير في الأشياء، ولكن لا على نحو الاستقلال... ص141: ولا ريب أن آصف بن برخيا وَصِيَّ سليمان عليهما السلام قد تجاوزت سلطنته وقدرته على النحو المتعارف، ومنشأ هذه القوة والقدرة كما هو صريح الآية الكريمة؛ علمه ببعض الكتاب ((قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْ الكِتَابِ)) وكان عنده علم ببعض

حروف الاسم الأعظم على ما في الروايات التي رواها علماء الإسلام قاطبة. وعليه: فمن تحقق بالاسم الأعظم وعلم ببعض حروفه ومراتبه، وصل إلى مقام ((كُنْ فَيَكُونُ))، ولا ريب أن الاسم الأعظم بحروفه مكنون في آيات الذكر الحكيم، لا يهتدي إليه ولا يعرفه ولا يتحقق به إلا المطهرون الراسخون في العلم الذين عندهم علم الكتاب، المشار إليهم بقوله تعالى ((لَا يَمَسُّهُ إِلَّا المُطَهَّرُونَ)). وحينما تُسأل من هؤلاء الذين عندهم علم الكتاب؟ فالجواب: هم من جعلهم الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله قرناء القرآن الكريم، وهم الذين لا يفارقهم القرآن ولا يفارقونه في جميع مراتب الوجود – كما نَصَّ حديث الثقلين –وهم علي وفاطمة والحسن والحسين والتسعة من صلب الحسين، فالولاية التكوينية بأرقى درجاتها المتصورة ثابتة على نحو القطع واليقين لأهل بيت النبوة عليهم السلام). انتهى

نقد معتقدات أهل السنة والشيعة

في حديث الثقلين

وهكذا تعددت المعاني المستفادة من حديث الثقلين، باختلافاتها بين أهل السنة والشيعة. فما هو المنهج الحق لمعرفة المعنى المراد من رسول الله صلى الله عليه وسلم والفصل بين المتخالفين؟، خاصة أن المعاني التي أقروها منها ما يُماس العقيدة كما هو عند أهل السنة، ومنها ما يشتبك معها كما هو عند الشيعة.

كما سبق بيانه تحت عنوان دلالة حديث الثقلين؛ فإن المنهج الحق هو إثبات كل المعاني الظاهرة في النص، التي تفيدها اللغة أو ما ذهب إليه المختلفون عليه، ثم عرضها على الأصول العلمية المتفق عليها لنتبين ما يتعارض منها مع العقيدة فننفيه وما لا يتعارض فنثبته.

لقد استوعَبَت الأقوالُ السابقة عند السنة والشيعة كل المعاني التي يمكن أن تُفهم من النص، فعند أهل السنة: 1- أهل البيت هم القدوة في العلم، إجماعهم حجة، وقال البعض أن إجماعهم معصوم، والهداية في الاقتداء بهم. 2- أهل البيت أحق بولاية أمر المسلمين من بعد الرسول صلى الله عليه وسلم. 3- لأهل البيت مزيد التوقير والرعاية والإحسان.

وعند الشيعة: 1- لهم ولاية الأمر. 2- هم معصومون. 3- لهم المرجعية العلمية.

أولاً: المعاني التي لا تتعارض مع العقيدة:

1- أهل البيت الثقل الأصغر لهم ولاية الأمر من بعد النبي.

2- لهم الرعاية والإحسان ومزيد الاحترام والتوقير.

ثانياً: المعاني التي تتعارض مع العقيدة وبيان ذلك:

1- المرجعية العلمية لأهل البيت عند أهل السنة والشيعة.

2- العصمة عند أهل السنة والشيعة.

2- الوحي والولاية التكوينية عند الشيعة.

مناقشة المعاني المبطلة لحجية إجماع أهل البيت وعصمتهم:

إن القول بحجية إجماع أهل البيت عند أهل السنة وعصمتهم عند الشيعة يصطدم بإشكالات كثيرة شرعية ومعارضات عقلية:

1- اليقين بأن ما أجمع عليه أهل البيت مطابق للحكم عند الله، يعني أنه بإلهام من الله، فالعصمة من الله، وهم فئة معينة من الناس قد اختصهم الله بخصائص لا تجوز لغيرهم، وهذا يخالف العقيدة ولا يقره الإسلام.

2- لم يجمع أهل السنة على حجية إجماع أهل البيت، وقد تبين ذلك عند عرض رأي ابن تيمية، مما يعني أن الدليل الذي استند إليه القائلون به غير بَيّن ولا مُلزِم، فهذا يعني أن يُسنَد الأمر إلى غير أهله، فيكون هذا إقرار للضلالة من حيث أرادوا الهداية. 3-

3- أهل السنة لم يجتمعوا على تعريف أهل البيت، فالموضوع كله عندهم قائم على أصول واهية، كما الشيعة أيضاً.

فإذا أسند أمر الحكم الشرعي إلى من ليس من أهل البيت؛ على عقيدة عصمة إجماعهم؛ أشبه ذلك من قال الله فيهم ((اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ وَالمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهاً وَحِداً لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ)) التوبة 31، إذ إن كلمتهم إذا أجمعوا هي كلمة الله، فتقع الضلالة.

في تفسير ابن كثير باختصار: (روى أحمد والترمذي وابن جرير من طرق عن عدي بن حاتم؛ أنه جاءَ النبيَ صلى الله عليه وسلم وفي عنقه صليب، فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الآية: ((اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ))، فقال عدي: إنهم لم يعبدوهم. فقال النبي {بلى، إنهم حرّموا عليهم الحلال، وأحلوا لهم الحرام، فاتبعوهم، فذلك عبادتهم}. وهكذا قال حذيفة بن اليمان، وعبدالله بن عباس، وغيرهما.) انتهى كلام ابن كثير، والحديث موجود أيضاً عند الشيعة، فقد جاء في كتاب الكافي للكليني ج1 باب التقليد ح1: (.. عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: ((اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللهِ)) فقال: أما والله ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعوهم ما أجابوهم، ولكن أحلوا لهم حراماً، وحرموا عليهم حلالاً فعبدوهم من حيث لا يشعرون).

4- إن القول بحجية إجماع أهل البيت يعني ضرورة المرجع المعصوم بديلاً من بعد النبي لنجتنب الضلالة، وقد جعله الله لنا في إجماع أهل البيت، ولكن لم يُلزم الدين الصحابة بالحكم الواحد للمرجع المعصوم بالوحي وهو النبي، إذ أقر تعدد الاجتهاد، فكيف يُلزم من جاء بعده صلى الله عليه وسلم، ولو أراد الله ذلك لجعل لنا إماماً معصوماً كما تدعيه الشيعة، أو لجعل في كل بلد إماماً

معصوماً أو نبياً على الحقيقة كما كان الشأن في آل إبراهيم، لصعوبة التواصل.

جاء في صحيح البخاري ح946 (عن ابن عمر، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم لنا لما رجع من الأحزاب: ((لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة)) فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرد منا ذلك، فذُكر للنبي صلى الله عليه وسلم، فلم يعنف واحداً منهم)، فلو كان الاختلاف ضلالة لجمعهم على حكم واحد.

5- إن إرادة الله أن يعصم الناس من الضلالة؛ ووقف ذلك على إجماع أهل البيت فقط يعني أن الله لم يهدنا على الحقيقة، فإجماع أهل البيت أمر عرضي قد لا يحدث إلى يوم القيامة، فنكون قد تمسكنا بأهل البيت كما أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن الله لم يرد لنا الهداية.

6- ماذا لو لم يكن من أهل البيت عالمٌ مجتهدٌ إلا فرداً واحداً، يجب على قولهم أن نعمل بقوله، فيكون إماماً فرداً معصوماً يوحى إليه يقيناً كما تدعيه الشيعة، وهذا مخالف للعقيدة.

7- إن جَعل العصمة من الضلالة؛ في إجماع أهل البيت والإلزام بذلك؛ يعني أنه لا بد من عرض كل المسائل التي تعرض للناس في دينهم على أهل البيت لنتبين رأيهم أولاً، وهذا مستحيل التحقق لكثرة مسائل الناس، ولبعد المسافات مما يجعل توصيل الأحكام إلى جميع الناس مستحيلاً.

8- إن القول بحجية إجماع أهل البيت يجعل القول بحجية إجماع الأمة لا قيمة له، إذ إنه في هذه الحالة يكون إجماع أهل البيت مقدماً على إجماع الأمة، لأنهم جزء منها، فلا ينعقد إجماع

الأمة بدونهم، فإذا أجمع أهل البيت وحدهم فإجماعهم مقدم على الجميع، وإذا أجمعت الأمة فإنما يعتبر هذا الإجماع لأنهم هم أجمعوا أولاً، فما قيمة القول بإجماع الأمة.

9- إن القول بحجية إجماع أهل البيت وأنهم المرجع العاصم من الضلالة؛ لا بد له من دليل معصوم في بيان من هم أهل البيت الذين ألزمنا الله بهم، لئلا يخرج الأمر إلى غير أهله فيضل الناس، والدليل المعصوم هو الكتاب والسنة شريطة عدم احتمالية التأويل والاختلاف، وإذ قد اختلف أهل السنة في تعريف من هم أهل البيت، ثم اختلفوا في القول بحجية أجماعهم يكون القول بحجية الإجماع باطل، بل وتعريفهم أيضاً لمن هم أهل البيت يكون باطلاً.

10- وهذا القول في التقديم العلمي لأهل البيت الأئمة عند الشيعة هو لكونهم معصومين يوحى إليهم في معتقدهم الصريح، وهذا يصطدم بشكل مباشر مع العقيدة ويحكم لهم بالنبوة وهو ما صرح به المجلسي العالم الشيعي الكبير كما سيأتي، قال تعالى: ((مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ)) الأحزاب 40، وقال: ((عَالِمُ الغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدَاً 26 إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ)) الجن 26،27، وقال رسول الله لعلي: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا إنه لا نبي بعدي) صحيح مسلم، كذلك عند الشيعة في " الكافي " ج8 ص26 من خطبة الوسيلة. وسيأتي الرد على هذه المعتقدات بتفصيل أكثر عند إبطال معتقدات الشيعة في الأئمة.

أما عند أهل السنة فهم يرفضون هذه المعاني لتناقضها مع عقيدتهم، لذلك نجد العلماء يحاولون جاهدين إبعاد معنى حجية الإجماع وتقديم علماء أهل البيت على غيرهم عن أن يكون إلزاماً، فيجهدون أنفسهم في محاولات تبرير القول بحجية إجماع

أهل البيت. فإن السخاوي يثبت لآل البيت أحقية التقدم في الولايات، ولم يذكر حجية إجماعهم، إلا أنه لم يتعرض أيضاً لتفسير أن الصحابة لم يسندوا الإمامة إلى علي الذي هو من أهل الإمامة عنده. كذلك قول الترمذي الذي سبق ذكره هنا: (.. وإنما يلزمنا الاقتداء بالفقهاء والعلماء منهم بالفقه والعلم الذي ضمن الله تعالى بين أحشاءهم، لا بالأصل والعنصر... إلى أن قال... وإنما أشار رسول الله فيما نرى إليهم، لأن العنصر إذا طاب كان معيناً لهم على فهم ما يُحتاج إليه)، فقد حاول الترمذي تفسير الإلزام بعلماء أهل البيت بما يبعده عن القول بالوحي والعصمة، فالأمر بالفعل يحتاج إلى تفسير، ولكن إذا كان العطاء العلمي وتَكَشُّف معاني النصوص لعلماء أهل البيت خاصة؛ لطيب العنصر الذي يعين على الفهم، ألا يُعتبر ذلك عطاء من الله على سبيل القطع لهم مما يقارب معنى الوحي، فليس الوحي بالضرورة عن طريق الملك، ولكنه العطاء العلمي الخاص من الله لقوم دون قوم، كما أننا نرى من المنسوبين إلى ذرية النبي في كل الفرق، فلماذا لم يحفظهم طيب عنصرهم من هذا الضلال العلمي؟ وما القول إذا انتسب إليهم من ليس منهم وهو ليس بهذه الصفة؟ ولو كان الأمر مرتبطاً بطيب العنصر: ألا يعني هذا أنه يجب قصر الاجتهاد عليهم؟ فلماذا يصيبون في وقت ويخطئون في وقت آخر؟ لذلك أقول إن محاولة الترمذي هذه لتفسير الأمر بالإمامة العلمية على ما فهمه هو من طيب العنصر المعين على التحصيل، كان محاولة للبعد عن مظنة القول بالوحي والعصمة، ذلك الذي دفع إليه هو الخشية من مواجهة ما تؤدي إليه الحقيقة، من أن الإمامة المقصودة في الحديث هي الإمامة العامة ولاية الأمر، حيث يؤدي ذلك إلى الاصطدام بمشكلة عدالة الصحابة، بتهمة تعطيلهم أمر الله بإمامة أهل البيت، كونهم لم يسندوا الإمامة إلى علي منذ البداية. أما الهيتمي فإنه يثبت لهم الإمامة العلمية بدليل قول النبي:

((ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم))، وهذه الكلمة جاءت زيادة في إحدى روايات الطبراني لحديث الثقلين، وكذلك في مجمع الزوائد للهيثمي، أورده الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم 4914 وقال: وفي سنده حكيم بن جبير، وهو ضعيف). ويحاول ملا علي القاري تبرير الأمر بالتمسك بأهل البيت عِلماً، بأن أهل البيت هم أعلم بأحوال صاحب البيت، لذلك صَلح أن يكونوا مقابلاً للقرآن، ووافقه الألباني كما مر. إذاً الأمر عندهم يحتاج إلى التبرير، ولكن هذا التبرير الذي يستهدف الإبعاد عما لا تقره العقيدة، هو تبرير غير منطقي، إذ إن هذا لو صح في حق أهل البيت من الصحابة فهو لا يصح في حق أهل البيت بعدهم، فمن أين لهم التميز بالعلم الخاص بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا يتاح لغيرهم وقد بَعُد الزمن بينهم وبين النبي، ثم ما هو هذا الأمر الخطير الذي يعصم الأمة من الضلالة؛ وهو من شأن النبي في بيته فلم يُطلع عليه سائر الناس، ولو كان الأمر كذلك لكان أبو بكر وعمر وواثلة - محارم زوجاته - أولى من أهل البيت. فما هي إلا محاولة تبرير ما لم يقتنعوا هم أنفسهم به، وهو ما يوجب علينا الإلحاح بالسؤال حرصاً على سلامة العقيدة: لماذا الأمر بإمامة أهل البيت علمياً كما تدعون؟ هل لهم وحي خاص من الله؟، فتكون المسارعة إلى التبرير بما يبعد الأمر عن ذلك؛ حفاظاً على العقيدة بهذه التبريرات الواهية، كما حافظوا على عدالة الصحابة بصرف الإمامة عن الولاية الكبرى إلى ولاية العلم، أو القول بالاحترام والإحسان، وهو ما لا يتفق مع لغة الحديث، فلماذا أغفلوا معنى ولاية الأمر عن النص؟ هل لأنه لا يؤدي هذا المعنى؟ طبعاً لا، ولكن إرادة تبرئة الصحابة - الذين هم برآء بالفعل كما تبين هذه الدراسة - حفاظاً على الدين. ويزيد هذا المعنى تأكيداً؛ تفسير المناوي لرواية ((إني تارك فكم خليفتين)) بقوله (يعني إن ائتمرتم بأوامر كتابه وانتهيتم بنواهيه واهتديتم

بهدي عترتي واقتديتم بسيرتهم اهتديتم فلم تضلوا) فهو هنا يبعد عن ولاية الأمر رغم بيان اللفظ في ذلك، وحتى لو كان هذا عنده يعني الولاية العلمية، فما الذي يمنع الولاية العامة، أليست الولاية العامة أقرب إلى لفظ الخلافة؟ إن النص قاهر ولابد من إقرار ما فيه من علم، ولكن غياب الحقيقة الفاصلة في حالة التصادم هذه، هو ما أدي إلى هذا الوضع العلمي المرتبك. والحقيقة الفاصلة هي أن علياً ليس من أهل البيت المخصوصين بالإمامة؛ الذين هم العترة الثقل الأصغر الذرية المذكورين في الحديث، وبهذا يبرأ الصحابة من تهمة تعطيل أمر الله واغتصاب الإمامة من أهل البيت ممثلين في علي.

إن حجية الإجماع التي قال بها أهل السنة تؤدي إلى إثبات العصمة والوحي لأهل البيت؛ وهذا يتعارض مع العقيدة، ولو قالوا إنه علم يأتي بالتحصيل ولكن الله ميزهم في الخلقة بما يعينهم على التحصيل. فهذا غير منطقي، خاصة وأن أهل البيت قد توزعوا بين المذاهب، فأيهم نتبع؟، إن هذا التبرير الغير منطقي؛ قد ينجيهم فقط من القول بالوحي. هذا أمر بديهي، فلا معنى أن نحكم لعلماء أهل البيت مسبقاً إلى يوم القيامة بأنهم أعلم فيجب اتباعهم؛ إلا أنهم مؤيدون من الله بتوفيق خاص منعه الله عن غيرهم، هذا حتى لو قلنا أن الأمر هو التميز في الخلقة، فهذا يعني عطاء خاصاً من الله وليس من الطرق التقليدية المتاحة للجميع بالبحث والدراسة، وهذا تأباه العقيدة، إذ إن إضفاء إحدى صفات النبوة على أحد من الناس بعد النبي محمد صلى الله عليه وسلم يعتبر فساداً في العقيدة، فليس بالضرورة الوصف الكامل بالنبوة، فصفات النبوة كلها ممتنعة بعد النبي، وقولهم هذا يشبه ما أمر الله به نبيه موسى ((فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ، فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنَاً)) البقرة 60 ((فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أنْ اضْرِبْ بَعَصَاكَ

البَحْرَ، فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالْطَّوْدِ الْعَظِيمِ)) الشعراء 63، فما أمر الله به موسى عليه السلام هو سبب، ولكن النتيجة معجزة إلهية، وكذلك أن يكون تحصيل العلم المعتاد للناس سبباً في إصابة الحق كما هو عند الله؛ فهذا شيء غير معتاد، فيكون هذا العلم في الحقيقة من عند الله رغم السبب، فالنتيجة المجمع عليها من أهل البيت يقينية في الصواب، أما اجتهاد غيرهم فالنتيجة فيه ظنية، والقائلون بطيب العنصر نذَكِّرهم بأن الناس جميعاً هم أبناء آدم ثم نوح، وبنو إسرائيل أبناء كم من الأنبياء حتى إبراهيم؟

الخطأ في فهم معنى الضلالة في الحديث

وما هي حقيقة العصمة

قد تبين مما فات أن العصمة العلمية ليست هي المراد من النص، فلم يبق إلا ولاية الأمر، فتكون عصمة هذه الأمة من الضلالة بعد نبيها؛ في ولاية أهل بيته الأمر من بعده.

ولكن هل العصمة هي في ذات أهل البيت كولاة للأمر، بأن يكونوا معصومين في أعمالهم من الخطأ أو الخطيئة؟ ليس الأمر كذلك؛ لمخالفة ذلك للعقيدة أيضاً، إن أهل البيت هنا بما هم أئمة فإنهم يمثلون وحدة المسلمين في جماعة واحدة لها إمام واحد، إن العصمة في حقيقة الأمر هي في الدولة القائمة على الأسس التي أمر الله بها؛ وأولها إمامة أهل بيت النبي، وعلى رأس ذلك إحكام شأن الإمامة التي هي أساس استقرار الدولة التي هي حافظة للدين والدنيا، إن القوانين التي جعلها الله لإقامة الدولة هي عصمة لنظام الدولة من أن يدخله الفساد، وهذه الدولة التي قامت على هذه القوانين المعصومة هي عصمة للأمة من أن يدخلها الفساد، فالقوانين عصمة للدولة والدولة عصمة للأمة، وكل ذلك هو في شأن الدين الذي يقر العبودية لله وحده لا شريك له، قال تعالى: ((وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا)) الآية 103 من سورة آل عمران، وعن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله عز وجل، حبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض))، سبق تخريجه.

قد يكون شأن أهل البيت في الدولة أن الناس لن تستقر لهم طاعة في شأن الحكم إلا إذا كان أئمتهم من آل بيت نبيهم، فهذا ينفي العصبيات كلها؛ قومية أو قبلية أو أسرية، وقد رأينا الصراعات كيف بدأت بعد موت النبي مباشرة من الأنصار ضد المهاجرين ثم من الأسرة الأموية ضد سائر أسر قريش. لقد جمع الله الناس على نبيه، ثم جمعهم على ذرية نبيه، وأياً كانت حكمة الله في إسناد ولاية أمر هذه الأمة إلى آل بيت النبي؛ فنحن مأمورون بالسمع والطاعة؛ أدركنا الحكمة أو لم ندرك، وهم خيرة هذه الأمة بما فضلهم الله واصطفاهم.

إن وحدة الدولة في الإسلام مطلب أساسي في عصمة الأمة من أن يدخل الفساد في دينهم، ومن أن تفسد دنياهم ويتسلط عليهم أعداؤهم ((وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ)) الأنفال46، فما كان الله ليقيم ديناً في الأرض ثم لا يبين للناس كيف يحفظون هذا الدين. وإن شاء الله سبحانه وتعالى سأعد كتاباً خاصاً في أحكام الدولة في الإسلام، وذلك من الكتاب والسنة، فالموضوع أكثر أحكامه في القرآن.

الصلاة والتبريك على النبي وآله بعد التشهد

كدليل على الإمامة وكونها للذرية

سبق وبينت أن آل بيت النبي ثلاثة بيوت بعضهم من بعض، فالبيت الأول: يشمل الجميع، وهم آل بيته بالمعنى الاجتماعي؛ أي القرابة من حيث الترابط في شئون الحياة؛ وهم بنو هاشم وبنو

المطلب. البيت الثاني: أهل آية التطهير، وهم مع النبي فاطمة وعلي والحسن والحسين. البيت الثالث: الثقل الأصغر الذين اختصهم الله بالإمامة من بعد النبي، وهم ذرية النبي: الحسن والحسين والصالحون من ذريتهم فقط، بالمواصفات التي يحددها الله. وكل ذلك بينته بالدليل الشرعي الذي لا يحتمل الاشتباه.

وهنا إن شاء الله سأتكلم بالتفصيل عن البيت الثالث، وأبين من خلال ذلك: 1- أن الإمامة لأهل البيت، كدليل ثان بعد حديث الثقلين. 2- أن أهل البيت المخصوصين بالإمامة هم ذرية النبي فقط. وذلك من طريق النص الشرعي القاطع، بعيداً عن الاختلاف الذي يؤدي إلى التضييع والتعطيل، فالنص موجود وبَيِّن وأقوال العلماء فيه وفيرة وشافية إن شاء الله، ولا اجتهاد مع النص.

والنص الذي يبين ذلك هو صيغة الصلاة على النبي وعلى آل بيته التي أمِرْنا بها في الصلاة بعد التشهد.

صيغ الصلاة على النبي وأهل بيته:

1- في الصحيحين: (قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد). ورد في البخاري برقم 4797 وفي مسلم برقم 406

2- في الصحيحين: (قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد)، في البخاري برقم 3369، وفي مسلم برقم 407 بزيادة (وعلى) بعد (محمد).

3- في النسائي: (.. فليقل: اللهم اجعل صلواتك وبركاتك على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد)، ضعفه ابن القيم في كتابه جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام، وضعفه الألباني وغيره، وحتى لو صح الحديث فلا خلاف، فذِكْر آل البيت فيها على البدل، لوجود نص مستقل مخصص.

إذاً فآل محمد هنا في نصوص السنة هم ذريته، الصفوة المختارة من أهل البيت في المستوى العام؛ ثم من أهل آية التطهير، وليس عليٌ منهم، فرواية الزوجات والذرية تُعد مفسرة لرواية الآل، أما الزوجات فمختلف في أنهن من أهل البيت العام فضلاً عن الخاص، ولو ثبت أنهن من أهل البيت في هذا المقام فهذا لا أثر له على ثبوت الإمامة للذرية، فالنص يجمعهم جميعاً ولكلٍ حكمه.

أما إثبات أن علياً ليس من الثقل الأصغر أهل الإمامة في نصوص الشيعة فقد مر ذلك بتفصيل.

معنى (اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد):

يوجد تعدد في الآراء، فمنها أنها الرحمة، والمغفرة، والبركة. وفي كتاب ابن القيم جلاء الأفهام ص220: ذكر البخاري في صحيحه عن أبي العالية قال: (صلاة الله على رسوله ثناؤه عليه عند الملائكة). وفيه ص231: (وقد قال ابن عباس رضي الله عنه: ((إِنَّ اللهَ وِمَلَائِكَتَهُ يُصَلّونَ عَلَى النَّبِيِّ)) الأحزاب56 قال: يباركون عليه)، قال المحقق: علقه البخاري في صحيحه، ووصله ابن جرير من علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، ونسبه السيوطي في الدر المنثور لابن المنذر وابن ابي حاتم وابن مردويه). وقال ابن

القيم ص231: (وهذا لا ينافي تفسيرها بالثناء وإرادة التكريم والتعظيم؛ فإن التبريك من الله تعالى يتضمن ذلك، ولهذا قرن بين الصلاة عليه والتبريك عليه) فالثناء على الخيرية، والخيرية من الله.

معنى (وبارك على محمد وعلى آل محمد):

في "جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام" لابن القيم ص363 قال في تفسير معنى البركة: (وحقيقتها الثبوت واللزوم والاستقرار.)، وقال: (والبركة: النماء والزيادة).

أقول: وإن أعظم بركات الله على عباده هي إعطاء أسباب الهداية، قال تعالى: ((تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرَاً)) الفرقان1، فقد بارك الله على آل إبراهيم بأن جعل فيهم الكتاب، وجعلهم هم أنفسهم بركة على الناس بأن جعل الهداية بالكتاب من طريقهم؛ إذ جعلهم الأئمة به، وهكذا الأمر في آل محمد إذ قرنهم بكتابه، وضَمِن عدم افتراقهما إلى أن يردا على النبي الحوض يوم القيامة، وأمر بالتمسك بهما طلباً للحفظ من الضلالة.

وإثبات الإمامة لأهل البيت في نَصِّ الصلاة على النبي وآله يأتي من بيان أمرين: 1- الدعاء يعني طلب التشبيه بآل إبراهيم فيما آتاهم الله إياه من قبل. 2- أن ما آتاه الله آل إبراهيم هو الإمامة في ذرية إبراهيم.

- (كما) تعني طلب التشبيه بآل إبراهيم:

(الكاف) حرف جر يفيد التشبيه و(ما) مصدرية، والمعنى: صل... كما صليت: أي (صلاة كصلاتك). بارك... كما باركت:

أي (مباركة كمباركتك). وقيل (الكاف) تعليلية، أي: كما أنك صليت وباركت على آل إبراهيم فصل وبارك أيضاً على محمد وعلى آل محمد.

والتشبيه بآل إبراهيم، إما في أصل الصلاة وإما في نوع العطاء. أما في أصل الصلاة فيكون المطلوب هو لآل محمد خاصة، ذلك لأننا إنما نصلى على محمد بأمر من الله تشبهاً به وبالملائكة سبحانه وتعالى، قال تعالى: ((إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلّونَ عَلَى النَبِيِّ، يَاأَيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا صَلّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمَاً)) الأحزاب 56، فيكون المعنى هو: اللهم صل على محمد – وتم الكلام ثم يبدأ جملة جديدة، هي – وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم...، وهذا قد ذكره إبن القيم في كتابه جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام ص342 من طبعة دار ابن الجوزي تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، منسوباً للشافعي ضمن قضية كون محمد أعظم من إبراهيم، فكيف نطلب له التشبيه بإبراهيم، وقد رد ابن القيم هذا القول وكذّب أن يكون للشافعي لركاكته ولورود روايات؛ فيها: ((اللهم صل على محمد كما صليت على آل إبراهيم))، وقال ابن القيم: (وأيضاً فإنه لا يصح من جهة العربية؛ فإن العامل إذا ذكِر معموله وعُطف عليه غيره ثم قُيد بظرف أو جار ومجرور أو مصدر أو صفة مصدر؛ كان ذلك راجعاً إلى المعمول وما عُطف عليه، هذا الذي لا تحتمل العربية غيره) وقد قال ص350: ({ كما صليت على آل إبراهيم } صفة لمصدر محذوف، وتقديره صلاة مثل صلاتك على آل إبراهيم، وهذا الكلام حقيقته أن تكون الصلاة مماثلة للصلاة المشبهة بها، فلا يُعدل عن حقيقة الكلام ووجهه)، وفي جميع الحالات فإن التشبيه بالعطاء الذي لآل إبراهيم هو المطلوب لآل محمد.

أما إذا قلنا إن الكاف تعليلية، ولكون الله يصلي بالفعل على نبيّه، فيكون المعنى (اللهم كما إنك قد صليت وباركت على آل إبراهيم مع إبراهيم، فصل وبارك على آلي معي أيضاً) وفي هذه الحالة يكون المعنى هو طلب التشبيه في الصلاة لآل محمد بمحمد صلى الله عليه وسلم، فكما أن صلاة الله وبركته على آل إبراهيم مع إبراهيم جعلتهم أئمة من بعده فتكون صلاته وبركته على آل محمد مع محمد تجعلهم أئمة من بعده، وكلٌ حسب شريعته.

وقد قال الفيروزآبادي في كتابه الصِّلات والبِشَر في الصلاة على خير البشر ط1 دار الكتب العلمية ص101: (وأما قوله صلى الله عليه وسلم { قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم } أي: مثل صلاتك على إبراهيم وعلى آل إبراهيم) وفي نفس الصفحة ذكر قول القاضي عياض، فقال: (قال أبو الفضل القاضي عياض رحمه الله: أظهر الأقوال أن نبينا صلى الله عليه وسلم سأل ذلك لنفسه ولأهل بيته لتتم النعمة عليهم كما أتمها على إبراهيم وآله، وقيل: بل سأل ذلك لأمته، وقيل: بل ليبقى له ذلك دائماً إلى يوم القيامة، ويجعل له به لسان صدق في الآخرين كإبراهيم)، وتفسير الآل بالأمة ليس له أي وجه من العلم، ذلك لأن النبي قد فسر المقصود من آل البيت، وهذا يقطع كل التفسيرات الأخرى، خاصة وأن آل إبراهيم هم المقابل لآل محمد وهم ذريته كما بينها القرآن. وقد ذكر الفيروآبادي أقوالاً أخري لبعض العلماء، منهم النووي ص102 فقد ذكر عنه ثلاثة أقوال، أحدها القول المنسوب للشافعي السابق ذِكره، (وقال الشيخ أبو زكريا النووي بعد حكاية أقواله: المختار في الجواب ثلاثة أقوال: أحدها عن الشافعي رحمه الله تعالى، أن معناه: صل على محمد، وتم الكلام ثم استأنف وعلى آل محمد، أي: وصلِّ على آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل

إبراهيم، فالمسؤول لهم مثل إبراهيم وآله هم آل محمد صلى الله عليه وسلم لا نفسه. القول الثاني: معناه: اجعل لمحمد وآله صلاة منك كما جعلتها لإبراهيم وآله. فالمسؤول: المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها.

والثالث: أنه على ظاهره؛ والمراد: اجعل لمحمد وآله صلاة بمقدار الصلاة التي لإبراهيم وآله) قال الفيروزآبادي: (وزاده بسطاً أبو العباس القسطلاني فقال: شَبّه المجموع من النبي والآل بالمجموع من إبراهيم والآل..... قال: وقد ظهر لي أن التشبيه إنما وقع في العطاء). والواقع أنه لا خلاف من حيث نوعية العطاء في أن المطلوب هو المشابهة لآل محمد في أصل الصلاة التي كانت لآل إبراهيم، إذ يؤدي ذلك إلى طلب مشابهة آل محمد لمحمد في نوعية العطاء، كما كان العطاء لآل إبراهيم يشابه العطاء لإبراهيم. وعليه فإنه على جميع الأقوال تَثْبُت الإمامة لآل محمد، ولكن بلا نبوة أو ما يقاربها، فالإمامة لفظ مشترك، في أمة إبراهيم وآله هي النبوة، وفي أمة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وآله؛ الإمامة هي الخلافة للنبي شورى.

من هم آل إبراهيم وما هو العطاء الذي آتاهم الله إياه؟:

إن كلمة آل في اللغة لها معان متعددة في القواميس مبنية على الأسس الاجتماعية، أما فيما يخص الأنبياء فإن تعبير آل بيت النبي متعلق باعتبارات دينية يحددها الله وحده سبحانه وتعالى، ويصطفي الله لها من يشاء من آل بيت أنبيائه في المعنى العام أي القرابة. وقد بينت ذلك عند بحث تعريف من هم آل بيت النبي محمد صلى الله عليه وسلم بالدليل القاطع.

وآل إبراهيم كذلك، هم صفوة من الله في الاعتبارات الدينية، فيجب أن نتعرف عليهم من النص الذي يُذكرون فيه إذا أمكن ذلك، أو من النظر في كل النصوص التي يُذكر فيها آل بيت إبراهيم، قال تعالى: ((إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحَاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى العَالَمِينَ 33 ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ)) آل عمران.

وفي هذا النص المتعلق بالصلاة والبركة عليهم، نجد أن آل محمد هم خيرة مصطفاة لهذا المقام قد بينهم النبي صلى الله عليه وسلم، وهم الذرية والزوجات، مما يعني أن هذا المقام؛ وهو الصلاة والتبريك عليهم مع النبي هو مقام مختص بهم وحدهم لا يصلح أن يشترك معهم فيه من آل النبي أحد، ولهذا فلا بد أن يكون آل بيت إبراهيم المقابل لهم في هذا المقام كذلك هم الزوجات والذرية كمثل آل محمد صلى الله وسلم وبارك عليهم جميعاً، قال تعالى: ((رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ)) هود73. وهذا المقام هو مقام الإمامة من بعد النبي؛ التي هي للذرية فقط، فهذا ما نسأله لمحمد ولآل محمد تشبيهاً بما كان من قبل لإبراهيم ولآل إبراهيم.

بيان ما آتاه الله آل إبراهيم في القرآن:

قال تعالى:

((وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامَاً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّلِمِينَ)) البقرة124

((إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحَاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ (33) ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ)) آل عمران

((أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا)) النساء54

((وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ)) العنكبوت27

((وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحاً هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ (84) وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ (85) وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطاً ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ (86) وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ ۖ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (87) ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ (88)أُولَائِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ)) الأنعام84: 89

((وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ (72) وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا...)) الأنبياء 72: 73

((وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ (112) وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ...)) الصافات112: 113

((وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ (71) قَالَتْ يَا وَيْلَتَا ءأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ (72) قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ (73))) هود71: 73.

ويوجد شبه إجماع في كتب التفسير على أن بركة الله على آل إبراهيم هي أنه جعل النبوة فيهم؛ أي الإمامة، كما أنهم ذكروا كثرة الأبناء، كان ذلك في تفسيرهم للآية 113 من سورة

الصافات: ((وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ))، ومنها تفاسير: القرطبي، أبو حيان التوحيدي، النسفي، الخازن، الرازي، البغوي، الزمخشري، البيضاوي، القاسمي، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، الثعلبي، الهروي، الشيخ محمد أبو زهرة، التفسير القرآني للقرآن... وغيرها.

وبعض المفسرين قالوا بأن البركة هي كثرة الأولاد، كابن الجوزي، وبعضها لم يتعرض لتفسير ذلك أصلاً كالطبري وابن كثير. ويلاحَظ أن ابن الجوزي الذي فسر البركة بكثرة الأولاد، له موقف رافض لحديث الثقلين، قال الهيتمي في "الصواعق المحرقة" عن موقف ابن الجوزي من حديث الثقلين: (ولم يُصب ابن الجوزي في إيراده في العلل المتناهية) ص614.

وتفسير البركة بالنبوة هو ما يتفق مع ما جاء في القرآن، إذ إن ذلك هو ما امتن الله به عليهم كما ذكرته الآيات السابقة؛ من النبوة والكتب والإمامة، وهذا هو الأَوْلى أن يمتن الله به على عباده بما هو من شأنه، خاصة الأنبياء، ثم تأتي بعد ذلك كثرة العدد والأموال، كما قال تعالى: ((فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْراهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً)) النساء 54، وآل إبراهيم وإسحاق لم يكونوا بكثرة العدد التي تدعوا إلى طلب المشابهة بهم، فقد أقاموا في مصر مستعبدين، ثم تشتتوا في البلاد بعد سليمان، وطردهم النبي من المدينة، ثم كم هو عددهم اليوم، كما إنه ليس من المقنع أن يطلب ممتد الزمن المشابهة في العدد لمن انقطع زمنه، وكأنه يقول يا رب كمثل عدد آل إبراهيم وليس أكثر، رغم امتداد زمنه هو صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة.

أقوال علماء أهل السنة فيما آتاه الله آل إبراهيم وأمِرْنا أن نطلبه لمحمد وآل محمد:

قول ابن القيم في كتابه "جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام" الطبعة الثانية، دار ابن الجوزي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان.

وهذا الكتاب حاز شهرة لدى العلماء قديماً وحديثاً، وقد أثنوا عليه وأخذوا منه، مما يؤكد أن ما جاء فيه لا مخالفة شرعية فيه، ولو أثنى ابن القيم على كتاب لغيره فهي شهادة لها قدر كبير، فكيف والكتاب كتابه. كما أن المحققين لم يعلقوا على ما فيه، وهذا إقرار منهم به.

وللكتاب طبعات عديدة محققة، منها:

1- النسخة التي أنقل منها، دار ابن الجوزي - السعودية - تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان.

2- طبعة دار عالم الفوائد - مكة -، تحقيق زائد بن احمد النشيري، إشراف بكر بن عبدالله أبوزيد.

3- طبعة مكتبة المؤيد – الرياض – تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط.

4- طبعة مكتبة نزار مصطفي الباز – مكة المكرمة – تحقيق حازم القاضي.

جاء في طبعة مشهور بن حسن آل سلمان ص5: قال السخاوي في كتابه القول البديع ص259 بعد التعريف بعدة كتب في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم: (وفي الجملة فأحسنها وأكثرها فوائد {جلاء الأفهام}) وقال أيضاً في نفس الصفحة: (وهو جليل في معناه).

كذلك أخذ منه الفيروآبادي في كتابه الصِّلات والبِشَر في الصلاة على خير البشر.

- قال ابن القيم ص368: 374 في بيان ما هي حقيقة البركة على آل إبراهيم، وما هو المطلوب من الدعاء لمحمد ولآل محمد (باختصار):

(والمقصود الكلام على قوله: ((وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم)) فهذا الدعاء يتضمن إعطاءه من الخير ما أعطاه لآل إبراهيم، وإدامته، وثبوته له، ومضاعفته له، وزيادته، هذا حقيقة البركة... وذكر لنا في القرآن بركته على إسحاق منبهاً لنا على ما حصل في أولاده من نبوة موسى – عليه السلام – وغيره، وما أوتوه من الكتاب والعلم... ولما كان هذا البيت المبارك المطهر أشرف بيوت العالم على الإطلاق خصهم الله سبحانه منه بخصائص:

منها: أنه جعل فيه النبوة والكتاب، فلم يأت بعد إبراهيم – عليه السلام – نبي إلا من أهل بيته.

ومنها: أنه – سبحانه – جعلهم أئمة يهدون بأمره إلى يوم القيامة.

ومنها: أنه – سبحانه – جعل صاحب هذا البيت إماماً للعالمين، كما قال تعالى: ((وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامَاً)) البقرة124

ومنها: أن الله – سبحانه – أبقى عليهم لسان صدق، وثناء حسناً في العالم، فلا يُذكرون إلا بالثناء عليهم، والصلاة والسلام عليهم. ومنها: جعل أهل هذا البيت فرقاناً بين الناس، فالسعداء أتباعهم، ومحبوهم، ومن تولاهم، والأشقياء من أبغضهم،

وأعرض عنهم، وعاداهم، فالجنة لهم، ولأتباعهم، والنار لأعدائهم، ومخالفيهم.

ومنها: أنه – سبحانه – جعل ذكرهم مقروناً بذكره.

ومنها: أنه – سبحانه – جعل خلاص خلقه من شقاء الدنيا والآخرة على أيدي أهل هذا البيت.

ومنها: أن الله – سبحانه وتعالى – سد جميع الطرق بينه وبين العالمين، وأغلق دونهم الأبواب؛ فلم يفتح لأحد قط إلا من طريقهم وبابهم.

ومنها: أنه – سبحانه – مكن لهم في الأرض، واستخلفهم فيها، وأطاع لهم أهل الأرض ما لم يحصل لغيرهم.

ومنها: أنه – سبحانه – أيدهم، ونصرهم، وأظفرهم بأعدائه وأعدائهم بما لم يؤيد غيرهم.

ومنها: أنه – سبحانه – محا بهم من آثار أهل الضلال والشرك، ومن الآثار التي يبغضها ويمقتها ما لم يمحه بغيرهم.

ومنها: أنه – سبحانه – غرس لهم من المحبة، والإجلال، والتعظيم في قلوب العالمين ما لم يغرسه لغيرهم.

ومنها: أنه – سبحانه – جعل آثارهم في الأرض سبباً لبقاء العالم وحفظه، فلا يزال العالم باقياً ما بقيت آثارهم، فإذا ذهبت آثارهم من الأرض؛ فذاك أوان خراب العالم، قال الله تعالى: ((جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِيَامَاً لِلنَاسِ وَالشَّهْرَ الحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ)) المائدة 97، قال ابن عباس – رضي الله عنهما – في تفسيرها: (لو ترك الناس جلهم الحج؛ لوقعت السماء على الأرض)، وقال: (لو ترك الناس كلهم الحج؛ لما نُظروا)، وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم: أن في آخر الزمان يرفع الله بيته من

الأرض، وكلامه من المصاحف، وصدور الرجال؛ فلا يبقى له في الأرض بيت يُحج، ولا كلام يُتلى، فحينئذ يقرب خراب العالم، وهكذا الناس اليوم إنما قيامهم بقيام آثار نبيهم وشرائعه بينهم... وهذه الخصائص، وأضعاف أضعافها من آثار رحمة الله، وبركاته على أهل هذا البيت؛ فلهذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نطلب له من الله تعالى أن يبارك عليه وعلى آله كما بارك على هذا البيت – صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين -:

ومن بركات أهل هذا البيت: أنه سبحانه أظهر على أيديهم من بركات الدنيا والآخرة ما لم يظهره على أيدي أهل بيت غيرهم. ومن بركاتهم وخصائصهم: أن الله سبحانه أعطاهم من خصائصهم ما لم يعط غيرهم... ولما ذكر سبحانه هذا البيت وذريتهم؛ أخبر أن كلهم فضله على العالمين.

ومن خصائصهم وبركاتهم على أهل الأرض: أن الله – سبحانه – رفع العذاب العام عن أهل الأرض بهم وببعثتهم... وحق لأهل بيت هذا بعض فضائلهم وخصائصهم أن لا تزال الألسن رطبة بالصلاة عليهم، والسلام، والثناء، والتعظيم.) انتهي كلام ابن القيم. وهو مضمون ما جاء عنهم في القرآن.

وهذا لا يعنى أننا نطلب لأهل بيت النبي محمد النبوة، ولكن يكون لهم القيام مقام الأنبياء في أممهم، فهم الخلفاء من بعد النبي صلى الله عليه وسلم شورى، فلا نبوة بعد النبي ولا ما قاربها، ولكن إمامة لمن جمع الله بينهم وبين الكتاب وجعلهم سبباً مع الكتاب في الحفظ من الضلالة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله عز وجل وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض).

وهنا أضع سؤالاً أدين به الجميع؛ كيف لم يبحث العلماء ما جاء في هذا الكتاب في إطار موضوع الإمامة؛ والخلاف القائم بين الشيعة والسنة؟ وكيف لم يتوجه الناس إلى العلماء متسائلين عن حقيقة الأمر على ضوء من حكم هذا العلم الكبير ابن القيم؟ وهذا للشيعة أيضاً.

وقد وافق الكثير من العلماء ابن القيم في تفسيره هذا للصلاة على النبي وآل بيته، وأخذوا عنه تفسيره كما هو؛ في كتبهم في الموضوع.

قال **المقريزي** في كتابه " إمتاع الأسماع بما للنبي صلى الله عليه وسلم من الأحوال والأموال والحَفَدة والمتاع " تحقيق وتعليق محمد عبد الحميد النميسي، قدم له المرحوم الدكتور محمد جميل غازي عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، قال ص256 ج3: (واعلم أن قوله: ((وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم)) دعاء يتضمن إعطاء محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخير ما أعطاه الله سبحانه وتعالى لآل إبراهيم) ثم أورد في شرح ذلك نص ما ذكره ابن القيم في " جلاء الأفهام " بتفصيله، وأن البركة على آل إبراهيم هي: (ما حصل في أولاده من نبوة موسى وغيره، وما أوتوه من الكتاب والعلم) ص257.

والعلامة **الشيخ محمد بن علي الأثيوبي؛** المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة، فقد أخذ أيضاً في كتابه " شرح سنن النسائي – ذخيرة العقبى في شرح المجتبى " في تفسيره لحديث: ((اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم...)) أخذ أيضاً عن ابن القيم نفس تفسيره بنصه من كتابه "جلاء الأفهام".

وفي **موسوعة" نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم "** إعداد مجموعة من العلماء بإشراف الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد إمام وخطيب الحرم المكي وعبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن ملوح مؤسس ومدير دار الوسيلة للنشر والتوزيع، وقد نقلوا كتاب ابن القيم " جلاء الأفهام " بكامله تقريباً في موضوع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.

وهكذا فقد توافق العلماء قديماً وحديثاً على أن حديث الصلاة على النبي وآل بيته، يعني إعطاء النبي محمد وآله ما أعطاه الله من قبل لآل إبراهيم، وإن عطائه لآل إبراهيم هو الكتب والنبوة والإمامة والملك العظيم. فيكون المطلوب لآل محمد من شأن الأنبياء هو الإمامة والقيام في الناس بالكتاب خلافة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، كما كان الأمر في آل إبراهيم من بعده في ذريته نبوة.

- وهذا قول الفيروزآبادي:

من كتابه " الصِّلات والبِشَر في الصلاة على خير البشر ". والفيروزآبادي هو: الإمام شيخ الإسلام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة 817 هجرية (صاحب القاموس المحيط) وله كتب في تفسير القرآن وله شرح لصحيح البخاري، قال المحقق: (ومن جملة تلامذته: الحافظ ابن حجر والمقريزي والبرهان الحلبي). والطبعة التي أنقل منها هي الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية. والكتاب كما ذكر هو في مقدمته ص17 ملخص من عدة كتب منها كتاب ابن القيم جلاء الأفهام، وله آراؤه الخاصة في بعض المسائل.

وقد ذكرت قبلاً نقلاً عن هذا الكتاب أقوال بعض العلماء في أن الصلاة على النبي وعلى آل بيته المقصود بها طلب المشابهة لآل إبراهيم فيما أعطاهم الله من قبل، وهم الشافعي والنووي الذي كان يعرض الأقوال في زمنه، والقسطلاني، والقاضي عياض.

قال ص104 (((قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد)): أي من حيث إنك أعطيت آل إبراهيم النبوة تشريفاً لإبراهيم فظهرت نبوتهم بالتشريع، وقد قضيت أن لا شرع بعدي فصلِّ عليَّ وعلى آلي، بأن تجعل لهم مرتبة النبوة عندك وإن لم يشرعوا، فكان من كمال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ألحق آله بالأنبياء في الرتبة... وما علَّمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة عليه على هذه الصورة إلا بوحي من الله تعالى وبما أراه، وإن الدعوة في ذلك مجابة... فجعل الله الاجتهاد في هذه الأمة بمنزلة الوحي في أنبياء بني إسرائيل... فلآل محمد صلى الله عليه وسلم وهم المؤمنون العلماء مرتبة النبوة عند الله تعالى... فلا يُتخيل أن آل محمد صلى الله عليه وسلم هم أهل بيته خاصة، ليس هذا عند أهل اللغة ولا يعرف العرب ذلك، وإنما الآل خاصةُ الرجل وأحباؤه: بتخفيف الباء الموحدة، قال تعالى:((أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ)) غافر46).

ونأخذ من كلامه: أن صيغة الصلاة على النبي وآله تعطي للآل إمامة في الأمة ليست لغيرهم، توجب هذه الإمامة على غيرهم المتابعة لهم وتقديمهم، إلا أنه اختار أنها الإمامة العلمية، كما أنه يعد آل بيت النبي أنهم علماء الأمة جميعاً لأن القول بأنهم أهل بيته خاصة يخالف اللغة.

وتفسيرات الفيروزآبادي هذه تُعد مثالاً صارخاً على ما سبق وبينته من أن البعض يتوجهون في قضية موقع أهل بيت النبي في الأمة توجهات تحكمها اعتبارات شتى لا تمت للعلم بأي صلة؛ من

الحسد أو التعصب أو قد تكون الخشية من ظهور الفساد في الدين لنقص الأصول العلمية للموضوع لفساد منهج البحث.

أما اختيار الإمامة العلمية فقط فلا دليل عليه، فإن الأصل أن الأنبياء تكون لهم في أقوامهم الإمامة العامة التي مضمونها الكلمة العليا؛ الأمر والنهي، وهو ما يتفق مع لغة الحديث كما سبق وبينت، قال تعالى: ((فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُلْكَاً عَظِيمَاً)) النساء54، وقال: ((يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأوْلِي الأمْرِ مِنْكُمْ)) النساء59، وهو قد حكم بفهمه لهذا النص بأنه يفيد الإمامة لآل البيت فيه، وهذا حق، ولكن ليست الإمامة العلمية كما قال، وقد بينت من قبل عند الكلام على دلالة حديث الثقلين؛ أن هذا لا يتفق مع العلم الصحيح، وأن إقراره يؤدي إلى تناقضات تتصادم مع العقيدة، لو عنى أنهم فئة محددة من الناس وهم أهل بيت النبي، إلا أن الفيروزآبادي هنا يقر بالإمامة العلمية لأهل البيت، ولكن على قول أنهم العلماء المجتهدون عامة، وهذا يتناقض مع أصول العلم الظاهرة للعيان، في موقف غريب غير مبرر منه، ولا يحتاج حتى للتحليل اللغوي لبيان خطئه، فليس هو باختيار علمي، فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم من هم آل بيته في النص الصحيح الصريح ذاته: (قولوا: اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته)، كما بين الله من هم آل إبراهيم: ((وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى العَالَمِينَ 33 ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ)) آل عمران 33،34، ولعل العذر له يكون كغيره؛ هو إرادة الحفاظ على سلامة الدين من الوقوع في مشكلة التناقض مع العقيدة، فإذا به يأتي بهذه المخالفة البينة.

وهذا موقف آخر لابن تيمية، يتبين منه مدى المخالفة عن العلم في هذا الموضوع، وذلك في منهاج السنة ج7 في رده على ابن المطهر الشيعي حين استدل على إمامة علي بآية الصلاة على

النبي، قال الشيعي ص239 قال النبي: ((قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم)). ولا شك أن علياً أفضل آل محمد، فيكون أولى بالإمامة).

والجواب - يقول ابن تيمية -: إنه لا ريب أن هذا الحديث صحيح متفق عليه، وأن علياً من آل محمد الداخلين في قوله: ((اللهم صل على محمد وعلى آل محمد))، ولكن ليس هذا من خصائصه؛ فإن جميع بني هاشم داخلون في هذا، كالعباس وولده، والحارث بن عبدالمطلب وولده، وكبنات النبي صلى الله عليه وسلم زوجتي عثمان: رقية وأم كلثوم، وبنته فاطمة. وكذلك أزواجه، كما في الصحيحين عنه قوله: ((اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته)) بل يدخل فيه سائر أهل بيته إلى يوم القيامة، ويدخل فيه إخوة علي كجعفر وعقيل.)

وهذا والله من أعجب العجب من الطرفين، فابن المطهر ممثل الشيعة يستدل على إمامة علي بحديث مُجمَل، اللفظ فيه عام ((وعلى آل محمد)) ويخصصه من عند نفسه، فيقحم علياً إقحاماً في الموضوع بلا سند علمي بيِّن، أما ابن تيمية ممثل أهل السنة فقد أدخل أهل البيت الذين تحرم عليهم الصدقة جميعاً في آل البيت في هذا النص، وأغفل بيان رسول الله لهم في قوله ((وعلى أزواجه وذريته)) فعمم الآل في بني هاشم، رغم ذكره هو نفسه للنص المخصِّص لهم في الأزواج والذرية؛ وفي نفس الفقرة، فيستدل بالنص المبيِّن المخصِّص على التعميم.

كما سبق وذكرت أيضاً موقف ابن القيم، حيث ذهب إلى تعميم الآل في حديث (اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته) بأنهم من تحرم عليهم الصدقة جميعاً، مستدلاً بحديث قد ضعفه هو نفسه في نفس الكتاب، ولا يصلح هذا الدليل أيضاً حتى لو صح، لورود رواية مستقلة تذكر الأزواج والذرية وحدهم، كما

أن ابن تيمية لم يرُد حجة ابن المطهر ببطلان الدليل، بمعنى أن الحديث لا يدل على الإمامة، ولكنه رد القول فقط بأن آل محمد تشمل بني هاشم.

فيا أيها الشيعة ويا أهل السنة جميعاً؛ ألا فاعلموا: إن التعميم والتخصيص لا بد فيه من بيّنة، وأن التعميم والتخصيص في شأن آل بيت النبي خاصة؛ هو من أمر الله وحده، ولا يخضع ذلك للقوالب اللفظية الثابتة في القواميس أو حتى في النصوص الدينية؛ بأن نذهب إلى بيان آل النبي في مقام واحد فنعممه على الجميع، فلكل مقام مقال ولكل مقام نص يبينه، وبيوت النبي هي من شأن الله ورسوله، ويصطفي الله لها من يشاء من بيت قرابة نبيه.

((يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأوْلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الأَخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأوِيلاً)) النساء59
((وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا، وَاتَّقُوا اللهَ، إِنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ)) الحشر7

إمامة أهل البيت في القرآن

إن الحديث النبوي أصل من أصول التشريع، وهو كذلك أصل من أصول تفسير القرآن، وهذان الحديثان اللذان قدمتهما بهذه المعاني - التي هي المعاني الصحيحة - يعدان بذلك إضافة أدوات جديدة لتفسير القرآن، فيمكننا أن نعيد دراسة بعض الآيات على هدي من هذه الأحاديث بهذا الفهم الذي هو الصواب فيها؛ وسنجد أن هذه الآيات قد كشفت عن كنز مخفي من أحكام الإمامة.

لقد تساءل البعض عن الإمامة في القرآن، لماذا لم يذكر الله إمامة أهل البيت في القرآن صراحة؟ وكان ذلك محل تساؤل أيضاً من بعض المنسوبين إلى العلمانية: لماذا لا نجد في القرآن بياناً لشأن الإمامة؟، يريدون بذلك أن يطعنوا في أن يكون في الأسلام نظام دولة، جاء في كتاب معركة الإسلام وأصول الحكم للدكتور محمد عمارة ص241 والذي كان يرد فيه على كتاب علي عبدالرازق الإسلام وأصول الحكم، ناسباً الكلام لعلي عبدالرازق: (قال المؤلف في ص16: إنه لعجب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم وتراجع النظر فيما بين فاتحته وسورة الناس فترى فيه تصريف كل مثل وتفصيل كل شيء من أمر هذا الدين ((مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ)) الأنعام38 ثم لا تجد فيه ذكراً لتلك الإمامة العامة أو الخلافة. إن في ذلك لمجالاً للمقال)، وهذا الادعاء قد رد عليه الدكتور محمد عمارة فقال: (في القرآن كل شيء من أمور الدين وأحكام الوقائع وليس معنى هذا التبيان أنه يذكر أحكام الأشياء على وجه التفصيل، حتى إذا رجعنا إليه في قضية ولم نجد لها حكماً مفصلاً خالطت قلوبنا الريبة من حكمها الذي دلت

عليه السنة أو انعقد عليه إجماع أهل العلم أو شهدت به القواعد المُسَلمة. وإنما معنى تبيانه لكل شيء أنه أتى بكليات عامة وهي معظم ما نزل به، وفَصَّل بعض أحكام، وأحال كثيراً من آياته على بيان السنة النبوية).

أما اعتراض علي عبد الرازق ففيه ادعاء بعدم وجود ذكر للإمامة أصلاً، وهذا الرد من الدكتور مبني على الإقرار بعدم وجود تفاصيل أحكام الإمامة في القرآن، وكلامهما هو عن الإمامة عامة كما هي عند أهل السنة، والحقيقة أن الإمامة موجودة في القرآن، ولكنها الإمامة الحق التي هي إمامة أهل البيت.

وهذه الادعاءات ناتجة عن تغييب المعاني الحقيقية لهذه النصوص الحديثية المبينة بذاتها لأصول أحكام الإمامة، والتي بتفسير بعض آيات القرآن على بينة منها، نجد أن هذه الآيات قد أعطتنا أحكاماً تفصيلية في موضوع الإمامة لم تكن بينة من قبلِ هذه الأحاديث في معانيها الحقيقية، وهو ما يزيد الأمر تأكيداً؛ أن هذه الأحاديث قد تبينتْ معانيها الحقيقية بعد خفاء طويل، وأنها أعانت بالفعل على إظهار المعاني الحقيقية لهذه الآيات، فليس من العلمي ولا المنطقي أن يكون كل هذا التوافق بين الأحاديث في ذاتها وبينها وبين الآيات القرآنية، وكل هذا التوافق والترابط والوثاقة الموضوعية بين الآيات وبعضها البعض؛ بحيث تُسْلم كل آية للتي تليها في ترتيب مُحكَم؛ في اتجاه بيان تفاصيل أحكام الإمامة بترتيباتها الإجرائية وكونها لآل البيت الذرية؛ لا يمكن أن يكون كل ذلك ناتجاً عن خطأ.

أقول لهؤلاء المدعين؛ بل للإسلام دولة، وهي دولة مؤسسية لا ثيوقراطية ولا كهنوتية، الأمة فيها هي التي تقيم الإمام ولها أن تحاسبه، ولا يكون ذلك إلا من خلال مجلس نيابي ومحكمة عليا،

والمرجع فيها لعلماء الأمة، قال تعالى: ((كُنْتُمْ خَيْرَ أَمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)).

وهذه الأحكام كلها موجودة في القرآن مرتبطة بالحكم بالإمامة لأهل بيت النبي ذريته، وهي الآيات التي فسرتها الأحاديث الحاكمة بإمامة ذرية النبي. وهذه الآيات التالية هي فقط الآيات الحاكمة بإمامة أهل البيت، وأحكام الدولة فيما يليها.

وهذه هي الآيات التي يجب أن نعيد دراستها؛ على بينة من أحاديث الإمامة بمعانيها الحقيقية التي بينْتُها (عرض مختصر):

1- الآية 103 من سورة آل عمران: ((وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا))، وقد أوردتُ هنا ص21 الحديث الصحيح: ((إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله عز وجل، حبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض))، إذاً فحبل الله الذي أمرنا الله بالاعتصام به هو كتابه سبحانه وتعالى، والنبي قد أمرنا بالتمسك بالكتاب وآل البيت، وبَيَّن أنهما لا يفترقان حتى يردا عليه الحوض، فيكون الاعتصام بالكتاب متضمناً الاعتصام بآل البيت، ذلك أيضاً حيث إن القرآن يحتوي على الحكم بإمامة أهل البيت، والتمسك بأهل البيت يعني الإمامة التي ينبغي أن يجتمع عليها المسلمون جميعاً، وهو معنى ((وَلَا تَفَرَّقُوا))، فكأن الله يبين لنا في القرآن الحكمة في الأمر بالتمسك بأهل البيت، كما أن الله أمرنا أن نصلي على النبي فعلمنا النبي أن نصلي عليه وعلى آل بيته، والكتاب هو كلمة الله.

2- الآية 54 من سورة النساء، قال تعالى: ((أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۖ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكاً عَظِيماً)).

من هم الناس الذين كفر اليهود حسداً لهم أن آتاهم الله من فضله؟ وما هو هذا الفضل الذي آتاهم الله إياه؟ وما هي صلتهم بآل إبراهيم؟

يقول النبي: ((قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد)) صحيح.

ويقول: ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله عز وجل وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض)).

لقد قال العلماء في تفسير هذه الآية عدة أقوال، فمنهم من فسر الناس بأنهم النبي وحده، وهذا مردود عليه بأن استعمال لفظة الناس للإشارة إلى المفرد ليس من المعلوم في العربية، ولا يصلح الخروج عن قواعد اللغة بلا ضرورة. وقال البعض إن الناس هم النبي والعرب، حسدهم اليهود لانتقال النبوة إليهم، وقيل إنهم النبي وسائر المؤمنين، وأورد بعض المفسرين أن الناس هم آل البيت؛ النبي والذرية. ولا يوجد دليل على هذه التفسيرات، إلا التقدير الشخصي، ما عدا تفسيرهم بأنهم النبي والذرية، فهذا ما دل عليه الدليل الصحيح من الأحاديث، فيكون هو التفسير الصحيح.

أما ما جاء في سورة البقرة آية 109 ((وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَدَاً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ))، فهنا الأمر مختلف، فآية سورة النساء؛ الحسد فيها موجه إلى من أوتي الرسالة دونهم، حسد على أن آتاهم الله ما كان قد آتاه آل إبراهيم من قبل؛ بقرينة ذِكر ما آتاه آل إبراهيم في نفس الآية، إنه الحسد على الرسالة، إنه الحسد الذي

تسبب في كفرهم، هذا كمثل حسد إبليس لآدم، أما الحسد في آية سورة البقرة؛ فهو حسد موجه ضد المؤمنين جميعاً، إذ قبلوا ما ضعفت نفوسهم هم أن تقبله، فهو حسد على الإيمان، إنه حسد من بعد الكفر بما يعلمون أنه الحق، وهذا كمثل حسد إبليس للمؤمنين جميعاً بعد كفره وطرده من رحمة الله.

فبعد أن ثبت أن آل بيت النبي - ذريته - هم ولاة الأمر من بعده؛ فهم الذين انتقلت إليهم المسئولية عن شأن الإمامة في الأمة الخاتمة، أليس أن من جعلهم الله أولياء للأمر من بعد النبي، قائمين مقامه فيما حسده عليه بنوا إسرائيل؛ يكونون هم أولى بأن يوصفوا بأن الله قد آتاهم من فضله الذي آتاه نبيه، فيقع الحسد عليهم كما وقع عليه.

فيتبين أن ((النَّاسَ)) هم مع النبي محمد؛ ذريته صلى الله عليه وسلم، فإن ما آتاهم الله في هذا الأمر أعظم؛ إذ جعلهم أئمة، وأمر جميع المسلمين من عرب وغيرهم بالخضوع لأمرهم والتمسك بهم مع كتابه، وكرمهم ورفعهم فوق الجميع، وهم الذين أمر الله جميع المسلمين من عرب وغيرهم بالصلاة والتبريك عليهم في الصلاة مع النبي في مقام الأنبياء من بعد إبراهيم وآله، فهم أولى أن يُحسدوا وليس العرب ولا سائر المؤمنين، فهم القائمون بأمر الله مقام النبي، وهم المقابل لآل إبراهيم الذين قال الله فيهم: ((فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكاً عَظِيماً)) النساء54 وقال فيهم: ((إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ (33) ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)) آل عمران33:34. قال الترمذي واصفاً أهل بيت النبي محمد في المنزلة التي أرادهم الله لها: فهم صفوة وليسوا بأهل عصمة، وإنما العصمة للنبيين عليهم السلام) نوادر الأصول 163/1.

3- من سورة فاطر الآية 32 قال تعالى: ((ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا)) قال المفسرون: إن الله أورث الكتاب أمة النبي محمد صلى الله عليه وسلم التي اصطفاها على سائر الأمم. ولكننا إذا نظرنا في القرآن، نجد أنه لا يوجد فيه هذا الاصطفاء العام، فالذي نجده في القرآن هو اصطفاء لمعيَّن لأداء مهمة يختاره الله لها، اصطفى الله آل محمد كما اصطفى آل إبراهيم من قبل. وهذه هي آيات الاصطفاء في القرآن: قال تعالى:

((وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا..)) البقرة 130

((قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ)) البقرة 247

((إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ)) آل عمران 33

((يَامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ)) آل عمران 42

((قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي)) الأعراف 144

((اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الملائكة رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ..)) الحج 75

((وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ (45) إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ (46) وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ (47))) ص 45: 46. إن وراثة الأمة للكتاب بعد نبيها؛ هو أمر طبيعي للتتابع الزمني، أما في حق الأمة الإسلامية، فإن الله قد بيّن أنه سبحانه أورث الكتاب لمن اصطفاهم، فإذا بحثنا هذا الأمر لم نجد أن الله سبحانه وتعالى جعل

الأمة متساوين في صلتهم بالقرآن، حيث ربط بين الكتاب وذرية النبي خاصة، وأوقف حفظ الأمة من الضلالة على التمسك بهما معاً، وجعلهم قائمين مقام النبي من بعده بالقرآن، كما كان الأمر في آل إبراهيم الذين هم ذريته، إذ إنه إذا وُجد فيهم نبي تكون الوراثة له، كما بين الله عن ذلك فقال عن زكريا: ((كهيعص (1) ذِكْرُ رَحْمَةُ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيًّا (2) إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا (3) قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا (4) وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرَاً فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً (5) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً (6))) مريم 1: 6 فحفظهم على الحقيقة بولاية الأنبياء عليهم، فهم الذين اصطفاهم الله لذلك، وآل محمد هم القائمون بحفظ الأمة من الضلالة بعد النبي قياماً فيهم بكتاب الله، فيكونون هم المصطفون الذين أورثهم الله الكتاب من بعد النبي في أمته إلى يوم القيامة حتى يردوا على النبي الحوض، ولا يعني هذا أن لهم عصمة في ولايتهم للأمر.

رد القول بالإجماع على قرشية الإمامة

توجد العديد من الأحاديث التي تجعل الإمامة لعموم قريش، ومن هذه الأحاديث ما يمكن فهمه على الخبر، كحديث: ((الأئمة من قريش)) صحيح في مسند أحمد، ولكن يوجد حديث يفيد الحكم بالإمامة لقريش، هو: ((إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين)) صحيح البخاري 3500، فهذا الحديث يفيد وجوب الإمامة لقريش، وإلا لما عاقب الله من

ينازعهم، فلا مستند علمي حقيقي لمن قال بتعميم الإمامة في كل المسلمين، فإن الله لن يعاقب إلا من خالف أمره.

وقد ادعى العلماء الذين بحثوا أحكام الإمامة أن الإجماع قد وقع على ذلك من الصحابة يوم السقيفة، وكذلك ادعوا إجماع من جاء بعدهم، والمقصود أنه إجماع لا معارض له، أي أنه ضمنياً لا يعترف بأن نصوص إمامة أهل البيت تعني أن لهم الإمامة بعد النبي، وأنه إجماع غير مؤقت بمعارض زمني، كأن نقول (الإمامة في قريش عامة حتى يدرك الحسن والحسين سن الإمامة)، فالمعنى أن إجماعهم ممتد إلى يوم القيامة.

قال النووي في كتابه " المنهاج شرح صحيح مسلم " كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقريش والخلافة في قريش: ((قوله صلى الله عليه وسلم ((الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم)) وفي رواية ((الناس تبع لقريش في الخير والشر)) وفي رواية ((لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان)) وفي رواية للبخاري ((ما بقي منهم اثنان))، هذه الأحاديث وأشباها دليل ظاهر أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة، فكذلك بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرّض بخلافٍ من غيرهم فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة)).

إن القول بالإجماع على الإمامة لعموم قريش فيه تجاوز، بل فيه مغالطة كبيرة وربما تغافل، فقد ثبت بالأدلة القاطعة أن الإمامة لأهل البيت الذرية، وهذه الأدلة في إمامتهم هي آخر ما أوصى به النبي في شأن الإمامة كما سبق وبينته، فيكون الحكم لها، ويكون مخصصاً لحكم عموم القرشية أو ناسخاً له، فلا بد من الجمع بين النصوص.

إن الفترة بعد موت النبي إلى إدراك الحسن والحسين سن الإمامة تعتبر بمثابة فترة انتقالية، ولم تكن هناك مشكلة مع أهل البيت الذرية في شأن الإمامة حتى يحتج المحتجون على نفي إمامة الذرية بإجماع الصحابة، فإجماع الصحابة على إمامة قريش واقع فعلي فيما يتصل بالمخالف في ذلك الوقت وهم الأنصار، وكذلك عموم أهل البيت؛ بنو هاشم أو غيرهم، ولكن لثبوت أدلة إمامة أهل البيت الذرية؛ وهو ما أقر به علماء أهل السنة نصاً ومعنىً، ولكون هذه الإمامة لا يصلح شرعاً ولا عقلاً إلا أن تكون ولاية الأمر، ولأن قضية إمامة الذرية لم تُطرح في ذلك الوقت؛ فلا يصلح أن ينعقد إجماع على نفي إمامة الذرية، فيكون هذا الإجماع الذي يدّعونه؛ مختصاً بالفترة قبل إدراك الحسن والحسين سن الإمامة.

بعض أحكام الإجماع ذات الصلة بموضوعنا:

تعريف الإجماع: من كتاب "المدخل في الفقه الإسلامي" للدكتور محمد مصطفى شلبي رئيس قسم الشريعة بجامعتي الإسكندرية وبيروت "سابقاً" وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ط الدار الجامعية 1985 ص247: (الإجماع هو المصدر الثالث من مصادر الفقه الإسلامي، والعلماء مختلفون في تعريفه، وأحسن ما قيل فيه: ((إنه اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه سلم بعد وفاته في عصر من العصور على حكم شرع)). ومعنى ذلك أن تقع حادثة بعد عصر الرسول لا يوجد نص صريح في حكمها فيجتهد فيها المجتهدون كلهم، سواء أكانوا مجتمعين في مكان واحد أم غير مجتمعين، ثم ينتهي اجتهادهم إلى التوافق في النتيجة واتحاد الحكم).

من شروط الإجماع: من كتاب **"**علم أصول الفقه**"** للدكتور زكي الدين شعبان ص43: (1- أن يكون الاتفاق من جميع المجتهدين، " أما إذا اتفق أكثر المجتهدين على حكم من الأحكام فإنه لا يكون إجماعاً مهما قل عدد المخالفين. لأن الحق يحتمل أن يكون في جانب المخالف للأكثر ولو كان واحداً. 2- أن يكون الإجماع بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا فلا وجود للإجماع ولا اعتبار به في عصره صلى الله عليه وسلم، لأن الرسول إن وافق الصحابة على الحكم الذي أجمعوا عليه كان الحكم ثابتاً بالسنة لا بالإجماع. وإن خالفهم سقط اتفاقهم، ولا يكون ما اتفقوا عليه حكماً شرعياً).

أنواع الإجماع: المصدر السابق ص45: (للإجماع باعتبار كيفية حصوله نوعان:

1- الإجماع الصريح. 2- والإجماع السكوتي.

فالإجماع الصريح: أن تتفق آراء المجتهدين جميعاً على الحكم في مسألة بإبداء كل واحد منهم رأيه صراحة. وذلك كأن يجتمع أهل الاجتهاد في مجلس واحد، وتطرح عليهم المسألة التي يراد معرفة الحكم فيها فتتفق كلمتهم على حكم في تلك المسألة.

أو تحدث حادثة في عصر من العصور فيفتي فيها مجتهد بفتوى، ثم يفتي آخر في تلك الحادثة أو في مثلها بمثل الفتوى الأولى. ثم يصنع ذلك مجتهد ثالث، وهكذا حتى يتفق على الرأي فيها جميع المجتهدين في ذلك العصر.

والإجماع السكوتي: أن يبدي بعض المجتهدين رأيه في مسألة من المسائل ويعلم به باقي المجتهدين في عصره فيسكتون ولا يكون منهم اعتراف ولا إنكار صراحة.

ولا يعتبر هذا إجماعاً سكوتياً إلا إذا توافرت الأمور الآتية:

1- أن يكون السكوت مجرداً عن علامة الرضى والكراهة، حتى لو وجد ما يدل على الرضى بالحكم كان إجماعاً صريحاً، ولو وجد ما يدل على الكراهة لم يتحقق الإجماع أصلاً.

2- أن يكون ذلك السكوت بعد مضي فترة كافية للبحث في المسألة وتكوين الرأي فيها عادة.

3- أن تكون المسألة اجتهادية، فلو أفتى واحد بخلاف الثابت قطعاً، لا يكون سكوت الباقي من المجتهدين دليلاً على الموافقة.)

حجية الإجماع: المصدر السابق ص46: (حجية الإجماع الصريح: اتفقت كلمة الجمهور من العلماء على أن الإجماع الصريح حجة قطعية يجب العمل به..... وقال النّظام – من المعتزلة – وبعض الخوارج والشيعة: إن الإجماع ليس بحجة.

حجية الإجماع السكوتي: أما الإجماع السكوتي فقد نازع فيه بعض الأصوليين القائلين بحجية الإجماع الصريح، فلم يَرَوه حجة؛ بل منهم من أنكر تسميته إجماعاً، ومن هؤلاء المالكية والإمام الشافعي في آخر الأقوال المنقولة عنه.

وحجتهم في ذلك: أن سكوت باقي المجتهدين لا يلزم منه موافقتهم على ما سمعوا، لاحتمال أن يكون السكوت لأمر آخر كعدم الاجتهاد في المسألة أو مهابة القائل، أو حصول الضرر لو أظهر رأيه، وغير ذلك من الاحتمالات التي لا يمكن معها الجزم بأن السكوت دليل الرضا والموافقة على ما سمعوا).

إذا كانت توجد نصوص صريحة تأمر بإمامة أهل البيت الذرية، وإذا كانت إمامة أهل البيت الذرية لم تُبحث في عصر الخلفاء الراشدين لعدم وجود السبب؛ لصغر سن الحسن والحسين أول المستحقين للإمامة بعد النبي، فهذا يعني أن الحكم في هذه المسألة ينبغي أن يُبحث على أسس مختلفة عما أقره القائلون

بالإجماع على إمامة قريش، فلا نقول أجمع الصحابة، ولكن يتم تقسيم عصر الصحابة إلى قسمين، الصحابة في عصر الخلفاء الراشدين، والصحابة عند ظهور مسألة إمامة الذرية إلى الواقع وذلك بعد موت علي بن أبي طالب، فيكون الحكم من بعد عصر الراشدين هو المبين لحقيقة حكم الصحابة في عصر الراشدين، مع الوضع في الاعتبار الظروف التاريخية لتلك الفترة.

والسؤال: هل أجمع الصحابة بعد عصر الراشدين على عموم الإمامة لقريش؟

في الواقع أن مجرد طرح هذا السؤال يدل على غفلة شديدة، والقول بإجماعهم يدل على افتراض الغفلة عند الناس، بل غيابهم عن الوعي، أو هو في الحقيقة مبني على التوافق مع حالة قهر سياسي، استمرت واستقر الأمر على أن هذا هو الحكم العلمي الصحيح والنزيه دون بحث ولا تمحيص، وكما ذكرت في حجية الإجماع أن الإجماع السكوتي رأى البعض أنه ليس بحجة لما قد يشوبه من خشية الضرر، إن وُجد، وأما الإجماع الصريح فهو غير موجود أصلاً، وإلا ففيم كانت المعاهدات والحروب، وفيم قُتل الحسين عليه السلام وأكثر ذرية الرسول صلى الله عليه وسلم، وكيف تكونت فرق الشيعة، إن الحكم في مسألة الإمامة ليس حكماً علمياً، ولكنه حكم نتج عن القهر السياسي ثم تحول حكم القهر إلى علم.

مراحل تطور الفقه، وبيان دور السياسة فيه:

يقول الدكتور الشيخ محمد مصطفى شلبي في كتابه " المدخل في الفقه الاسلامي " والذي قسم فيه مسيرة الفقه الإسلامي إلى عدة أدوار اختلفت فيها عليه أحوال ومؤثرات: (الدور الثاني:

ويبدأ من سنة 11 هجرية وينتهي في منتصف القرن الرابع الهجري تقريباً... وهذا الدور ينقسم إلى ثلاث مراحل، كل مرحلة تتميز عن الأخرى ببعض الخصائص.

المرحلة الأولى: عصر الخلفاء الراشدين. المرحلة الثانية: وهي عصر صغار الصحابة والتابعين " عصر الأمويين ". في هذه المرحلة جدت أحداث سياسية، وغير سياسية كان لها أثر في الفقه جعلته يختلف في أسلوبه عما كان عليه في المرحلة السابقة، وهذه الأحداث نجملها فيما يأتي:

أولاً: انقسام الأمة بسبب الخلافة والأحق بها إلى طوائف ثلاث: (باختصار)

1- خوارج: مبدأهم أن الخليفة يجب أن يُختار بانتخاب حر من المسلمين. بصرف النظر عن كونه قرشي أو غير قرشي، عربياً كان أو غير عربي.

2- شيعة: وهم الذين تشيعوا لعلي وذريته، ورأيهم في الخلافة: أنها تُقصر على علي وذريته، لأن رسول الله أوصى بالخلافة له من بعده، وهؤلاء اختلفوا في مسلكهم فكان منهم المعتدلون ومنهم المتطرفون، الأمر الذي جعلهم يتفرعون إلى زيدية وإمامية وإسماعيلية وغيرهم مما سجلته كتب التاريخ.

3- جمهور معتدل: وهم أهل السنة والجماعة الذين لم يذهبوا مذهب هؤلاء ولا مذهب هؤلاء. وكان رأيهم في الخلافة: أنها ليست وصية لأحد، بل الخليفة يُنتخب من أكفاء قريش، عملاً بالحديث " الأئمة من قريش "، كما كان رأيهم في الصحابة أنهم سواء، وأن ما صدر عنهم من خلاف كان اجتهاداً أو تأويلاً.)

إذاً فقد انقسم المسلمون على الإمامة إلى ثلاثة فرق، فأين هو الإجماع الذي يدعيه المدعون، أما الخوارج فلا حجة لمذهبهم،

فالدليل بَيِّن، وأما الشيعة فقد قالوا بإمامة أهل البيت لوجود الأدلة على ذلك، فإين هو الإجماع، مع مراعاة أن الشيعة الذين كانوا في الزمن الأول كانوا من أهل السنة عقيدة وشريعة، اختلافهم فقط في أنهم كانوا يقولون بإمامة أهل البيت.

أما أن الأمر كان عند الشيعة منذ البداية على إمامة علي كأول الأئمة فهذا ما لا دليل عليه، وقام الدليل على غيره، وإنما هو من أقوال الشيعة فيما تلى العصر الأول، مخالفين بذلك الكتاب والسنة وأقوال علي نفسه، والحركة التاريخية تدل على ذلك، فلم يكن عليٌ ليسكت في هذا الأمر لو كان من أهل الوصية، بل جاء عنه ما يصحح ولاية الأئمة من قبله، وكذلك لم يقم أحد من الصحابة في هذا الأمر لصالح أهل البيت كما يدعي الشيعة، ولم يحدث تحزب حول علي كما حدث مع الحسن ثم الحسين ومن بعدهما، أين ذهب الأنصار الذي قاموا في هذا الأمر قومة واحدة حتى دعى بعضهم إلى الحرب، لقد سمحت أنفسهم بالتنازل عن الإمامة لأمر الله، فكيف وقد تنازلوا للحق الإلهي البَيِّن بحديث النبي؛ لم يعملوا على إقامة العدل بإسناد الأمر إلى أهله الذين أرادهم الله، أيتركون قريش تستأثر بالأمر دونهم في حين أنه لأهل البيت خاصة، مما يدل على أن الناس كانوا يرون الإمامة للذرية فقط فتحزبوا حولهم ما لم يحدث مع أبيهم من قبل.

مات علي فتوجه من كانوا معه إلى الحسن الذي أبدى ميلاً إلى السلم كما نبّأ به النبي من قبل، وكانوا هم يفضلون الحرب، إلا أنهم نزلوا على إرادته، لماذا؟، لو كانت القضية قضية مناهضة المغالب للأمة يريد أن يقهرها على أمرها، فلماذا وافقوا الحسن على السلم رغم ميلهم منذ البداية للحرب؛ إلا أنهم نزلوا على حكم الإمام الذي يرون موالاته وطاعته أكبر من الدولة

نفسها؟، فلا قيمة للدولة بدون الأئمة الذين اختارهم الله، ولم يكن غير الحسن والحسين.

والأدلة من التاريخ قائمة على انحياز الناس إلى أهل البيت رغم قيام الدولة سواء الأموية أو العباسية، بل قاد بعضهم الجيوش ضدهم، كالإمام الحسين، وزيد بن علي، وغيرهم.

وقبل ذكر الشواهد التاريخية على تمسك الناس بأهل البيت الذرية، أقدم أولاً الشواهد الدالة على عنف الملوك على مر التاريخ ضد ما يهدد سلطانهم وخاصة ضد ذرية النبي ومن والاهم، وعلى مخالفتهم للشرع وقهر كل من يعارضهم.

من كتاب " المدخل في الفقه الإسلامي " يضيف في وصف سمات الدور الثاني من أدوار الفقه – كما قسمها – فيقول: (ثانياً: انصراف الخلفاء الأمويين إلى السياسة وابتعادهم عن سيرة السلف من الخلفاء، فأحدثوا أموراً لم تكن مشروعة في الإسلام. مما جعل العلماء ينظرون إليهم نظرة أخرى غير نظرتهم للخلفاء الراشدين، فاجتنبوهم وحصلت الجفوة بينهم ولم يعد للشورى مكانها الأول.

فلقد أحدثوا ولاية العهد فكان الخليفة يجمع الناس في حياته ليعقد البيعة لابنه أو لأخيه إن لم يكن له ابن. ينتزع منهم بيعة صورية يُكره الناس عليها بقوته وسلطانه، ولا يترك الأمر شورى للمسلمين.

..... كما خالفوا حكم الإسلام في التبني الذي أبطله القرآن، فقد استلحق معاوية زياد بن أبيه واعترف بأخوّته له. وفي هذا يقول سعيد بن المسيب: قاتل الله فلاناً (يعني معاوية) كان أول من غير قضاء رسول الله وقد قال: ((الولد للفراش وللعاهر الحجر)).

وأكثر من هذا أن بعضهم كان يعمل برأيه، فإذا ما روي له ما يخالفه من السنة تمسك برأيه.

يقول الإمام الشافعي في رسالته ص546، أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ((أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو وَرِق بأكثر من وزنها، فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله ينهى عن مثل هذا. فقال معاوية: ما أرى بهذا بأساً، فقال ابو الدرداء: من يعذرني من معاوية! أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيه؟ لا أساكنه بأرض)).

أقول: جاء هذا الحديث أيضاً في موطأ مالك، باب البيوع ح2541. وتكملته:(لا أساكنك بأرض أنت بها. ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فذكر ذلك له، فكتب عمر إلى معاوية: لا تبع ذلك إلا مثلاً بمثل أو وزناً بوزن).

ومن مخازي بني أمية ما ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ج8 في ترجمته ليزيد بن معاوية: (ولما خرج أهل المدينة عن طاعة يزيد وخلعوه وولوا عليهم ابن مطيع وابن حنظلة، لم يذكروا عنه - وهم أشد الناس عداوة له – إلا ما ذكروه من شربه الخمر وإتيانه بعض القاذورات. لم يتهموه بزندقة كما يقذفه بذلك بعض الروافض، بل كان فاسقاً، والفاسق لا يجوز خلعه لأجل ما يثور بسبب ذلك من الفتنة. وقد كان في قتال أهل الحرة كفاية، تجاوز الحد بإباحة المدينة ثلاثة أيام فوقع بسبب ذلك شر عظيم).

ومضت مسيرة بني أمية يغيرون ويبدلون ويقهرون الناس والعلماء، وينكلون بمن يخالفهم، خاصة إذا كان الأمر يتصل بملكهم وتسلطهم على الناس، وما أخبار الحجاج الثقفي في تثبيت ملك بني أمية بالبطش وسفك الدماء بخافية على أحد.

وهكذا كان الأمر في دولة بني العباس، إفساداً في الدين وبطشاً بالمسلمين. يُكمل الدكتور محمد مصطفى شلبي في كتابه السابق في أدوار الفقه: (المرحلة الثالثة: وهي تبدأ من أواخر عصر الأمويين وتنتهي في منتصف القرن الرابع الهجري تقريباً.... ومما ينبغي ملاحظته هنا: أن حرية الاجتهاد ظلت مكفولة من الخلفاء ما دامت بعيدة عن مسائل الخلافة والسياسة، فإذا مستها من قريب أو بعيد كان المنع، بل الضرب والتعذيب، كما حدث للإمام مالك لما أفتى بعدم وقوع طلاق المكره، وقد كان الخلفاء العباسيون حينما يأخذون البيعة يُحَلفون الناس بالطلاق على عدم نقضها).

بهذا يتبين أن السياسة في ذلك الوقت، الذي يُنسب إليه الإجماع على أن ((الأئمة من قريش)) حكماً ممتداً؛ كانت قائمة على القهر والبطش بكل من يعارض سلطانهم، فكيف نحكم بوجود إجماع في أمر فُرض بالقوة منذ البداية، وقد قامت الحجج التاريخية على ضد ذلك.

الأدلة التاريخية على تمسك الناس بذرية النبي بعد دولة الخلفاء الراشدين:

بداية؛ إذا وُجد النص الدال على الأمر فلا حاجة للأدلة التاريخية أو غيرها، خاصة إذا كان النص صريحاً لا يحتمل التأويل، كما أنه لا يحتمل التعارض، حيث لا تعارض بين نص عام وخاص، فالحكم هو للنص الخاص كما سبق وبينت، ولكن

من الجيد إسقاط جميع الحجج التي قد يتعلق بها البعض رغم عدم صلتها بالموضوع الذي أخذ بُعداً آخر غير ما وُضع له الدليل، حيث إن دليل الإجماع هذا وُضِع على فرض أن آل البيت هم بنو هاشم، وحيث إن التاريخ هو التطبيق العملي للنصوص، المبني على الفهم لهذه النصوص، ولكون هذه المسألة تبتدأ بالصحابة الذين هم القدوة والمعلمون لهذه الأمة، فإني أقدم بعض الشواهد التاريخية لبيان أنه لم يكن هناك إجماع، ولا حتى انقسام في تلك الفترة المؤسِّسة، ولكن كان هناك فريقان، أحدهما على باطل يمتلك القوة بلا علم، والآخر على حق قهرته قوة أهل الباطل رغم ما معه من نص شرعي بين حاكم لم يُبال به أهل الباطل، ثم يصير حكم أهل الباطل هو الحق والشرعية والإجماع إجماعهم، وكأن الله إنما يأمرهم بإقامة دولة ويبين لهم قوانينها ويبين لهم الأئمة فيها ويلزمهم بذلك فقط لكي يسعدوا ويتنعموا في الدنيا وليس لكي يقيموا الدين، فإن أرادوا أن يغيروا ذلك فهذا شأنهم.

(1) الحسن عليه السلام: أول الأئمة من آل بيت الإمامة ذرية النبي الذين اختارهم الله رب العالمين ولاة أمر المسلمين من بعد نبيه وأوقف على التمسك بهم مع كتابه عصمة هذه الأمة من الضلالة.

تولى الأمر بعد أبيه علي رضي الله عنه، بمبايعة أهل الحل والعقد أصحاب الشرعية والقرار في هذه الأمة من بعد الإمام الشرعي، الذين هم محل نظر الله الملك الواحد سبحانه وتعالى من مملكته في الأرض في ذلك الوقت، ولكن أصر معاوية على القتال وآثر الحسن السلم وحقن الدماء كما نبأ به النبي صلى الله عليه وسلم: ((إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين)) البخاري ح2704، فتصالح مع معاوية على شروط، منها أن يرجع الأمر إلى أهل البيت بعد موت

معاوية، وقد جاء ذلك في الكثير من كتب التاريخ والتراجم، فهذا ينفي الإجماع الذي يدعونه. ومن ذلك:

1- من كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد ت 230 هجرية ص384 في ترجمة الحسن عليه السلام، بسند صحيح: (أخبرنا عبد الله بن بكر بن حبيب السهمي، قال: حدثنا حاتم بن أبي صغيرة، عن عمرو بن دينار: أن معاوية كان يعلم أن الحسن كان أكره الناس للفتنة، فلما توفي علي بعث إلى الحسن فأصلح الذي بينه وبينه سراً، وأعطاه معاوية عهداً إن حدث به حدث والحسن حيّ ليسمّينه وليجعلن هذا الأمر إليه فلما توثق منه الحسن...).

2- من كتاب "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" لابن حجر العسقلاني ج13 ص65، قال ابن حجر: (وذكر محمد بن قدامة في كتاب " الخوارج " بسند قوي إلى أبي بصرة أنه سمع الحسن بن علي يقول في خطبته عند معاوية: إني اشترطت على معاوية لنفسي الخلافة بعده) ذكره في شرحه لحديث النبي في الحسن: ((إن ابني هذا سيد...)) ومعنى أن ترجع الخلافة إليه بعد معاوية، أي ترجع إلى ما يمثله من فكرة يحارب ويعاهد من أجلها، أي إلى أهل البيت.

(2) الحسين عليه السلام: وواقعة قتل الحسين؛ كيف يُدّعى بعدها إجماع، فلماذا ظل الناس متمسكين بآل البيت، ولماذا وافقهم الحسين على الخروج على الحاكم المتغلب، هل فقط رفضاً للتوريث، فلماذا ظلوا متمسكين بآل البيت خاصة، رغم عدم تحقق دولتهم؟، لماذا لم يتمسك الناس بآل الزبير بعد مقتل عبد الله بن الزبير الذي خرج أيضاً على الأمويين وأسس دولة ذات شأن في ذلك الوقت، وكان قد أسسها بعد مقتل الحسين؟

1- من "تاريخ الطبري" عن أخبار سنة ستين: (وفي هذه السنة وجّه أهل الكوفة الرسل إلى الحسين عليه السلام وهو بمكة يدعونه إلى القدوم عليهم، فوجّه إليهم ابن عمه مسلم بن عقيل.... فخرج حتى قَدِمها... فبايعه منهم إثنا عشر ألفاً) وكان ممن بايع للحسين صحابة، منهم سليمان بن صُرَد وحبيب بن مُطهر والمسيب بن نجبة – قيل له صحبة – ورفاعة بن شداد من التابعين، وهؤلاء هم زعماء القوم في العراق، أي أهل الحل والعقد فيها.

2- من "البدء والتاريخ" للمطهر بن طاهر المقدسي ت 255 هجرية، قال عن قدوم مسلم بن عقيل إلى العراق لأخذ البيعة للحسين: (... واجتمع إليه خلق كثير من الشيعة يبايعون الحسين)

3- من " الكامل في التاريخ " لابن الأثير: (واجتمعت الشيعة في منزل سليمان بن صُرَد الخزاعي، فذكروا مسير الحسين إلى مكة وكتبوا إليه عن نفر، منهم: سليمان بن صُرَد الخزاعي، والمسيب بن نجبة، ورفاعة بن شداد، وحبيب بن مُطهر وغيرهم).

ولقد استمر الولاء لأهل البيت بعد مقتل الحسين، وقد تمثل ذلك في اجتماع شيعتهم على الثأر لمقتل الحسين، وهي الحركة التي سُمّيت "ثورة التوابين"، جاء ذلك في الكثير من المصادر التاريخية، منها:

1- من "الكامل في التاريخ" لابن الأثير، في ذكر أحداث سنة 64، قال:(ذِكر أمر التوابين: قيل: لما قتل الحسين ورجع ابن زياد من معسكره بالنخيلة ودخل الكوفة تلاقت الشيعة بالتلاوم والتندم، ورأت أن قد أخطأت خطأ كبيراً بدعائهم الحسين وتركهم نصرته وإجابته حتى قُتل إلى جانبهم، ورأوا أنه لا يغسل عارهم والإثم

عليهم إلا قتل من قتله أو القتل فيهم، فاجتمعوا بالكوفة إلى خمسة نفر من رؤساء الشيعة، إلى: سليمان بن صُرَد الخزاعي، وكانت له صحبة وإلى المسيب بن نجبة الفزاري، وكان من أصحاب علي، وإلى عبد الله بن سعد بن نفيل الأزدي، وإلى عبد الله بن وال التيمي – تيم بكر بن وائل، وإلى رفاعة بن شداد البجلي، وكانوا من خيار أصحاب علي، فاجتمعوا في منزل سليمان بن صُرَد... – وتشاوروا إلى أن قالوا -... وإن رأيت ورأى أصحابنا ذلك ولينا هذا الأمر شيخ الشيعة وصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذا السابقة والقدم سليمان بن صُرَد الخزاعي، المحمود في بأسه ودينه، الموثوق بحزمه).

2- من "تاريخ الإسلام" لشمس الدين الذهبي ج ص276، قال: (ثم دخلت سنة خمس وستين، فيها اجتمع إلى سليمان بن صُرَد نحو من سبعة عشر ألفاً، كلهم يطلبون الأخذ بثأر الحسين ممن قتله).

(3) علي زين العابدين عليه السلام: هو علي الأصغر بن الحسين، وهو الناجي الوحيد من أبناء الحسين، وكان المقَدّم في آل بيت النبي بعد مقتل الحسين، جاء في " البداية والنهاية " لابن كثير في ترجمته: (قال الزهري: كان أكثر مجالستي مع علي بن الحسين، وما رأيت أفقه منه، وكان قليل الحديث، وكان من أفضل أهل بيته وأحسنهم طاعة). ولم يكن له عمل في طلب الولاية، ربما لعدم وجود القوة، إلا أن الناس ظلوا متمسكين بأهل البيت موقرين لكبيرهم، ومما يُروى في ذلك ما جاء في " البداية والنهاية " لابن كثير ج12 في أحداث سنة أربعة وتسعين، قال: (وقد روي من طرق ذكرها الصولي والجريري وغير واحد، أن هشام بن عبد الملك حج في خلافة أبيه أو أخيه الوليد فطاف بالبيت، فلما أراد أن يستلم الحجر لم يتمكن حتى نصب له منبر،

فاستلم وجلس عليه، وقام أهل الشام حوله، فبينما هو كذلك إذ أقبل علي بن الحسين، فلما دنا من الحجر؛ ليستلمه تنحى عنه الناس إجلالاً له وهيبة واحتراماً، وهو في بزة حسنة، وشكل مليح، فقال أهل الشام: من هذا؟ فقال: لا أعرفه. لئلا يرغب فيه أهل الشام. فقال الفرزدق وكان حاضراّ: أنا أعرفه. فقالوا: ومن هو؟ فأنشأ الفرزدق يقول:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته

والبيت يعرفه والحِلُ والحرمُ

هذا ابن خير عباد الله كلهم

هذا التقي النقي الطاهر العَلم

إذا رأته قريش قال قائلها

إلى مكارم هذا ينتهي الكرم

يُنمى إلى ذروة العز التي قَصُرت

عن نَيلها عَرَبُ الإسلام والعجم

إلى أن قال:

مقدمٌ بعد ذكر الله ذكرهم

في كل حكم ومختومٌ به الكلمُ

قال: فغضب هشام من ذلك وأمر بحبس الفرزدق.....). وقد أورد هذه الحادثة ابن الجوزي في كتابه "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم"، قال: (قال علماء السير: حج هشام بن عبد الملك...).

وكان على تفضيل أهل البيت على قريش داعياً إلى ذلك لا يتقي، لم يقل بما يدعونه من إجماع. جاء في "الطبقات الكبرى" لابن سعد في ترجمته له، قال: (عن المنهال. يعني ابن عمرو. قال: دخلت على علي بن حسين فقلت: كيف أصبحت أصلحك الله! فقال: ما كنت أرى شيخاً من أهل المصر مثلك لا يدري كيف أصبحنا. فأما إذ لم تدر أو تعلم فسأخبرك:

أصبحنا في قومنا بمنزلة بني إسرائيل في آل فرعون إذ كانوا يذبّحون أبنائهم ويستحيون نساءهم. وأصبح شيخنا وسيدنا يُتَقرب إلى عدونا بشتمه أو سبه على المنابر، وأصبحت قريش تعد أن لها الفضل على العرب لأن محمداً صلى الله عليه وسلم منها لا يُعَد لها فضل إلا به، وأصبحت العرب مقرة لهم بذلك. وأصبحت العرب تعد أن لها الفضل على العجم لأن محمداً صلى الله عليه وسلم منها لا يُعد لها الفضل إلا به، وأصبحت العجم مقرة لهم بذلك. فلئن كانت العرب صدَقت أن لها الفضل على العجم وصدَقت قريش أن لها الفضل على العرب لأن محمداً صلى الله عليه وسلم منها، إن لنا أهلَ البيت الفضل على قريش لأن محمداً صلى الله عليه وسلم منا. فأصبحوا يأخذون بحقنا ولا يعرفون لنا حقاً. فهكذا أصبحنا إذ لم تعلم كيف أصبحنا. قال: فظننت أنه أراد أن يُسمع من في البيت).

وكان عليه السلام حسن العقيدة في علي وفي أبي بكر وعمر، قال ابن كثير في " البداية والنهاية " في ذكر أحداث سنة أربع وتسعين: (جلس إلى قوم من أهل العراق فذكروا أبا بكر وعمر، فنالوا منهما، ثم ابتدأوا في عثمان.... (فقال لهم).... قوموا عني، لا بارك الله فيكم، ولا قَرّب دوركم، أنتم مستهزئون بالإسلام، ولستم من أهله. وجاء رجل فسأله: متى يُبعث علي؟ فقال: يُبعث والله يوم القيامة، وتُهِمّه نفسه). وفيه أيضاً: (قال يحيى بن سعيد

الأنصاري: سمعت علي بن الحسين وهو أفضل هاشمي أدركته يقول: يا أيها الناس، أحبونا حب الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً. وفي رواية حتى بغّضتمونا إلى الناس).

إذاً فقد كان الإمام زين العابدين – وهو من هو علماً وتقوى؛ على إمامة أهل البيت، واستمر الناس على الولاء لآل البيت، يتمسكون بهم ويعادون من عاداهم. فأين هو الإجماع، أليس الحق أن يكون الإجماع مع من كانت لهم الشرعية مع الإمام الشرعي علي بن أبي طالب، ألم يكن هؤلاء في حالة انتظار، أوفوا بالعهد، فلما خرج معاوية عن الشرط الذي يَرُد الأمر إلى أهل البيت؛ خرجوا عليه وعلى من جاء بعده، ولم يُسالم زين العابدين إلا لأنه لا يجد القوة للخروج؛ وقد قُتل الحسين وأكثر أهل البيت.

(4) زيد عليه السلام: هو ابن علي زين العابدين بن الحسين، كان من التابعين، ويُنسب إليه الشيعة الزيدية، وُلد سنة 80، وخرج على هشام بن عبد الملك، وقُتل وصلب سنة 122، ترجمه ابن حبان في كتابه " مشاهير علماء الأمصار "، قال: (... أبو محمد، كانت الشيعة تنتحله، وكان من أفاضل أهل البيت وعبّادهم، قتل بالكوفة سنة ثنتين وعشرين ومائة وصلب) وقال في كتابه " الثقات " في ترجمته: (زيد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب أخو محمد وحسين إبني علي، ورأى جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه ولده، قُتل سنة ثنتين وعشرين ومائة).

قال الذهبي في كتابه " تاريخ الإسلام " في ترجمته: (كان أحد العلماء الصلحاء، بدت منه هفوة فاستشهد... وفد من المدينة على يوسف بن عمر الثقفي أمير العراقيين الحيرة فأحسن جائزته، ثم رجع إلى المدينة فأتاه ناس من أهل الكوفة فقالوا: ارجع فليس يوسف بشيء فنحن نأخذ لك الكوفة، فرجع فبايعه

ناس كثير وخرجوا معه، فعسكر فالتقاه العسكر العراقي فقتل زيد في المعركة، ثم صُلب فبقي معلقاً أربعة أعوام، ثم أنزل فأحرق فإنا لله وإنا إليه راجعون).

وكان يتولى أبا بكر وعمر. قال الذهبي: (وقد سُئل عيسى بن موسى عن الرافضة والزيدية فقال: أما الرافضة فإنهم جاءوا إلى زيد بن علي حين خرج فقالوا: تبرأ من أبي بكر وعمر حتى نكون معك، فقال: لا بل أتولاهما وأبرأ ممن يبرأ منهما، قالوا إذاً نرفضك، فسميت الرافضة. وأما الزيدية فقالوا بقوله وحاربوا معه فنُسبوا إليه). وقد خرج من بعده ابنه يحيى إلى خراسان ليبايعوه على قتال الأمويين، إلا أنه قتل أيضاً.

خرج زيد على الدولة الأموية القرشية، رافعين راية الولاء لأهل البيت ومعه من معه من التابعين، وقد ترَضّى عليه العلماء بعد أن شهدوا له. فأين هو هذا الإجماع، أيكون مع من قاموا بالسيف يثَبّتون ملكهم بالقتل والتهديد والحبس والصلب، أم مع من قاموا في الأمر ولا حول لهم ولا قوة إلا الطلب بإنفاذ أمر الله، وقام الناس معهم لا يخشون منهم ضراً ولا يطلبون منهم نفعاً؛ إلا الطاعة لأمر الله.

(5) محمد الباقر عليه السلام: بن علي بن الحسين، وهو أخو زيد عليهما السلام، كان من علماء ورواة التابعين الثقات، قال العجلي في كتابه "تاريخ الثقات": (تابعي ثقة، روى عن جابر بن عبد الله.) وقال الذهبي في كتابه "العبر في تاريخ من غبر" في وفيات سنة أربع عشر ومائة: (روى عن أبي سعيد الخدري وجابر وعدة، وكان من فقهاء المدينة. وقيل له الباقر لأنه بقر العلم، أي شقه وعرف أصله وخفيه). وذكره ابن حبان في كتابه "الثقات".

وكانت له إمامة عند الشيعة مع أخيه زيد، إلا أنه كان لا يرى الخروج على الحاكم، لعدم توفر القوة، وكان ينهى أخاه زيداً عنه. قال ابن كثير على لسانه في "البداية والنهاية": (إن الله يُلقي في قلوب شيعتنا الرعب، فإذا قام قائمنا وظهر مهديُنا كان الرجل منهم أجرأ من ليث وأمضى من سيف) وعنه أيضاً قال: (شيعتنا من أطاع الله عز وجل واتقاه).

يستمر أهل البيت في رفع راية آل البيت، ويستمر الناس في الولاء لهم على إمامة أهل البيت، فأين هو الإجماع، بل من هو أولى بأن يكون له الإجماع.

(6) جعفر الصادق عليه السلام: بن محمد الباقر بن علي بن الحسين، كان من العلماء الصلحاء الثقات، قال ابن أبي حاتم في كتابه " الجرح والتعديل ": (... قلت للشافعي: كيف جعفر بن محمد عندك؟ قال: ثقة.،... سمعت يحيى بن معين قال: جعفر بن محمد ثقة.) وقال الذهبي في كتابه "سير أعلام البلاء": (الإمام، الصادق، شيخ بني هاشم، أبو عبد الله القرشي، الهاشمي، العلوي، النبوي، المدني، أحد الأعلام..... حدَّث عن أبيه أبي جعفر الباقر، وعبيد الله بن أبي رافع، وعروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح – وروايته عنه في (مسلم) – وجده؛ القاسم بن محمد، ونافع العمري، ومحمد بن المنكدر، والزهري، ومسلم بن أبي مريم، وغيرهم، وليس بالمكثر إلا عن أبيه. وكانا من جِلّة علماء المدينة.... سمعت أبا حنيفة، وسُئل: من أفقه من رأيت؟ قال: ما رأيت أحداً أفقه من جعفر بن محمد، لما أقدَمه المنصور الحيرة، بعث إليّ، فقال: يا أبا حنيفة! إن الناس قد فُتنوا بجعفر بن محمد، فهيئ له من مسائلك الصعاب.،.... عن سالم بن أبي حفصة، قال: سألت أبا جعفر وابنه جعفراً عن أبي بكر وعمر، فقال: يا سالم: تولهما وابرأ من عدوهما، فإنهما كانا إمامي هدى.،.... عن

معاوية بن عمار: سألت جعفر بن محمد عن القرآن، فقال: ليس بخالق، ولا مخلوق، ولكنه كلام الله.،... عن الفضل بن الربيع، عن أبيه، قال: دعاني المنصور، فقال: إن جعفر بن محمد يُلحد في سلطاني، قتلني الله إن لم أقتله. فأتيته فقلت: أجب أمير المؤمنين. فتطهر ولبس ثياباً - أحسبه قال: جدداً - فأقبلت به، فاستأذنت له، فقال: أدخله، قتلني الله إن لم أقتله. فلما نظر إليه مقبلاً، قام من مجلسه، فتلقاه، وقال: مرحباً بالنقي الساحة، البريء من الدغل والخيانة، أخي وابن عمي. (ولم يتعرض له بسوء)).

وكأبيه الباقر لم يكن يدعو للخروج على الحاكم، لعدم توفر القوة، ولما رأياه من الغدر الذي أدى إلى مقتل كل من خرج - وفي مقتل الإمام الحسين عليه السلام أكبر العبر -، إلا أنه لم يكن مهادناً المهادنة التي تؤدي إلى تغييب الحق واختلاط الأمر على الناس، ولهذا كان المنصور يخافه ويرصده. فإين هو هذا الإجماع، إن هو إلا ادعاء قام الدليل على بطلانه، بل الحق أن نقول إن الإجماع قائم على إمامة أهل البيت، فقد خوف بنو أمية ومن بعدهم العلماء وأطمعوا أهل الطمع منهم، فسكت من سكت رهبة وأيد من أيد طمعاً، حتى استقر القول بالإجماع هذا كواقع تاريخي صنعته السلطة وليست الحقيقة العلمية.

منزلة أهل البيت والصحابة والمفاضلة بينهم

الصحابة هم من قال الله فيهم: ((وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)) التوبة 100، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)) البخاري ح3650، وقال: ((لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي، فو الذي نفسي بيده، لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه)) مسلم2540. فهم لا يدانيهم في درجاتهم أحد ممن جاء بعدهم، يتفاضلون فيما بينهم بأعمالهم مع رسول الله وحسن بلائهم في الإسلام، وبالمواهب التي تميز بها كل واحد منهم من العلم والمقدرة القيادية والسابقة في الإسلام، وغيرها من صفات التقدم؛ وبينهم تفاوت في ذلك.

وليست مسألة التفضيل بين الصحابة ذات أهمية تستلزم بحثها، فليس لأحد منهم منزلة قدسية خاصة تجعل له مشاركة مع النبي في ذات النبوة، إلا ما اعتقده الشيعة في علي لكونه أول الأئمة عندهم؛ والإمامة عندهم مشاركة للنبوة، ولكن قد تجول هذه المسألة في خاطر البعض، خاصة المفاضلة بين الصحابة والأئمة، أو بين أهل البيت عامة بجميع تصنيفاتهم وسائر المسلمين، لذلك لزم بعض التوضيح.

قد وردت الأحاديث في بيان فضل بعض الصحابة، خاصة الأربعة الخلفاء؛ ولكن ليس ببيان حاسم في أيهم أفضل من الآخر، ولذلك نجد اختلاف بين الصحابة أنفسهم في هذه المسألة، فمنهم

من يرتب بين الأربعة في الفضل بترتيب الخلافة، ومنهم من يفضل علياً على الجميع، أو يفضل علياً على عثمان فقط، وقد ورد ذلك مفصلاً في كتاب الصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي الباب الثالث الفصل الأول من ص179، فالقضية ليست محسومة بالحديث النبوي، ولكن فضل النبي الأربعة على غيرهم، ويبقى المفاضلة بين الأربعة لتقدير ما قيل فيهم.

أما أهل بيت النبي في آية التطهير أو الثقل الأصغر فقد جاء في القرآن والحديث في فضلهم والحث على إكرامهم الكثير، أما أن يكونوا بكونهم من أهل البيت أفضل من سائر الصحابة فهذا مالا دليل عليه، خاصة من جاء بعد عصر الصحابة، نعم هم لهم منزلة عالية في سائر المسلمين بكونهم آل بيت النبي ومن اصطفاهم الله للإمامة في أمة الإسلام، قال تعالى: ((اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)) الأنعام 124 وكذلك هو أعلم حيث يجعل الإمامة للمصلحة التي أرادها، ولا مانع أن يكون واحد من عامة المسلمين أفضل من واحد من أهل الإمامة بعلمه وعمله ما عدا الحسن والحسين عليهما السلام، جاء في مسند أحمد ح23329: ((عن حذيفة عن النبي... ثم قال: ((أما رأيت العارض الذي عرض لي قبيل؟، قال: قلت: بلى، قال: ((فهو ملك من الملائكة لم يهبط الأرض قط قبل هذه الليلة، استأذن ربه أن يسلم علي ويبشرني أن الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة)) صحيح فهذه هي منزلة الحسن والحسين وهذه هي منزلة السيدة فاطمة، وأما من جاء بعدهما من التابعين وتابعي التابعين فهم على منازلهم، ففاضلهم خير من فاضل من جاء بعدهم، قال رسول الله: ((خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)) البخاري ح3650، وأهل البيت عامة لهم منازلهم عند الله يوم القيامة ممن أطاع الله واقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم؛ كما

جعل لهم منزلة في الدنيا وأمر بإكرامهم والإحسان إليهم وتقديمهم.

وهذا مما جاء عن النبي في الخلفاء الأربعة، وتكون المفاضلة بالمقارنة بين أقوال النبي فيهم:

رُوِي عن جمع من الصحابة منهم علي وأنس وأبو جحيفة وجابر وأبو سعيد الخدري: ((أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين)) ذكره الألباني في السلسلة الصحيحة برقم 824 ج2، ولنلاحظ أن الحسن والحسين سيدا الشباب، أي من مات في سن الشباب، وهي ما بين البلوغ إلى الثلاثين، وأبو بكر وعمر سيدا الكهول، أي من مات في سن الكهولة، وهي من نهاية الشباب إلى الخمسين، فهي مراحل عمرية للراشدين، وتبقى مرحلة الشيخوخة، والشيخوخة ما بعد الكهولة إلى الستين، وهذا رغم أن جميع المذكورين قد ماتوا في سن أكبر من سن السيادة التي جعلها الله لهم في الجنة. وقد قال بعض العلماء أن هذا يعني أن أبا بكر وعمر أفضل من الحسن والحسين لكونهما سيدا مرحلة الكهولة التي تشمل الشباب، فمن هو سيد من مات في مرحلة الشيخوخة التي تشمل الجميع؟، لم يذكر النبي ذلك. فعلينا إن أردنا المفاضلة أن ننظر في النصوص ونوازن بينها.

وهذا مما قال النبي في فضل عثمان: في الصواعق المحرقة، في فضائل عثمان ص331 الحديث الثالث والثلاثون: أخرج الترمذي وابن ماجة والحاكم وصححه، عن مرة بن كعب، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر فتنة يُقَرِّبها، فمر رجل مُقَنَّع في ثوب، فقال ((هذا يومئذ على الهدى))، فقمت إليه، فإذا هو عثمان بن عفان، فأقبلت إليه بوجهي، فقلت هذا، قال: ((نعم)) صحيح. وكذلك جاء في كتاب، مجموع: فيه من مصنفات

الحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، حققها وخرج أحاديثها بدر بن عبدالله البدر ص337 ح8: ((عن عبدالرحمن بن سمرة قال: رأيت عثمان رضي الله عنه جاء بألف دينار فصبها في حجر النبي صلى الله عليه وسلم حين جهز جيش العسرة، قال: فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يدخل يده فيها يقلبها ويقول: ((ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم)) صحيح. قال الشيخ – أي ابن شاهين – تفرد بهذه الفضيلة عثمان بن عفان ما شاركه فيها أحد قط.

وهذا بعض ما قاله النبي في علي بن أبي طالب:

في صحيح مسلم، باب فضائل علي ح2404: ((حدثنا محمد بن المنكدر عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: ((أنت مني بمنزلة هرون من موسى. إلا أنه لا نبي بعدي)). قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً. فلقيت سعداً، فحدثته بما حدثني عامر. فقال أنا سمعته. فقلت: آنت سمعته؟ فوضع إصبعيه على أذنيه فقال: نعم. وإلا فاستكتا.) هذا الحديث قاله النبي لعلي لما حزن على ترك النبي له في غزوة تبوك ليخلفه أميراً على المدينة، فقال البعض أن لا فضيلة فيه لعلي لأنه وصف للحال في هذا الموقف فقط؛ يشمل كل من خَلَف النبي في غزواته. بداية؛ لقد وجَّه النبي كلامه مختصاً به علياً ((أنت))، وأيضاً لو كان الأمر عاماً ولا يعني منزلة حقيقية لما كان الصحابة رضوان الله عليهم يتحاكون بهذا الحديث، ويتعجب سعيد بن المسيب كأنه غير مصدق، لما رآه من عِظَم هذه المكرمة، ويذهب فيسأل سعد بن أبي وقاص؛ الذي يرد عليه مؤكداً بما يشبه القسم، فهذا يفيد أنها خصيصة لعلي وأنها منزلة حقيقية، فهذا ما فهمه الصحابة، ولكن لا قدسية، إذ: ((لا نبي بعدي)) صلى الله عليه وسلم.

جاء في السلسلة الصحيحة للألباني ج3 ص78 ح1088: ((أشقى الأولين عاقر الناقة، وأشقى الآخرين الذي يطعنك ياعلي. وأشار إلى حيث يُطعَن)). قال الألباني: إسناده مرسل ضعيف، لكن الحديث صحيح، فقد جاءت له شواهد كثيرة عن جمع من الصحابة، منهم علي نفسه، وعمار بن ياسر، وصهيب الرومي.)

وفي مسند أحمد ح1078، عن عبدالله بن سبع قال: سمعت علياً يقول: (لتخضبن هذه من هذا، فما ينتظر بي الأشقى؟.)، قال الشيخ أحمد محمد شاكر محققه: صحيح.). ومعنى (لتخضبن هذه من هذا) أي لحيته من دم قرنه من الضربة التي قتلته كما نبأه النبي.

فقاتل علي أشقى الآخرين كما بَيّن النبي، هذا وقد قُتِل كل من عمر وعثمان، إلا أن قاتل علي هو أشقى الآخرين جميعاً؛ ممَن قتل عمر وممَن قتل عثمان.

كذلك جاء في كتاب كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي ح1571 بسند حسن عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إن تولوا أبا بكر تجدوه زاهدا في الدنيا، راغبا في الآخرة، وإن تولوا عمر تجدوه قويا أمينا لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن تولوا عليا تجدوه هاديا مهديا، يأخذ بكم الصراط المستقيم، ولن تفعلوا)).

وكذلك من فضائله؛ نسبته إلى أهل بيت النبي في آية التطهير وفي آية المباهلة.

الخلاصة

إذاً فطبقاً لمصادر أهل السنة وما اتفق معها من مصادر الشيعة، تكون الإمامة التي هي ولاية الأمر الكبرى، لآل محمد صلى الله عليه وسلم شورى وعلى عقيدة أهل السنة، وآل محمد الذين لهم الإمامة من بعده هم ذريته صلى الله عليه وسلم فقط، وعلي بن أبي طالب ليس من آل البيت في هذا المقام، ويكون الصحابة رضوان الله عليهم بريئين من مخالفة أمر الله ورسوله في ولاية أهل البيت.

وعلى هذا فإن أول من يتحمل وزر تعطيل إمامة أهل البيت هو معاوية، جاء في سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني برقم 1749 عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال ليزيد بن معاوية: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((أول من يغير سنتي رجل من بني أمية))، قال الألباني: (ولعل المراد بالحديث تغيير نظام اختيار الخليفة، وجعله وراثة. والله أعلم).

أقول: وهو قبل ذلك؛ عطل إمامة أهل البيت الذين هم اختيار الله أئمة في المسلمين حفظاً للأمة من الضلالة، فقد حارب الحسن أول الخلفاء من أهل البيت، واضطره للتنازل - على شروط؛ وليس تخلياً عن الإمامة - حقناً للدماء، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحسن: ((إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين)) البخاري ح 2704

فمعاوية عطل إمامة الحق اختيار الله؛ أولاً بغصبها من الحسن، ثم عطلها ثانية بإقرارها في أسرته من بعده وراثة.

نقض معتقدات الشيعة في الإمامة

لقد كتب العلماء قديماً وحديثاً ما لا مزيد عليه في إبطال معتقدات الشيعة، إلا إني أقدم هذه الوريقات، أولاً لضرورة إبطال إمامة علي من مصادرهم، مما يقيم الحجة عليهم بصحة ما أثبته من مصادرنا من أن الإمامة للذرية فقط، وقربة إلى الله بالمشاركة في إبطال هذه المعتقدات الفاسدة، وإثباتاً للإمامة في حدودها الشرعية، ونصحاً لهم.

وو الله إن نسف معتقدات الشيعة نسفاً؛ لا يستحق أن تُكتب فيه حتى وريقات، فيكفى لذلك بضعة أسطر، لو أخلصت قلوبهم لله، وتحررت عقولهم من التبعية والعصبية والنظر إلى المصالح الشخصية، وهذا للعلماء منهم والعامة جميعاً، فالحجة الشرعية من كلام الله ورسوله ومن كلام أئمتهم بينة وقريبة من الجميع.

النص على الأئمة

يعتقد الشيعة أن إمامة علي ثابتة بالنص من الله وكذلك إمامة جميع الأئمة، إذ يُعَيِّن كل إمام الذي يليه، وهذا أساسه اعتقادهم بأن الأئمة يتلقون الوحي من الله. يقول محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه "أصل الشيعة وأصولها"، تحقيق علاء آل جعفر، طباعة مؤسسة الإمام علي ص213 في كلامه عن أركان الإسلام: (ولكن الشيعة الإمامية زادوا ركناً خامساً وهو: الاعتقاد بالإمامة.

يعني أن يُعتقد: أن الإمامة منصب إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة، ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه: ((وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ، مَا كَانَ لَهُمُ الخِيَرَةُ))، فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن ينصبه إماماً للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان على النبي ان يقوم بها، سوى أن الإمام لا يوحى إليه كالنبي وإنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلهي. فالنبي مبلغ عن الله والإمام مبلغ عن النبي. والإمامة متسلسلة في إثني عشر، كل سابق ينص على اللاحق، ويشترط أن يكون معصوماً كالنبي عن الخطأ، وإلا لزالت الثقة به).

إن النص على الأئمة من الله يعني أنهم يوحى إليهم، وبإبطال الوحي إلى الأئمة يبطل القول بالنص عليهم من الله، وهو ما سيلي.

أما القول بأن الإمام بهذه الصفات التي ذكرها صاحب أصل الشيعة وأصولها؛ أنها ضرورة لقيام الإمام بنفس مهام النبي، وأن هذا يستلزم الطهارة الكاملة من الذنوب بالعصمة لضمان عدم حدوث الانحراف؛ الذي هو جائز على غير الإمام- فهذا مردود عليه بالعقل وتاريخ الأئمة.

- ماذا كانت وظائف النبي؟ 1- بيان الأحكام. 2- إقامة العدل. 3- سياسة الدولة.

1- أما بيان الأحكام: فإن هذا معناه عدم جواز الاجتهاد؛ وأنه لابد أن يكون العمل بالحكم المطابق لما هو عند الله في الوقائع المتجددة، وهذا غير ممكن التنفيذ، لبُعد المسافات، فلو أراد الله ذلك لأقام إماماً لكل بلد؛ بل نبياً. لقد بين النبي الأصول بالكتاب

والسنة، أما الوقائع المتجددة فهي متروكة للعلماء المجتهدين، وهو ما كان يعمل به النبي.

2- إقامة العدل وإقرار حكم الدين: إن ضرورة الإمام لهذا؛ مؤسَّس على عدم الثقة في الناس جميعاً، ومؤسَّس على عدم وجود أحكام لتنظيم الدولة إقامة للعدل والحق، إنه مؤسَّس على عدم اعتبار الأمة، فماذا تعني الآيات في ذلك: ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)) آل عمران110، ((وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)) النساء58، ((يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ)) النساء59، فلو كان الأمر كما يدّعون؛ لكان الرد إلى الإمام.

لو كان الناس بهذه الخيرية التي وصف الله بها أمة النبي محمد، وكانت توجد الأحكام والمؤسسات التي تضمن إقامة العدل والحق؛ فلن تكون هناك حكمة من وجود الإمام. ولو كان الأمر مبنياً على عدم الثقة، ولا بد من وجود الإمام، إذاً فلا بد ليتم الأمر؛ أن يكون معصوماً من الناس؛ منصوراً بالله؛ وإلا بطلت الحكمة من وجوده، فلو أن الناس أرادوا أن يخرجوا على الشرع؛ فمن الذي سيمنعهم؛ وهم قوة الإمام التي يقيم بها الحق والعدل.

ولننظر هنا إلى دعاء النبي زكريا: ((وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَاءِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً (5) يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ)) مريم5: 6، إن الآيات بينة في أن الله كان سيترك القوم من بعد زكريا لأنفسهم إيماناً وعلماً، إلا أن النبي زكريا دعا الله أن يجعل فيهم نبياً منه؛ فكان يحيى، فلو كانت إقامة النبي أو الإمام في المؤمنين حتمية بالقانون الإلهي؛ لما احتاج ذلك لدعوة زكريا، مع ملاحظة الفارق مع أمة محمد صلى الله عليه وسلم:((خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)).

3- أما السياسة وعقد المعاهدات وإقامة الحروب؛ فإن النبي كان يستشير أصحابه، قال تعالى ((وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)) الشورى38، ويكفي في هذا مراجعة تاريخ الأئمة، أين هي السياسة التي نستطيع أن نقول فيها (لولا وجود الإمام المعصوم لفسد الأمر)، أين هم من قبول الإمام علي بالتحكيم - الذي هو أيضاً دليل ينفي الإمامة -، ما فائدة العصمة والوحي وعلم الغيب؛ وقد أدى اختياره إلى ضد ما أراد. كذلك معاهدة الحسن مع معاوية؛ أين الوحي وعلم الغيب والعصمة، إنما هو الرأي المجرد، فما فائدة كل ما يدّعون. أما مصيبة الحسين عليه السلام؛ فإنهم يستثمرونها في شحن العواطف المعطل للعقول، ولا يتفكرون في أن هذه الطامة هي دليل على أن شأن الأئمة هو الرأي والمشورة؛ فإما أصابوا وإما أخطئوا، فما عندهم في ذلك إلا اللطم والنواح؛ ولا عقل ولا تفكر.

الوحي إلى الأئمة

جاء في كتاب بصائر الدرجات لمحمد بن الحسن الصفار ص251، باب في: أنهم يُخاطَبون ويسمعون الصوت ويأتيهم صور أعظم من جبرائيل وميكائيل: عن أبي بصير قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (إن منا لمن يعاين معاينة وإن منا لمن ينقر في قلبه كيت وكيت وإن منا لمن يسمع كما يقع السلسلة في الطست، قال: قلت: فالذين يعاينون؛ ما هم؟ قال: خلق أعظم من جبرائيل وميكائيل).

ومحمد بن الحسن الصفار من علمائهم المراجع، توفي سنة 290 هجرية، وكان من أصحاب إمامهم الحادي عشر - من كتاب رجال الطوسي ص 436.

وجاء في بحار الأنوار للمجلسي ج26 ص82 باب... والفرق بينهم وبين الأنبياء: (وبالجملة لابد لنا من الإذعان بعدم كونهم عليهم السلام أنبياء، وبأنهم أشرف وأفضل من غير نبينا صلى الله عليه وسلم من الأنبياء والأوصياء، ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية جلالة خاتم الأنبياء. ولا يصل عقولنا إلى فرق بين النبوة والإمامة، وما دلت عليه الأخبار فقد عرفته)، وهكذا يصرح المجلسي – وهو من أكبر علماء الإثني عشرية، وكتابه بحار الأنوار أكبر موسوعة حديثية عندهم – بعد نفي النبوة عن الأئمة؛ بأنهم أفضل من الأنبياء، وأنه لا يتمثل في عقولهم فرق بين الأنبياء والأئمة، وأن الأخبار التي تصف حالهم لا يستفاد منها وجود فرق بين النبوة والإمامة.

ولا فائدة من نفي النبوة، وحتى لو لم يصرح أحد أعلامهم المجلسي؛ فإن وصف أي إنسان بصفة من صفات النبوة هو حكم له بالنبوة حتى لو نفينا عنه ذلك، ومثال ذلك قوله تعالى: ((اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهاً وَاحِداً ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ)) التوبة 31 فقد سمى الله الأحبار والرهبان في هذه الحالة التي وصفها الله أرباباً، ووصف من اتخذوهم في هذه الصفة مشركين، جاء في كتاب الكافي للكليني ج1 باب التقليد ح1: (.. عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلت له: ((اتخذوا أحبارهم ورهبنهم أرباباً من دون الله)) فقال: أما والله ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعوهم ما أجابوهم، ولكن أحلوا لهم حراماً، وحرموا عليهم حلالاً فعبدوهم من حيث لا يشعرون).

و هذا يشبه أيضاً ما يدعيه النصارى من أنهم موحدون، وأن الآب والإبن والروح القدس هم واحد، فقد قال الله فيهم: ((لَقَدْ كَفَرَ الّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، ومَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)) المائدة 73، فالاعتبار هو للحقيقة القائمة في نفوسهم أو للواقع الذي يعلمه الله من حيث بطلان أن يكون الثلاثة واحد كما يدعون بألسنتهم، ولذلك نجد كل النصارى الذين يتحولون إلى الإسلام يكون السبب الرئيسي لإسلامهم هو عدم اقتناعهم أن الثلاثة هم واحد، فالحقيقة أنهم ثلاثة برغم فلسفتهم لنفي ذلك.

و قد نفى الله سبحانه وتعالى النبوة بعد النبي الخاتم صلى الله عليه وسلم وكذلك نفى النبي ذلك، قال الله سبحانه وتعالى: ((مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أبَا أحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ولَكِنْ رَسُولَ اللهِ وخَاتَمَ النَّبِيِّينَ، وكَانَ اللهُ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمَاً)) الأحزاب 40، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي: ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا إنه لا نبي بعدي)) وهذا الحديث موجود في صحيح مسلم وكذلك عند الشيعة في " الكافي " ج8 ص26 من خطبة الوسيلة.

علم الأئمة بالغيب

يعتقد الشيعة أن أئمتهم يطلعون على الغيب، ويعتقدون أنه لا مضادة للعقيدة في ذلك لأنه بإذن الله، وكأنه يمكن أن يعتقد جاهل مهما كانت درجة جهله؛ أن الاطلاع على الغيب يمكن أن يكون بغير إذن الله!

والأدلة التي أثبتها هنا؛ هي من أهم كتاب حديثي عندهم؛ وهو الكافي للكليني.

وهذه أقوال علماء الشيعة قديماً وحديثاً في قيمة الكافي عندهم: ذكر السيد علي أبو الحسن العاملي في كتابه (الانتصار للنائيني في صحة الكافي) ص8: (قد حكى المحقق الخوئي في مقدمة كتابه المعجم؛ عن أستاذه النائيني قوله: إن المناقشة في إسناد روايات الكافي حرفة العاجز. لكنه بدوره ناقش صحة هذا القول، وظن أنه بما ذكر حقق زيف دعوى صحة كل روايات الكافي، وستقف فيما يأتي إن شاء الله تعالى على وهن ما تمسك به. والحق هو ما أشرنا إليه، وأن الصحيح عدم رجوع النظر في إسناد أحاديث الكافي إلى معنى مُحَصّل، بل الراد لرواية فيه بحجة ضعف سندها واهم)، وهذا الكلام يبين وجود تيار قوي مؤيد لصحة كل ما جاء في الكافي برغم وجود بعض المعارضة.

قال آية الله العظمى عبدالحسين شرف الدين الموسوي في كتابه المراجعات ص334 في حديثه عن أهم كتب الشيعة بعد الأمام الصادق: (وأحسن ما جُمع منها؛ الكتب الأربعة التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان، وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه، وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها، والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها)

قال علي أحمد الغفاري في مقدمة تحقيقه للكافي ص28: (خصائص الكافي التي تحث على الاهتمام به كثيرة، منها: أن مؤلفه كان حياً زمن سفراء المهدي عليه السلام، قال السيد ابن طاووس: "فتصانيف هذا الشيخ محمد بن يعقوب، ورواياته في زمن الوكلاء المذكورين، يجد طريقاً إلى تحقيق منقولاته")، وهي ميزة تجعله أوثق من البخاري عند أهل السنة.

وهذه بعض مروياته في علم الأئمة بالغيب:

قال الكليني ج1 ص155باب: أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم الشيء صلوات الله عليهم ح1: (عن سيف التمار قال: كنا مع أبي عبدالله عليه السلام جماعة من الشيعة في الحِجْر فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نر أحداً فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة ورب البَنِيَّة – ثلاث مرات – لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يُعطَيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وراثة).

ح2 (... سمعوا أبا عبدالله عليه السلام يقول: إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون، قال: ثم مكث هنيهة فرأى أن ذلك كبر على من سمعه منه فقال: علمت ذلك من كتاب الله عز وجل، إن الله يقول: فيه تبيان كل شيء).

وعند الشيعة تعتبر هذه الصفات هي من صفات الإمام، فهي ليست خاصة للإمام الصادق أو الإمام علي فقط، هي صفات الإمامة، مما يعني أن إثبات عدم اتصاف أحد الأئمة بهذه الصفات فيه إبطال للصفة عند جميع الأئمة.

قال تعالى: ((عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا (26) إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا)) الجن26،27 ولا رسول بعد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، فإذا سألنا الشيعة: هل تعتقدون أن أئمتكم رسل؟ قالوا لا. إذاً يكون السؤال: ما هي طبيعة تصوركم لحقائق الأئمة الذين تخالفون فيهم

كلام الله ورسوله؟ أعتقد أنكم تحتاجون شيئاً من الصراحة لتعلنوها بينة كما فعل المجلسي حين قال ج26 ص82: (ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية جلالة خاتم الأنبياء. ولا يصل عقولنا إلى فرق بين النبوة والإمامة، وما دلت عليه الأخبار فقد عرفته)، فهذا أحد أعلامهم يصرح بحقيقة أنه لا يتمثل في عقولهم فرق بين الإمامة والنبوة. نعم، فالأئمة يوحى إليهم ويعلمون الغيب وأيدهم الله بالمعجزات، بل إنهم يتصرفون في الكون كيفما شاءوا، فماذا بقي من النبوة؟ كونوا صرحاء مع أنفسكم، وأسرعوا إلى فكاك رقابكم من النار؛ بالبحث المخلص طلباً للحق، وأنصتوا إلى كلام ربكم إذ يناديكم حريصاً عليكم ((يأيها الناس اتقوا ربكم واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً، إن وعد الله حق)) لقمان33، ((وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ)) آل عمران133، واستمعوا إلى الله إذ ينادي ((يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)) النساء59 وها قد قال الله سبحانه وتعالى كلمته ورسوله، فماذا بعد الحق إلا الضلال.

جاء في نهج البلاغة ص 328 تحت عنوان " فيما يخبر به عن الملاحم بالبصرة ": (... فقال له بعض أصحابه: لقد أعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب. فضحك عليه السلام وقال للرجل وكان كلبياً: يا أخا كلب؛ ليس هو بعلم غيب، وإنما هو تَعَلمٌ من ذي علم، وإنما علم الغيب علمُ الساعة، وما عدّد الله بقوله: ((إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ)) الآية، فيعلم سبحانه ما في الأرحام من ذكر وأنثى، وقبيح أو جميل، وسخي أو بخيل، وشقي أو سعيد، ومن

يكون في النار حطباً أو في الجنان للنبيين مرافقاً، فهذا علم الغيب الذي لا يعلمه أحد إلا الله، وما سوى ذلك فعَلّمَ عِلْمَه اللهُ نبيَّهُ فعَلّمَنِيه، ودعا لي بأن يَعِيَه صدري وتَضْطَّم عليه جوانحي)، فها هو علي يضحك من وصفه بعلم الغيب، ويبين للمخطئ أن الأمر لا يعدو أحاديث بثها النبي إليه، وهو بدوره ينقلها إليهم. وهولا يزيد في هذا عن كثير من الصحابة الذين سمعوا من النبي في شأن الملاحم.

جاء في صحيح مسلم، كتاب الفتن ح2891: (قال حذيفة بن اليمان: والله! إني لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة، فيما بيني وبين الساعة. وما بي إلا أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أسر إليَّ في ذلك شيئاً، لم يُحَدِّثه غيري. ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال، وهو يحدث مجلساً أنا فيه عن الفتن. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يَعُدُّ الفتن ((منهن ثلاث لا يكدن يذرن شيئا. ومنهن فتن كرياح الصيف. منها صغار ومنها كبار)). قال حذيفة: فذهب أولئك الرهط كلهم غيري.) فهذا مطابق لما قاله علي، ولم يَدَّع أحد لحذيفة أو لغيره من الصحابة علم الغيب؛ كما أن علياً نفى ذلك عن نفسه.

فادعاء علم الغيب للأئمة هو تكذيب لله ورسوله، فاهتموا لأمر دينكم، فإن الأمر خطير، ولا تكونوا كالذين قال الله فيهم: ((وَلَئِنْ أَتَيْتَ الّذِينَ أوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ)) البقرة 145وقال: ((وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا القُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إلَّا نُفُورَاً)) الإسراء 41 وكونوا ممن قال فيهم: ((وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعَنَا، غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ المَصِيرُ)) البقرة 285

مزيد من البينات: قال علي في نهج البلاغة ص 260: (أما بعد أيها الناس: فأنا فقأت عين الفتنة ولم يكن ليجرأ عليها أحد غيري بعد أن ماج غيهبها واشتد كلبها، فاسألوني قبل أن تفقدوني. فو

الذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مائة وتضل مائة إلا أنبأتكم بناعقها وقائدها وسائقها ومناخ ركابها ومحط رحالها. ولو قد فقدتموني ونزلت بكم كرائه الأمور وحوازب الخطوب لأطرق كثير من السائلين وفشل كثير من المسئولين)، وهذه الصريحة البينة في شأن الأئمة جميعاً من بعد علي رضي الله عنه، فهذه الخطبة؛ بل جملة واحدة منها كافية لهدم المعتقدات الشيعية ونسفها نسفاً.

يقول علي "سلوني قبل أن تفقدوني"، ما معنى هذا أيها الناس، أليس معناه أنكم إذا فقدتموني لم تجدوا من يجيب مسائلكم لفقدان ما كان عندي من علم، وقد بينها فقال "لأطرق كثير من السائلين وفشل كثير من المسئولين"، وكما مر في الأحاديث؛ فالشيعة يعتقدون أن كل أئمتهم يعلمون الغيب وأنهم يتلقون العلم من الله وأنهم يرث بعضهم علم بعض، فما معنى كلام علي إلا أن هذه المعتقدات باطلة مخترعة، فليس عند الأئمة شيء من ذلك، فلا علم غيب ولا وحي ولا تعيين للإمام من الله، إذ إن تعيين الإمام يستلزم الوحي، وقد نفى علي عن نفسه ذلك، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟

جاء في الكافي ج1 باب 114 وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي كان قبله عليهم السلام، ح2: (... قالوا: سمعنا أبا عبدالله عليه السلام يقول: يعرف الذي بعد الإمام علم من كان قبله في آخر دقيقة تبقى من روحه.)، للمرة الثانية، فما معنى سلوني قبل أن تفقدوني؟، إن هذه المعتقدات إنما هي مخترعات متناقضات بينة البطلان، فاحذروا أيها الناس أن تكونوا ممن قال الله فيهم: ((يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَالَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ (66) وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ (67))) الأحزاب 67، 66.

وهذه الخطبة، وكلمة " سلوني قبل أن تفقدوني " ثابتة عن علي عندهم، فيكون فقهها ملزم لهم. جاء في كتاب " مصادر نهج البلاغة" تأليف: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب ج2 ص174 نقلاً عن أبي الحديد: (هذه الخطبة ذكرها جماعة من أصحاب السيرة، وهي: متداولة منقولة مستفيضة.) يقول المؤلف ص175: (وأما قوله عليه السلام في هذه الخطبة وفي غيرها: (ألا فاسألوني قبل أن تفقدوني) فهو من متواتر القول عنه.)

وهذه الكلمة أيضاَ هي من القواصم؛ إذ أنها قد أثبتت الإمامة بلا تقية في أولها – كما يعتقد هم من معناها – إلا أنها نفت الإمامة كلها بنفيها عن بقية الأئمة في آخرها، فأين التقية إذاً؟

قضية تحريف القرآن

شكك الكثيرون من كبار علماء الشيعة في سلامة القرآن من التحريف، وذلك أمر طبيعي بعد أن ادّعوا في الصحابة الخيانة في أمر الله ورسوله، فكيف يؤتمنون على القرآن.

أين هو موقع التحريف، كيف نطمئن لمجمل القرآن، كيف يكون هذا هو الدين الخاتم وقد حُرّف كتابه. ربما هم لا يشعرون باحتياج للكتاب لوجود الأئمة المعصومين. وهي قضية ثابتة رغم إنكار الكثيرين أو استنكارهم.

ومن أشهر الذين قالوا بالتحريف وألّفوا فيه حسين النوري الطبرسي صاحب كتاب فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب.

وحسين النوري الطبرسي من كبار علماء الشيعة ومراجعهم العلمية، وله كتاب بعنوان: كشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصار، له طبعة سنة 1400 هجرية، وصفه المسئولون عن الطبعة في صفحة العنوان بأنه: أستاذ الفقهاء في عصره ووحيد دهره خاتمة المحدثين، قدم له العلامة السيد علي الحسيني الميلاني، قال في حق الطبرسي تحت عنوان الثناء عليه ص23: (ولقد أطراه وأثنى عليه مترجموه بما لا مزيد عليه، وهذا بعض جمل الثناء عليه: قال السيد محسن الأمين: كان عالماً فاضلاً محدثاً متبحراً في علمي الحديث والرجال، عارفاً بالسير والتاريخ، منقباً فاحصاً زاهداً عابداً لم تفته صلاة الليل، وكان وحيد عصره في الإحاطة والاطلاع على الأخبار والآثار والكتب. وقال معاصره الشيخ محمد حرزالدين: العالم الفاضل الجامع الثقة الجليل... وكان شيخاً عالماً محيطاً بعلم الحديث والرجال. وقال الشيخ كاشف الغطاء: علامة الفقهاء والمحدثين، حائز علوم الأولين والآخرين، حجة الله على اليقين.... فلا يداني أحد فضله... من لو تجلى الله لخلقه لقال هذا نوري، مولانا ثقة الإسلام الحاج ميرزا حسين النوري. وقال تلميذه الأكبر شيخنا الطهراني: إمام أئمة الحديث والرجال في الأعصار المتأخرة، ومن أعاظم علماء الشيعة وكبار رجال الإسلام في هذا القرن. وقال المدرس التبريزي: من ثقات وأعيان وأكابر علماء الإمامية الأثنى عشرية في أوائل القرن الحاضر، فقيه، محدث، متتبع، مفسر، رجالي.. وقال القمي {المحدث}: شيخ الإسلام والمسلمين، مروج علوم الأنبياء والمرسلين، الثقة، الجليل، والعالم الكامل النبيل، المتبحر الخبير، والمحدث الناقد البصير..)، ويكفي لبيان عظيم قدره عندهم الذي قد لا يدانيه عالم من علمائهم؛ أنهم دفنوه في نفس المسجد الذي بنوه على قبر علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وكان لا بد من هذا البيان لقيمته العلمية وعلو قدره عند علماء الشيعة لنتبين حقيقة قدسية القرآن في مذهبهم، فليس التحريف قول أحد المتهوسين من المنسوبين إلى العلم عندهم، بل هو عقيدة أحد أكابر علمائهم، يترضى عليه العلماء ويروجون علمه، مما يفيد أن قدسية القرآن ليست كما ينبغي أن يكون في عقيدة المسلم كما تعلمناه من القرآن والرسول، فهذه فاتحة سورة البقرة: ((الم، ذَلَكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)) وقال تعالى:((إِنَّا نَحْنُ نَزَّلنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)) الحجر9، وكيف يكون حجة إن لم يكن محفوظاً، قال تعالى: ((وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلنَا عَلَى عَبِدِنَا فَأتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (23) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ التِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالحِجَارَةُ أعِدَّت لِلكَافِرِينَ)) البقرة23،24، أما قول رسول الله في القرآن فيكفي وصايته؛ بأمر الله بالتمسك به مع أهل البيت، الذي هو موضوع هذا الكتاب، والذي هو كل دين الشيعة تقريباً، فالدين عندهم هو الإمامة، فكيف يكلفنا الله بالتمسك بكتاب عرضة للتحريف، وما قيمة أن يقرن الله بين كتاب محرف وأهل البيت، إن هذا في الحقيقة يسيء إليهم، فإذا كان كتاب الله قابلاً للتحريف يكون أهل البيت - الأئمة عند الشيعة - قابلين للانحراف، وبذلك تسقط قضيتهم كلها، فأي هداية وحفظ من الضلالة في كتاب محرف، وأي هداية وحفظ من الضلالة في التمسك بأئمة قد قُرنوا بكتاب محرف. فيا أيها الناس أنصتوا إلى ربكم إذ يقول: ((فَأقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ القَيِّمِ مِنْ قَبلِ أَنْ يَأتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنْ اللهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ)) الروم43

لقد قال الطبرسي هذا في ادعاء تحريف القرآن في كتابه، كلاماً لا أستطيع أن أحكيه، ولقد حاول نفي التهمة عن نفسه، إلا أنه أثبتها؛ ولكن في درجة ظن أنها مخففة، ولأذكر قول تلميذه آقا

بزرك الطهراني في كتابه الذريعة إلى تصانيف الشيعة ج 16ص 241 في كلامه على كتاب فصل الخطاب في تحريف الكتاب: (لشيخنا الحاج ميرزا حسين النوري الطبرسي) وينقل عن الطبرسي محاولاً نفي تهمة القول بالتحريف عن نفسه: (.. إن الاعتراض مبني على المغالطة في لفظ التحريف، فإنه ليس مرادي من التحريف التغيير والتبديل، بل خصوص الإسقاط لبعض المنَزّل المحفوظ عند أهله، وليس مرادي من الكتاب القرآن الموجود بين الدفتين، فإنه باق على الحالة التي وضع بين الدفتين في عصر عثمان، لم يلحقه زيادة ولا نقصان، بل المراد الكتاب الألهي المُنَزّل)، فهذا دفاع الطبرسي عن نفسه، أن يدعي أن الكتاب المنَزَّل هو المحرف، والكتاب المحفوظ هو ما في أيدي الناس فقط؛ الذي هو النسخة المحرفة، ما هذا العقل، وما قيمة هذا الكتاب المحرف الذي في أيدي الناس وأي هداية فيه، وأين الأئمة من كل ذلك، وكأن القول بالنقصان في الكتاب الذي بأيدي الناس ليس تحريفاً، وكأن حفظ ما وضعه الصحابة في مصحف عثمان - الذي هو بعد التحريف - يعد حفظاً، وكأن الله لم يتعهد بحفظ كتابه ولكن حفظ مصحف عثمان، فيقول (بل المراد – بالتحريف – الكتاب المنزل)، قال الدكتور الشيخ موسى الموسوي في كتابه الشيعة والتصحيح ص131: (وقد ذهب رهط من علماء الشيعة إلى عدم التحريف، واستشهدوا بالآية الكريمة التي أوردناها، ولكن ذهب آخرون إلى التحريف بإصرار وعناد، منهم النوري الذي ألف كتاباً أسماه " فصل الخطاب في تحريف الكتاب ")، إذاً القائلون بالتحريف ليسوا قلة قليلة كما يدعي البعض. وقال محمد زكريا اللامردي في كتابه فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب – نفس العنوان، وليس هو كتاب النوري - وأراد بهذا الكتاب الدفاع عن بعض مشايخهم الذين اتُهموا بالقول بالتحريف، وقدم له الشيخ علي الكوراني، ص56: (حسين بن محمد تقي

النوري الطبرسي المتوفى 1320 هجرية. لقد ألف النوري الطبرسي رحمه الله كتاباً بعنوان فصل الخطاب وجمع بين دفتي هذا الكتاب روايات ضعيفة، إما مرسلة وإما رويت عن طريق الضعفاء والكذابين، وأراد بذلك أن يثبت أن القرآن وقع فيه التحريف. وهذا ما أدى إليه اجتهاده، ولا شك أنه قد أخطأ في ذلك، ولعلماء الشيعة رضوان الله عليهم كلمة مع النوري الطبرسي وكتابه، فقد قال فخر الإسلام سيد الأعلام الإمام الهمام القائد القدوة العَلَم العيلم السيد الخميني عطر الله مرقده: وأزيدك توضيحاً: لو كان الأمر كما توهم صاحب فصل الخطاب الذي كان ما كتبه لا يفيد علماً ولا عملاً، وإنما هو إيراد روايات ضعاف أعرض عنها الأصحاب، وتنزه عنها أولوا الألباب من قدماء أصحابنا، كالمحمدين الثلاثة المتقدمين رحمهم الله.... وهو رحمه الله متتبع، إلا أن اشتياقه لجمع الضعاف والغرائب والعجائب وما لا يقبلها العقل السليم والرأي المستقيم، أكثر من الكلام النافع)، وهذا مما يبين أن سلامة القرآن من التحريف ليست من العقائد عندهم، بحيث لا يكفر من قال بذلك، فيقول اللامردي (وهذا ما أدى إليه اجتهاده، ولا شك أنه قد أخطأ في ذلك) فهي عنده وعند الكوراني مقدم الكتاب قضية اجتهادية تحتمل الصواب والخطأ، ولا يَكْفر من قال بالتحريف، بل لا يستحق الأمر من علماء الشيعة إلا أن تكون لهم كلمة مع الطبرسي، فقط كلمة. وكذلك نجد الخميني يُخَطِّؤه ولكن يترحم عليه، فالقول بتحريف القرآن عند الخميني أيضاً ليس من أسباب الكفر، فيقول (وهو رحمه الله متتبع...) فهو عنده مؤمن ويستحق الرحمة من الله رغم شهادته عليه بعقيدة التحريف.

وممن نُسِب إليه القول بالتحريف، واحد من أكبر علمائهم، وهو الشيخ المفيد المتوفى 413هجرية، جاء في كتابه أوائل

المقالات، في المقالة 59 ص80 تحت عنوان: القول في تأليف القرآن وما ذكر قوم من الزيادة فيه والنقصان: (أقول: إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد (ص)، باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان، فأما القول في التأليف فالموجود يقضي فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم، ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكي والمدني لم يَرْتب بما ذكرناه. وأما النقصان فإن العقول لا تحيله ولا تمنع من وقوعه)، إذاً فالقرآن الذي في أيدي الناس اليوم جُمع خبط عشواء، والقول بالنقصان فيه لا تحيله العقول ولا تمنعه، فأين تعهد الله بحفظه؟ وكيف نتمسك بكتاب محرف؟

ويقول آية الله العظمى علي الفاني الأصفهاني في كتابه آراء حول القرآن ص86 تحت عنوان: هل اعتصم القرآن من التغيير؟: (السؤال الثالث: هل يترتب على القول بالتحريف مفسدة أم لا؟، والجواب: لا... والنقيصة على فرض التسليم بها لا تضر الموجود. السؤال الرابع: أنه: هل الاعتقاد بالتحريف مخل بالمذهب أم لا؟، والجواب أنه لا يضر. السؤال الخامس: من هم القائلون بالتحريف وما هي أدلتهم؟، والجواب أن جماعة من المحَدِّثين وحفظة الأخبار استظهروا التحريف بالنقيصة من الأخبار، ولذلك ذهبوا إلى التحريف بالنقصان. وأولهم فيما أعلم علي بن إبراهيم " القمي " في تفسيره... ونعمة الله الجزائري)، وهذا قول صريح في معتقدهم، أن القرآن لا يضر القول بتحريفه، خاصة القول بالنقصان! وهذا شيء من أعجب العجب، فأن يُنقَص من القرآن لا يُعد تحريفاً عندهم، كيف وهذا إخلال بالنص المعجز، وإخلال بالشرع الذي أنزل القرآن من أجله، فإن ما ادّعوه من حذف الصحابة لما يفيد إمامة أهل البيت؛ قد أدى إلى هذا النزاع والضلال عن أمر الله، فقد ضاع الدين على معتقدهم،

إن معتقدهم هذا لا معنى له إلا أن الناس قد غلبوا الله على أمره، فأراد هو حفظ كتابه وتعهد بذلك إلا أنهم حرفوه رغم إرادة الله، وأراد إمامة أهل البيت وبينها في القرآن كما يدعون؛ إلا أن الناس قد غلبوه على أمره ثانية بحذف الأمر من الكتاب فغيروا الإمامة وضيعوا الدين. وأختم بسؤال: أنتم تحتجون على أهل السنة في الإمامة بأحاديث تثبتها عندهم، فإذا كان الصحابة قد حفظوا نصوص الإمامة في الأحاديث، فلماذا لم يحفظوها في القرآن؟ وكذلك السؤال: لقد حافظ الصحابة على القرآن بالحفاظ على تفسيره الحق حتى ولو كان بإعلاء منزلة أهل البيت، كروايتهم أحاديث الكساء والمباهلة، فكيف يحافظون على القرآن بالحفاظ على تفسيره ثم يحرفون القرآن ذاته؟

لقد جُمع القرآن مرتين، مرة في عهد أبي بكر؛ ورأس لجنة الجمع زيد بن ثابت، ومرة في عهد عثمان، وكان زيد بن ثابت أيضاً في لجنة الجمع. وزيد هو راوي حديث: ((إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله عز وجل... وعترتي أهل بيتي)) صحيح، كما أن زيداً أنصاري، وقد تنازل الأنصار لقريش منذ البداية، فهل يتآمر الأنصار على أهل البيت لصالح قريش؟

ويدعي بعض الشيعة أنه لا تحريف، لأن المصحف الحق المنزل من عند الله كما هو لم يُحرف؛ محفوظاً عند الإمام، والمحرف هو ما في أيدي الناس.

جاء في الكافي للكليني ج1 ص165: (عن أبي جعفر عليه السلام قال: ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام)

ولهؤلاء أقول: ما الفائدة من المصحف المحرف؟، وهل تقوم على الناس حجة بالمصحف المحرف؟، أليس الإمام يكون هو المسئول عن ضياع الدين وانحراف الناس عن الإمامة بمنع المصحف الحق عنهم؟؛ فعلى أي شيء تدينون أهل السنة؟ ثم: أين المعجزة في أن يحفظ الله المصحف الحق عند واحد فقط هو النبي أو الإمام؟ وكيف توافقت لجنة جمع المصحف على ذلك، وكيف أقرهم جميع الصحابة عليه، ولم يعارضهم علي؟!

وأختم بقول علي في نهج البلاغة؛ مُذَكراً إياهم بعقاب من لا ينكر المنكر؛ إذ يقول 488: (أيها الناس لا تستوحشوا في طريق الهدى لقلة أهله، فإن الناس قد اجتمعوا على مائدة شبعها قصير وجوعها طويل. أيها الناس إنما يجمع الناس الرضاء والسخط، وإنما عقر ناقة ثمود رجل واحد فعمهم الله بالعذاب لما عموه بالرضاء، فقال سبحانه: ((فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ)) الشعراء 157، فما كان إلا أن خارت أرضهم بالخسفة خوار السكة المحماة في الأرض الخوارة. أيها الناس من سلك الطريق الواضح ورد الماء ومن خالف وقع في التيه).

والقول في التحريف كثير، ولكن في هذا الكفاية، فإن النفس تبغض الكلام في هذا الكفر.

التقية

إن القول بالتقية هذا؛ من أسخف الحجج التي يمكن أن يلجأ إليها أصحاب عقيدة في تبرير تناقضات مذهبهم وأقوال أئمتهم، وما ألجأ الشيعة إلى هذا السخف إلا ضعف الحجة في تبرير تناقضات

مذهبهم مع القرآن ومع أقوال أئمتهم أنفسهم بما يهدم معتقداتهم من أساسها.

أن يتقي الأتباع؛ فهذا شيء مألوف ومعمول به منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم، فقد كانوا يَستخْفون بإسلامهم ويظهرون الكفر، بل ويسبون النبي صلى الله عليه وسلم في مجالس الكفار إذا لزم الأمر، وهذا لا ضرر فيه، فالمرجع إلى النبي في الدين والتفريق بين الحق والباطل، أما أن يتقي الأئمة؛ فهذا ليس فقط من السخف ولكنه من المضحكات، فكيف تقبل العقول ذلك، كيف يفرق الناس بين الحق والباطل من أقوال الإمام، خاصة والأئمة عندهم لا يُعرَف الدين إلا من خلالهم، بل إنهم يتقون حتى في أصل الإمامة، وهو إدخال للناس في متاهات من الريبة والظنون والتأويلات، فيكون سبباً في الفُرقة وضياع الأمة والإمامة التي هي أمانة استودعهم الله إياها، وهي التي عليها مدار الدين عندهم، فهل كان النبي يتقي، وقد كان وحده في عالم من الكفار ليس فيه من يهدي إلى الحق غيره، فكيف يبلغ الدعوة؟ وهل هكذا كان أئمة الشيعة؟

قال الله سبحانه وتعالى: ((يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وِإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)) المائدة 67 وقال سبحانه وتعالى: ((وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ)) المائدة 92. لقد ضمن الله لرسوله العصمة، فلماذا لم يضمنها للأئمة، حفاظاً على الدين الذي نَصَب الله الإمام من أجله. كذلك أمر الله الناس بالطاعة، وحمّلهم مغبة الإعراض عن الأمر، ولكن كان ذلك بعد الإعذار من نفسه بالبلاغ المبين، وقد تكررت كلمة البلاغ المبين في القرآن كثيراً، فالبلاغ المبين المُفهِم هو أساس التكليف، فإذا خالطته ريبة فلا

تكليف ولا حساب، فأين البلاغ المبين في كلام الأئمة، وهذا كلامهم بالأمس ينقضه كلامهم اليوم، فماذا إذا قال بعض الناس: نحن متمسكون بكلام الإمام بالأمس، فيقول الشيعة إن كلام الأمس كان تقية، فيرد المخالفون: بل كلامه اليوم عندكم هو التقية، نعم؛ لماذا لا يكون ما تدّعونه من أقوال للأئمة يقرون فيها بالإمامة هي التقية خشية ورعاية لأنصار الإمامة؟ وقد رأينا كيف أن بعضهم كان يسلم على الحسن بعد الصلح مع معاوية فيقول: السلام عليك يا مُذل المؤمنين ولننظر إلى هذا القول من علي في نهج البلاغة:

ص 259، تحت عنوان " لمّا أريد على البيعة بعد قتل عثمان رضي الله عنه "، قال: (دعوني والتمسوا غيري، فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أعامت والمحجة قد تنكرت. واعلموا إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً). فهل هذا كلام من يتقي؟ وهذه الكلمة؛ علاوة على أنها تنفي القول بالوصية له، فإنها مباشرة في رفضه مبدأ التقية.

وهذه الكلمة أيضاً تنفي الوصية له، وتنفي أيضاً التقية، فكيف يقبلها من نفسه وقد رفضها من غيره، جاء ذلك في الجزء الثاني ص 115، يقول تحت عنوان " ومن كتاب له عليه السلام إلى طلحة والزبير ": (أما بعد: فقد علمتما وإن كتمتما أني لم أرِدْ الناس حتى أرادوني، ولم أبايعهم حتى بايعوني، وإنكما مما أرادني وبايعني، وإن العامة لم تبايعني لسلطان غالب ولا لعَرَض حاضر، فإن كنتما بايعتماني طائعين فارجعا وتوبا إلى الله من قريب، وإن كنتما بايعتماني كارهين فقد جعلتما لي عليكما السبيل بإظهاركما الطاعة وإسرار المعصية، ولعَمري ما كنتما بأحق

المهاجرين بالتقية والكتمان، وإن دفعكما هذا الأمر قبل أن تدخلا فيه كان أوسع عليكما من خروجكما منه بعد إقراركما به)، إذاً فهو يحكم بأن الحكم لظاهر القول، فكيف يقيم الحجة على نفسه بإظهار خلاف ما يعتقد؛ وهو صاحب العقل والبلاغة.

وهذا حكم التقية في فقه الشيعة: من كتاب " التقية - موضوعاً وحكماً في الكتاب والسنة " تأليف آية الله العظمى الشيخ جعفر السبحاني. والشيخ جعفر السبحاني هو من علماء الحوزة العلمية في قم، كما أن له الكثير من المؤلفات؛ منها " تهذيب الأصول " أخذاً عن الإمام الخميني، الذي قرظ الكتاب وامتدح مؤلفه بقوله: (... وبعد: فمما من الله على هذا العبد - يعني نفسه - اتفاق صحابة جم من الأفاضل وعدة من الأعلام أيدهم الله تعالى، ومنهم العالم العلم التقي صاحب الفكر الثاقب والنظر الصائب الأغا ميرزا جعفر السبحاني التبريزي وفقه الله لمرضاته، وكثّر الله أمثاله، ولقد جد واجتهد في تنقيح مباحث الألفاظ من بحث هذا الفقير بحسن سليقته، وتوضيحها بجودة قريحته، فصار بحمد الله وله المنة صحيفة كافلة لمهمات المسائل..). وكتابه " التقية " هو أيضاً من كلام الخميني، مع إضافات له كما أورد هو في مقدمته.

يقول في تمهيد الكتاب ص9 معرفاً التقية: (وأما مورد التقية فهو عبارة عن العقيدة والشريعة إذا تظاهر بها الإنسان المؤمن يؤخذ ويُضرب أو تصادر أمواله. والغاية من التقية هو دفع الضرر عن طريق إخفاء العقيدة أو مماشاة الظالم).

يقول ص 15: (رُوي عن صادق آل البيت عليهم السلام في الأثر الصحيح: " التقية ديني ودين آبائي "، غير أن التقية لها شروط وأحكام أوضحها العلماء في كتبهم الفقهية).

فما هي أحكام التقية عندهم: يقول ص10: (ومن قرأ شيئاً من التاريخ، سواء أكان راجعاً إلى ما قبل الإسلام أم بعده يجد أن الضعفاء عبر القرون كانوا يتقنعون بهذا السلاح المعنوي لصيانتهم عن الأضرار الجسيمة التي تتوجه إليهم، ولم يُستَثن منهم إلا الأنبياء الذي لم تُكتب عليهم التقية، لأنها لا تنسجم مع دعوى النبوة، حيث إنهم بُعثوا لكسر الأصنام وتصحيح عقائد الناس ودعوتهم إلى التوحيد والاعتقاد بالدار الآخرة، ونشر المعروف وهجر المنكر، وأما غيرهم فالتقية في حقهم تنقسم إلى واجب ومستحب ومكروه وحرام، كما سيوافيك بيانه)، أقول: فهذا الكلام معناه أنه لا تجوز التقية للأنبياء، وهذه الاعتبارات التي حَرّمت التقية على الأنبياء هي نفسها مهمة الأئمة من بعد الأنبياء، كما سبق وذكرت عن عبد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه " أصل الشيعة وأصولها " ص213: (فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة، ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليه: ((وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ))، فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن ينصبه إماماً للناس من بعده للقيام بالوظائف التي كان على النبي ان يقوم بها)، وهذا يعني أن التقية كما حَرُمت على الأنبياء فإنها تحرم على الأئمة.

وفي الفصل الرابع ص45 تحت عنوان " أقسام التقية، والتقية المحرمة " قال: (شاع بين الفقهاء أن التقية تنقسم إلى أقسام خمسة حسب انقسام الحكم الشرعي إليها، فتكون تارة واجبة، وأخرى مستحبة، وثالثة مباحة، ورابعة مكروهة، وخامسة محرمة. وقد ذكر هذه الأقسام الشيخ الأعظم - الخميني – في رسالته التي ألفها في التقية)، ص47: (وإليك الموارد التي لا تجوز فيها التقية إما مطلقاً أو لأشخاص خاص. **الأول:** لا تقية في الدم: اتفق الفقهاء

على أنه لا تقية في الدم، فإذا أكره الإنسان على قتل إنسان محقون الدم وهُدد بأنه إذا لم يقتله قُتِل مكانه فلا يجوز القتل، وقد ذكر الإمام عليه السلام وجه التحريم بأن الغاية من تشريع التقية صيانة الدماء، أما إذا كان العمل بالتقية منوطاً بإراقة الدم فلا غاية موجبة للتقية، وقد تضافرت الفتاوي والروايات على ذلك... **الثاني:** التبري عن أمير المؤمنين وأولاده: ورد في غير واحدة من الروايات عن الإمام علي عليه السلام أنه رخّص في سبه عند الإكراه ولم يرخّص في البراءة منه، نذكر منها: 1- روى محمد بن ميمون، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده عليهم السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: " ستُدعون إلى سَبِّي فسبّوني، وتدعون إلى البراءة مني فمدّوا الرقاب، فإني على الفطرة "... **الثالث:** حرمة التقية فيما يتعلق بأساس الدين: إذا تعرض المسلم من قِبَل أعداء الدين إلى ما فيه هدم الدين، كما إذا أكره على تأليف كتاب في رد الإسلام أو التشيع أو إنكار قواعده المسلمة في الأنكحة والمواريث وغيرها، فليس له العمل بالتقية وإن أدى تركها إلى حبسه وسلب أمواله بل قتله، وذلك لأن المقام من مصاديق التزاحم – يعني الأولويات -، ومن المعلوم أن حفظ الدين وصيانته أولى وأهم في نظر الشارع من حفظ المال والنفس، فقد قَدّم المسلمون في سبيل حفظ الدين آلاف الضحايا حتى قام صرحه واخضَرّ عوده. وبالجملة فكل ما يورث الفساد في الدين وتراجع الناس عنه أو تسرب الشكوك إلى قلوب المسلمين فلا تقية فيه. ونظير ذلك إذا ما كان المكره عليه أمراً تجوز فيه التقية، كما في شرب الخمر أو اللعب بالقمار، ولكن إذا أكره السلطان الجائر أحد القادة الروحيين أو مرجعاً من مراجع الدين على مثل هذه الأمور تحرم فيه التقية، إذ في ذلك العمل تراجع الناس عن الدين وزعزعة إيمانهم... وذلك لأن هذه الشخصيات من الأماثل الكبار من أصحاب علي عليه السلام

الذين بهم عرف الناس التشيع واعتمدوا عليهم، فلو استجابوا لما دُعوا إليه من البراءة حتى السب لخرج الناس عن دين الله وارتدوا. قال سيدنا الأستاذ قدس سره - الخميني -: إذا كان الاتقاء موجباً لرواج الباطل وإضلال الناس وإحياء الظلم والجور بحيث لو عُمل بالتقية أصبح دين الإسلام الذي هو دين كل فضيلة رابية، دينَ المكر والحيلة، مثلاً إذا أوعد السلطان الجائر عالم الشريعة وخيّره بين إنكار ضرورة من ضروريات الإسلام وبين قتله، كان اختيار الثاني هو المتعين، حتى ولو خيره بين القتل وارتكاب معصية من المعاصي التي تورث تزلزل الناس عن الدين، فعندئذ تحرم عليه التقية.)

ورغم هذا؛ فإننا نجد أن أئمة الشيعة يتقون حتى في أصل الإمامة، مما يعني التضليل، جاء في الكافي ج1 ص 167 عن سعيد السمان قال: (كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجلان من الزيدية فقالا له: أفيكم إمام مفترض الطاعة؟ قال: فقال: لا، قال: فقالا له: قد أخبرنا عنك الثقات أنك تفتي وتقر وتقول به ونسميهم لك، فلان وفلان، وهم أصحاب ورع وتشمير وهم ممن لا يكذب، فغضب أبو عبد الله عليه السلام فقال: ما أمرتهم بهذا، فلما رأيا الغضب في وجهه خرجا.)

فهذا إمامكم جعفر الصادق عليه السلام ينكر أنه إمام مفترض الطاعة، ذلك وهو في مأمنه بين أنصاره، وهذا حكم فقهكم الوارد عن أئمة علمكم قد شهد بعدم جواز ذلك على الأئمة بل على آحاد الشيعة لما فيه من تضليل، فإما أن الصادق كان كاذباً مضَلِّلاً لمن سأله، وإما أنه كما قال: ليس إماماً مفترض الطاعة. وقد سبق القول في شأن علي من نهج البلاغة.

زواج المتعة

هو الزواج المحدد بمدة، وليس من شأن هذا البحث التعرض لمسائل الفقه، إلا أن زواج المتعة عند الشيعة يتعدى كونه مبحثاً فقهياً، إذ إن الشيعة جعلوه من أساسيات المذهب، حتى إن من لم يتمتع عندهم كأنه ليس شيعياً، مما يثير السؤال، لماذا؟

ولا يشترط في هذا الزواج موافقة ولي الأمر لمن كانت في سن العاشرة، كما لا يشترط فيه الشهود. جاء ذلك في كتاب: "كشف الأستار وتبرئة الأئمة الأطهار"، ولا يخفى ما في ذلك من فساد، وهم يستشهدون على من خالفهم في ذلك بادعاء إباحة هذا الزواج عند أهل السنة، كما يدعون أن من حرمه عند أهل السنة هو عمر بن الخطاب برأيه وليس بنص شرعي.

والأدلة قائمة على تحريم زواج المتعة عند أهل السنة، وأن عمر بن الخطاب برئ مما نسبوه إليه، كما أن الأدلة قائمة على تحريمه عندهم أيضاً.

أولا – أدلة تحريم زواج المتعة عند أهل السنة: جاء في صحيح مسلم، باب " زواج المتعة وبيان أنه أبيح ثم نُسخ، ثم أبيح ثم نُسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة " ح28: (حدثنا الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة، وقال: { ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة. ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه})، وفي نفس الصفحة السطرين 1،2: (قال ابن أبي عمرة: إنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها. كالميتة ولحم الخنزير. ثم أحكم الله الدين ونهى عنها).

وفي سنن ابن ماجة ح1963: (حدثنا محمد بن خلف العسقلاني قال: حدثنا الفريابي عن أبان بن أبي حازم عن أبي بكر بن حفص عن ابن عمر، قال: لما ولي عمر بن الخطاب خطب الناس فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثاً، ثم حرمها، والله لا أعلم أحداً يتمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة، إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله أحلها بعد إذ حرمها) حديث صحيح. وبهذا يبطل ما يدعونه على عمر خاصة من أنه حرَّم المتعة برأيه.

ثانياً – أدلة تحريم زواج المتعة عند الشيعة: وعند الشيعة أيضاً نصوص في تحريم المتعة، ولكن يبدو أن هوى النفس والمصلحة غلبت عليهم فوُضعت أحاديث نُسبت للنبي وللأئمة في تحليل المتعة والحض عليها.

جاء في كتاب لله ثم للتاريخ – كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار، تأليف السيد حسين الموسوي، وهو ممن هداهم الله إلى الحق وتبرؤوا من جهالات التشيع. ص38:

(.. والصواب في المسألة أنها حُرّمت يوم خيبر. قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: {حرم رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية، ونكاح المتعة} أنظر التهذيب 186/2، الاستبصار 142/3، وسائل الشيعة 441/14. وسُئل أبو عبدالله عليه السلام: (أكان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله يتزوجون بغير بينة؟ قال: لا) أنظر التهذيب 189/2 وعلق الطوسي على ذلك بقوله: إنه لم يُرِد من ذلك النكاح الدائم، بل أراد المتعة، ولهذا أورد هذا النص من باب المتعة. لا شك أن هذين النصين حجة قاطعة في نسخ حكم المتعة وإبطاله)

زواج المتعة عند الشيعة كقيمة مذهبية:

جاء أيضاً في كتاب كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار، ص33: (لقد أوردوا روايات في الترغيب بالمتعة، وحددوا أو رتبوا عليها الثواب، وعلى تاركها العقاب، بل اعتبروا كل من لم يعمل بها ليس مسلماً.

اقرأ معي هذه النصوص:

1- قال النبي صلى الله عليه وآله: { من تمتع بامرأة مؤمنة كأنما زار الكعبة سبعين مرة } فهل من يتمتع كمن زار الكعبة سبعين مرة؟ وبمن؟ بامرأة مؤمنة؟

2- روى الصدوق عن الصادق عليه السلام قال: { إن المتعة ديني ودين آبائي فمن عمل بها عمل بديننا، ومن أنكرها أنكر ديننا، واعتقد بغير ديننا } من لا يحضره الفقيه 366/3، وهذا تكفير لمن لم يقبل بالمتعة.

3- قال النبي صلى الله عليه وعلى آله: { من تمتع مرة أمن سخط الجبار، ومن تمتع مرتين حُشر مع الأبرار، ومن تمتع ثلاث مرات زاحمني في الجنان } من لا يحضره الفقيه 366/3.

4- وروى السيد فتح الله الكاشاني في تفسيره منهج الصادقين عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: { من تمتع مرة كانت كدرجة الحسين عليه السلام، ومن تمتع مرتين فدرجته كدرجة الحسن عليه السلام، ومن تمتع ثلاث مرات كانت درجته كدرجة علي بن أبي طالب، ومن تمتع أربع فدرجته كدرجتي }) انتهى كلام السيد حسين الموسوي.

ليست المشكلة في ادعاء حلية المتعة فقط، ولكن ادعاء هذا الثواب عليها، وادعاء أنها من لوازم المذهب؛ بل الدين. هذا ما

يُفهم منه أن الأمر ليس مسألة فقه خلافية، ولكن يوجد هدف من وراء هذا الاهتمام المبالغ فيه بها، وذلك هو ضعف المذهب؛ مما يستلزم وجود مغريات لجذب الأتباع وتثبيتهم فيه. وهذا ليس أمراً مستغرباً ولا جديداً في هذه الفرق التي تهاوت أصول دينها فلا تجد لها مستنداً من الحجة المرضية للعقل السليم، فيكون البديل هو شغل الناس بالمتع الدنيا، وإغراقهم بالاحتفالات والأعمال المثيرة للعواطف كالفنون المرتبطة باحتفالاتهم التي لا تنتهي، وبضرب الذات بالآلات الحادة الذي يسمونه التطبير، وذلك لتعطيل العقول وصرف الناس عن طلب العلم الصحيح. فمن أخلص لله وأعمل عقله لا بد أن يصل إلى الحق بإذن الله، فينصرف عن التشيع بكل ما فيه من المضادة للأصول الدينية والمتناقضات الفجة، أما ما عندهم من حق في شأن إمامة أهل البيت، فقد بينتُ حقيقته، ولم يبق إلا الإخلاص في البحث.

والله الموفق

الخاتمة

قد تبين في شأن إمامة أهل البيت من بعد النبي أن الجميع قد جانبهم الصواب، وذلك لغياب المنهج الصحيح في بحثهم للموضوع، مما ترتب عليه هذه الضلالات والفرقة والتحارب، فضاع الدين عند الكثيرين، وضاعت دنيا المسلمين أيضاً بالخلافات واستغلال أعدائهم لها.

وقد بينت المنهج الصحيح في دراسة هذا الموضوع للوصول إلى الحكم الصائب القائم على البينة من النصوص الصحيحة، وذلك بجمع كل النصوص الصحيحة التي ذكر فيها أهل البيت والإمامة؛ وهو موضوع البحث. وكان أصل الخطأ في الأمر هو أنهم جميعاً عدوا علياً بن أبي طالب من الثقل الأصغر أهل الإمامة، معتمدين على نصوص ليس لها صلة بالإمامة، وكانت النتيجة أن هذا يعني أن الصحابة قد صرفوا الإمامة عن أهل البيت، فأما الشيعة فقد تمسكوا بإمامة أهل البيت ورفضوا الصحابة مدعين أنهم ضلوا عن أمر الله بإمامتهم، وأما أهل السنة فقد رفضوا القول بالإمامة محافظين على أصول الدين بالحفاظ على الصحابة من هذه التهمة، والحق في ذلك هو ما بينته من أن الإمامة لأهل البيت، خلافاً لأهل السنة، وأن علياً بن أبي طالب ليس من الثقل الأصغر أهل الإمامة خلافاً للسنة والشيعة جميعاً، وبذلك – خلافاً للشيعة - يبرأ الصحابة من تهمة مخالفة أمر الله.

وعلى ذلك فإني أدعوا الجميع إلى إعادة دراسة الموضوع من خلال المعطيات الجديدة التي قدمتها، والتي هي ليست أصول علمية جديدة لابتداع مذهب، ولكنها تصحيح للمسار الذي طال

زمن انحرافه عن أصوله، وعلى ذلك فهي دعوة لوقف العداوات والمجادلات التي بنيت على أساس غير سليم، وإعادة دراسة الموضوع على أساس من البينات التي قدمتُها، أقامة للدين، وإصلاحاً لشأن المسلمين، وعصمة من الضلالة بما جعله الله لنا عصمة ولا عصمة في غيره.

والله أدعو أن يهدي الجميع إلى ما فيه رضاه

المراجع بعد كتاب اللّه

أولاً المراجع السنية:

1- إستجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف. شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ت 902 هجرية. تحقيق وتعليق: خالد بن أحمد الصمي بابطين. رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. دار البشائر الإسلامية.

2- تاريخ المذاهب الإسلامية. الشيخ محمد أبوزهرة. دار الفكر العربي.

3- تفسير ابن كثير ت 774 هجرية. للحافظ إبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير. تحقيق سامي بن محمد السلامة.

4- تقويم الأدلة في أصول الفقه. لعبيدالله بن عمر بن عيسى الدبوسي أبوزيد. دار الكتب العلمية.

5- تلبيس أبليس. أبوالفرج بن الجوزي ت 597 هجرية.

6- تنوير الحوالك، شرح على موطأ مالك. جلال الدين السيوطي. دار إحياء الكتب العلمية بمصر.

7- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. جمال الدين المزي. تحقيق وتعليق: الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة.

8- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام. ابن قيم الجوزية 751 هجرية. تحقيق وتعليق: مشهور بن حسن آل سلمان.

9- سلسلة الأحاديث الصحيحة. محمد ناصرالدين الألباني. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

10- سلسلة الأحاديث الضعيفة. محمد ناصرالدين الألباني. دار المعارف بالرياض.

11- سنن ابن ماجة. أبوعبدالله بن ماجة ت 273 هجرية. تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي. دار إحياء الكتب العربية.

12- السنة. أبوبكر بن أبي عاصم ت287 هجرية. تحقيق: محمد ناصرالدين الألباي. المكتب الإسلامي.

13- السيرة النبوية. إبن إسحاق ت 151 هجرية. دار الكتب العلمية.

14- شرح علل الترمذي. إبن رجب الحنبلي ت 795 هجرية. حققه وعلق عليه ورالدين عتر. دار الملاح للطباعة والنشر.

15- شرح مشكل الآثار. أبوجعفر أحمد بن محمد الطحاوي ت 321 هجرية. تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة.

16- صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري. دار السلام للنشر والتوزيع.

17- صحيح سنن الترمذي. محمد ناصرالدين الألباني. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

18- صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج القشيري. دار إحياء الكتب العربية.

19- الصِّلات والبِشَر في الصلاة على خير البشر. مجدالدين الفيروزآبادي ت 817 هجرية. دار الباز للنشر والتوزيع.

20- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة. شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي ت 974 هجرية. مراجعة وإشراف الشيخ مصطفى العدوي. مكتبة فياض.

21- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. أحمد بن حجر العسقلاني ت 852 هجرية. بعناية محمد فؤاد عبدالباقي. المكتبة السلفية.

22- فيض القدير، شرح الجامع الصغير. عبدالرؤوف المناوي. دار المعرفة.

23- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. الشيخ محمد جمال الدين القاسمي. دار العقيدة.

24- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. إبن حبان ت 345 هجرية. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي.

25- كتاب المعرفة والتاريخ. أبو يوسف يعقوب بن سفيان البسوي ت 277 هجرية. حققه وعلق عليه: الدكتور أكرم ضياء العمري. مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

26- مجمع الزوائد. الحافظ نورالدين بن أبي بكر الهيثمي ت 87 هجرية. بتحرير الحافظين: العراقي وابن حجر العسقلاني. دار الكتاب العربي.

27- مجموع فتاوي شيخ الإسلام بن تيمية. جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم. طبعة الملك فهد.

28- مجموع فيه مصنفات أبي جعفر بن البختري ت 339 هجرية. جمع وتحقيق: نبيل سعدالدين جرار. دار البشائر الإسلامية.

29- مجموع فيه من مصنفات الحافظ بن شاهين. جمع وتحقيق: بدر بن عبدالله البدر. دار إبن الأثير.

30- مسند أحمد بن حنبل. تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. دار الحديث القاهرة.

31- المستدرك على الصحيحين. أبو عبدالله الحاكم النيسابوري. دراسة وتحقيق: الشيخ مصطفى عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية.

32- مع الأثني عشرية. الدكتور علي أحمد السالوس. دار الثقافة قطر.

33- معركة الإسلام وأصول الحكم. الدكتور محمد عمارة. دار الشروق.

34- منهاج السنة النبوية. أبوالعباس تقي الدين بن تيمية. تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم. الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود.

35- المنهاج في شرح صحيح مسلم. أبوزكريا النووي ت 676 هجرية. بيت الأفكار الدولية.

36- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. شمس الدين الذهبي ت 806 هجرية. تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل احمد عبدالجواد. دار الكتب العلمية.

37- النزاع والتخاصم بين بني أمية وبني هاشم. تقي الدين المقريزي. حققه وعلق حواشيه: الدكتور حسين مؤنس. دار المعارف.

38- نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول. الحكيم الترمذي. بعناية: إسماعيل إبراهيم متولي. مكتبة الإمام البخاري.

39- هدي الساري، مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري. أحمد بن حجر العسقلاني ت 852 هجرية. تحقيق وتعليق عبدالقادر شيبة الحمد.

40- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. الدكتور محمد بن محمد شهبة. دار عالم المعرفة.

ثانياً: المراجع الشيعية:

1- آراء حول القرآن. آية الله العظمى علي الفاني الأصفهاني. دار الهادي.

2- أصل الشيعة وأصولها. آية الله العظمى محمد الحسين آل كاشف الغطاء ت 1373 هجرية. نشر مؤسسة الإمام علي.

3- الإنتصار للنائيني في صحة الكافي. السيد علي أبوالحسن العاملي.

4- أوائل المقالات. الشيخ المفيد، ت 413 هجرية. نشر المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد.

5- بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار. الشيخ محمد باقر المجلسي ت 1110 هجرية. دار إحياء التراث العربي.

6- بصائر الدرجات. محمد بن الحسن الصفار، ت 290 هجرية. شركة الأعلى للمطبوعات.

7- حديث الثقلين ومقامات أهل البيت. محاضرات الشيخ أحمد الماحوزي. إعداد جمع من طلبة مدرسة أهل الذكر عليهم السلام.

8- الذريعة إلى تصانيف الشيعة. آقا بزرك الطهراني. دار الأضواء.

9- رجال الطوسي. شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ت 385 هجرية. مؤسسة النشر الإسلامي.

10- الشيعة والتصحيح. الدكتور موسى الموسوي.

11- فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب. محمد زكريا اللامردي. نشر مؤسسة النجف الأشرف، ألمانيا.

12- الكافي. محمد بن يعقوب الكليني. منشورات الفجر.

13- كشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصار. حسين النوري الطبرسي. مكتبة نينوى الحديثة.

14- كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار. السيد حسين الموسوي.

15- المراجعات. آية الله العظمى عبدالحسين شرف الدين العاملي. مؤسسة الوفاء.

16- مصادر نهج البلاغة. السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب.

17- نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار. علي الحسيني الميلاني.

18- نهج البلاغة:

أ- شرح ابن أبي الحديد. تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية.

ب- شرح عباس علي الموسوي. دار الرسول الأكرم.

ج- شرح محمد عبده. مؤسسة المعارف – بيروت.

19- ينابيع المعاجز وأصول الدلائل.هاشم البحراني. مؤسسة المعارف الإسلامية.

E-KUTUB
Publisher of publishers
Amazon & Google Books Partner
No 1 in the Arab world
Registered with Companies House in England
under Number: 07513024
Email: ekutub.info@gmail.com
Website: www.e-kutub.com
Germany Office: In der Gass 10,
55758 Niederwörresbach,
Rhineland-Pfalz
UK Registered Office:
28 Lings Coppice,
London, SE21 8SY
Tel: (0044)(0)2081334132

The balance of justice

between the Sunnis and Shiites in the rule of the Kins of the Prophet’s House

By:

Mohammad Abdul Rahman Abdullah

هذا كتاب ينقض القراءتين معا! ويقدم أدلة من الكتاب والسنة على أنهما جانبا قول الحق في حكم إمامة أهل البيت، كلٌ لأسبابه.

ولئن كانت قضية إمامة أهل البيت موضع نزاع مرير بين المسلمين، بل وسفك دماء متواصل أيضا، فإن إعادة النظر فيها تكاد تكون من بين أوجب الموجبات.

وكما هو الأمر في كل قراءة متحدية، فانها تتوصل الى نتائج مذهلة، تؤكد أن الإمامة هي لأهل البيت حقا، وأن الصحابة لم يخالفوا أمر الله فيها كما تدعيه الشيعة، وأن علياً بن أبي طالب لم يطلبها لنفسه ولم يحرص عليها، مما ينفي عنه الإلزام الشرعي، وأن الإمامة طبقاً للنصوص عند الشيعة والسنة هي لذرية النبي فقط.

eKutub
آلاف الكتب،
لكل وقت،
ومن أي مكان